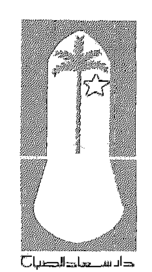
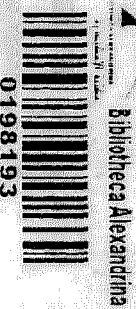




د. ميلاد حنّا

مِصرُ لِكلّ المِصريّين





مصرُ لكلّ المصريّين

الطبعـــــة الأولى ١٩٩٣

مـــركـز ابـن خـــلدون
للدراسات الإنمائية
القاهرة – ١٧ ش ١٢ المقطم
ت:٥٠٦١٦١٧–ص.ب١٣
فاكس: ٥٠٦١٠٣٠(٢٠٢)
تلكس: ٢١١١٣ صــــبرا

دار سـعـاد الصبـــاح
ص.ب : ٢٧٢٨٠
الصفاة ١٣١٣٣ – الكويت
القاهرة – ص.ب : ١٣ المقطم
٢٦٧ دقى
تليفون : ٣٤٩١٧٢٧
٣٤٩٧٧٧٩
٧٠٩٥٨٣
فاكس : ٧٠٩٥٦٣
٥٠٦١٠٣٠

رقم الإيداع : ١٩٩٣/٢٠٦٤
I.S.B.N. 977—5344—76—X

الاشراف الفنى : حلمى التونى

د

دراســـــة

مصرُ لكلّ المصريّين

د. ميلاد حنّا







من أجل
مصر وطناً موحداً كالصخر



المقـــدمة

بين عنوان « **مصر لكل المصريين** » وعنوان « **خصوصية مصر** » ينهض هذا الكتاب عن مصر ولمصر ولشعب مصر ، فبين هاتين الضفتين جرى ماء كثير . وظهرت أحداث وتطورت أفكار وتعمقت رؤى ، وبين هاتين الضفتين سبعة عشر عاماً على وجه التقريب ، من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٩٢ .

فمنذ عام ١٩٧٤ كنت قد بدأت كمصرى أحذر من محاولات زرع الفتنة فى مصر بين الأقباط والمسلمين ، وناديت مبكراً بضرورة تشكيل لجان وجمعيات للوفاق الوطنى وللوحدة الوطنية هدفها حماية مصر والمصريين من شرور الطائفية ومخاطر الإرهاب . ولكن الثمانينات أتت عاصفة بدلاً من أن تأتى بالرخاء كما كان يقول « السادات » فى خطبه الكثيرة ، أتت الثمانينات ومعها أحداث الزاوية الحمراء ومعتقلات سبتمبر ١٩٨١ ومنصة أكتوبر من نفس العام .

وبينما كان علينا أن نحذر من « اللبننة » قبل سبتمبر ١٩٨١ كان مصيرنا الاعتقال فى سبتمبر وكان علينا أن نتأمل الظاهرة التى تنمو ولا تنحسر وتكاد فى كل لحظة أن تنفجر ، من هنا كانت الثمانينيات والسنوات الأولى من التسعينيات - سنوات بحث وعمل ، بحث عن مصر فى تاريخ مصر من أجل مستقبل مصر ، عن الأعمدة السبعة للشخصية المصرية ، عن التاريخ الخاص للمصريين ، عن ذلك الشعب الواحد الذى تميز بالمحافظة على استمرار الديانتين - كما عبر عنها الفصل الرابع من هذا الكتاب - مختلفاً عن غيره من الشعوب ، عن خصوصية هذا الشعب ، وخصوصية تطوره .

وفى هذا السياق جاءت دراسة : الأقباط أقلية من نوع خاص .

فى الفصل الثانى كفصل تالى لعنوان مصر لكل المصريين ، باعتبار أن خصوصية أقباط مصر أحد المكونات الأساسية لخصوصية مصر وشعب مصر . كما يعبر عنها الفصل الخامس من هذا الكتاب .

وبين خصوصية أقباط مصر وخصوصية مصر تتالت الفصول شاملة أبرز كتاباتى الفكريــة فى تطورهــا التاريخــى سواء قبل سبتمبر ١٩٨١ أو بعده حتى عام ١٩٩٢ .

كذلك رأيت أن أخصص فصلاً أخيراً يحتوى على عدد من الوثائق التى أراها تاريخية مثل الخط الهمايونى وبعض القرارات والمقالات الخاصة بالوحدة الوطنية ، كما رأيت أن أعيد نشر ندوة هامة تعبر فى الواقع عن خصوصية الجماعة الثقافية المصرية ، وهى الجلسة الخاصة بين نخبة عظيمة من المثقفين المصريين والبابا شنودة ، لما فى هذه الندوة من مساهمات ودلالات .

* * *

فى سياق البحث عن خصوصية مصر كان اكتشافنا للأعمدة الزمانية والمكانية للشخصية المصرية ، وظهر كتاب « الأعمدة السبعة للشخصية المصرية » .

وفى سياق البحث عن خصوصية مصر والعمل على حماية وحدتها الوطية كنا طوال سبعة عشر عاماً نحذر من الفتنة ونبحث عن جذورها وننادى بأن تكون مصر لكل المصريين ، وفى هذا السياق من البحث والتطور الفكرى والاكتشاف والعمل يظهر هذا الكتاب الجديد مؤكداً قدرة الشعب المصرى على الاستمرار والتطور شعباً واحداً موحداً ، قادراً على حماية وحدته الوطنية ، رافعاً راية الاستنارة والعقلانية .. جوهراً لشعار :

« مصر لكل المصريين »

د. ميــلاد حنــا

ديسمبر ١٩٩٢

١

الفصل الأول
مصر لكل المصريين

- تنبأت باغتيال السادات .
- طالبت بإنشاء لجان وحدة وطنية عام ١٩٨٠ .
- وتحقق الأمل عام ١٩٩٢ .
- بيان الحزب الوطنى الذى فجر أحداث الزاوية الحمراء .
- فؤاد محيى الدين يخطط لإسقاط خالد محيى الدين .
- ساهمت فى عودة البابا عام ١٩٨٤ .
- علامة الصليب على الطُرَح فى بنى سويف .
- توجهان داخل الدولة لمقاومة الأصولية .
- بدأت الأحداث فى الخانكة عام ١٩٧٢ واستمرت حتى صنبو عام ١٩٩٢ .



الفصل الأول

مصر لكل المصريين

فى ١٤ مايو عام ١٩٨٠ ألقى الرئيس السادات خطابه الشهير لمناسبة مرور تسع سنوات على تفرده بالسلطة بعد أن نجح فى إقصاء زملائه عن الحكم بل ومحاكمتهم وإدانتهم ، وكان هذا الخطاب عام ١٩٨٠ بمثابة خطاب « الوداع » ، فقد تداعت الأحداث بعده إلى أن كانت الذروة باغتياله بعد ذلك الخطاب بنحو سنة ونصف .

كان ذلك الخطاب خطيراً بكل المقاييس ، فقد كان انفعالياً تهجم فيه رئيس الدولة على رموز الكنيسة القبطية ، وتحدث عن مزاعم حول إقامة جمهورية للأقباط فى أسيوط ، ووضع أقباط مصر فى مواجهة الدين الإسلامى بتصعيده للهجوم عليهم ، ثم إعلانه أنه « رئيس مسلم لدولة إسلامية » .

ودلالة هذه العبارات هى أنها صادرة من رئيس الدولة ومن لقبه الأستاذ محمد حسنين هيكل بأنه « آخر الفراعنة » ، وكان المتوقع أن تثير هذه المفاهيم حملة من التعصب تؤدى إلى إثارة الفتن والقلاقل بين المسلمين والأقباط فى مصر ، ولكن بدلاً من ذلك كان عقلاء المسلمين – وهم الكثرة على أى حال – يتوددون إلى الأقباط ويطلبون منهم أن لا يلقوا أهمية لعبارات السادات وأن الود بين المسلمين والأقباط هو ود تاريخى ، ولو أن هذه الكلمات قد صدرت من رئيس دولة أخرى غير مصر ، لأدت فى أعقابها إلى مذبحة تاريخية ليس لها مثيل ، ولكن مصر

لها خصوصية نادرة فى علاقة الود بين الأقباط والمسلمين وهو الأمر الذى يحققه ويبرزه هذا الكتاب ، وتصادف وقتها أن نشرت كتابى بعنوان « نعم أقباط ... ولكن مصريون » محاولاً بالكلمة أن أجمع الصف وأقرب وجهات النظر وكان من العبارات التى يذكرنى بها بعض الأصدقاء أننى أنهيت الكتاب بهذه الفقرة :

« وفى الختام يعرف العام والخاص أننا فى منطقة ملتهبة من العالم مليئة بالصراع والخلاف وتباين وجهات النظر ... فلتختلف النظريات السياسية كيفما شاءت ، وليكن الصراع العربى الإسرائيلى موضع حلول متضاده ، وليتغير المجتمع وفق هواه يمينا أو يساراً ، ولكن فى كل هذه الأحوال أخرجوا لعبة الصراع الطائفى من الحلبة ، فهى لعبة خطرة سيكتوى بنارها من يلعب فيها أو بها قبل أن يكتوى الآخرون .

ولتبقى مصر وطناً للوئام والائتلاف الوطنى بين الأديان من أجل حياة أسعد وأرقى للإنسان » .

وبعد أن حدث ما حدث - وفوجئنا باغتيال السادات - ذُكرنى بعض أصدقائى بأننى من أول من « تنبأ » أو « توقع » إغتياله ، وأنه قد « اكتوى بنار الفتنة والصراع الطائفى قبل الآخرين » .

وعلى الرغم من أننى كتبت هذا الكتاب « نعم أقباط ... ولكن مصريون » على عجل محاولاً المساهمة فى إطفاء حريق قد شب واستشرى وقتها ، ولكن عينى كانت على « حل شعبى » وطالبت بالفعل بإنشاء « لجان الوحدة الوطنية » وهو الأمر الذى لم يتحقق إلا عام ١٩٩٢ ، ففى ص ١٣٠ من الكتاب قلت :

« ودون مغالاة يمكن القول بأن شعب مصر كله - إن أجمع على شيء - فستكون الوحدة الوطنية على رأس القائمة ، ولكن لاتوجد فى

مصر هيئة أو تنظيم أو مؤسسة ترعى أو تعمل على دعم الوحدة الوطنية » .

« من أجل ذلك وجب على شعب مصر أن ينظم نفسه - بطريقة أو بأخرى - من أجل الدفاع عن بقاء واستمرار « الوحدة الوطنية » .

وفى مصر عشرات وربما مئات الشخصيات - ولولا الحرج لطرحت أسماءها فى هذا الكتاب - كلها أسماء نظيفة ولامعة فى مجالها ، تؤمن بالوحدة الوطنية ، ومستعدة لخوض المعارك فى سبيل استمرارها ... ولكن كل منهم مجرد فرد غير قادر على فعل الكثير وحده ، ... ولكنها إن تجمعت لصارت لجنة قومية وطنية قادرة على فعل الكثير .

وينبغى أن لا يقصر تكوين هذه اللجنة القومية - إن قدر لها أن تقوم - على مستوى الشخصيات العامة فى القاهرة أو تلك المعروفة على مستوى مصر كلها - لأن الأمر يحتاج وبالضرورة إلى لجان إقليمية على مستوى المحافظات والمدن والقرى وبالذات تلك التى تحمل ظروفاً موضوعية أو ذاتية تولد الإحتكاك .

فما من قرية أو مدينة فى أعماق الصعيد أو مطلة على الساحل فى الشمال إلا وبها شخصيات متزنة ومتعلمة وموضع احترام غالبية الناس ، يمكنهم - لو سنحت لهم الفرصة - أن يقدموا المشورة والنصيحة ويحلوا المشاكل القائمة بأسلوب أفضل كثيراً من أساليب رجال الإدارة أو رجال الدين التقليديين » .

وعقب أن كتبت هذه السطور - وقد نشرت فى مايو ١٩٨٠ - كنت واهماً وتصورت أن نشر المقالات والكتب سوف يؤدى إلى تشكيل لجان قومية للوحدة الوطنية ، ولكن هذا الحلم لم يتحقق إلا بعد ١٢ عاماً ، عندما

اجتمعنا نحو عشرين مصرياً وبدعوة من الأستاذ مكرم محمد أحمد بصفته نقيباً للصحفيين ، واتفقنا على تكوين « اللجنة المصرية للوحدة الوطنية » ، وأمكننا أن نعقد أول اجتماع جماهيرى فى مجرى شارع عبد الخالق ثروت ، وفى الجزء الذى يبدأ من شارع رمسيس وينتهى أمام نادى القضاه ، وذلك مساء يوم الجمعة ٩ أكتوبر ١٩٩٢ ، فكان لقاءً شعبياً ضخماً ، واختلفت الآراء فيما إذا كان الحضور عشرة آلاف أم خمسة عشر ألفاً من المصريين ، وأعقب الحفل أمسية فنية شعرية غنائية ألهبت المشاعر والحماس تأكيداً للوحدة الوطنية ، وكان ذلك بالنسبة لى أملاً – حمدت الله – أن عشت حتى أراه ، وكان الفنان فرج حسن من جريدة الأهرام قد رسم لوحة عظيمة للدعوة إلى هذا الاجتماع ، ووزع « البوستر » على أماكن متفرقة ولاقى قبولاً واسعاً وآثرت أن يكون عنوان هذا الكتاب هو ذات العنوان على هذه اللوحة وهو : « مصر لكل المصريين » .

ومنذ أن كتبت كتابى « نعم أقباط ... ولكن مصريون » فى مايو ١٩٨٠ حتى عقد هذا الاجتماع التاريخى فى ١٩٩٢/١٠/٩ وتحقق الحلم الذى تصورته ، جرت مياه كثيرة فى مياه مصر والمنطقة والعالم لابد من إلقاء بعض الأضواء عليها .

وكان أول وأهم تلك الأحداث هو الصدام الحاد والعنيف الذى تفجر فى منطقة وحى الزاوية الحمراء فى شمال القاهرة فى يونيو ١٩٨١ ، وهذه الأحداث الدامية لم يقدر لها أن تسجل بشكل تاريخى ومحايد ، ولكن ما لاحظته هو أن الخلاف الذى حدث حول بناء كنيسة على قطعة أرض فضاء ، ورغبة آخرين فى منع إقامة الكنيسة ، قد أدى لانحياز الحزب الوطنى ضد الأقباط ، ووزع أحد قياداته فى الحى منشوراً رغبت فى أن أنشره فى هذا الكتاب ليعود إليه من يشاء من دارسى التاريخ لهذه الحقبة السوداء ، ووقتها كان السادات قد تراجع عن وعوده بالديمقراطية

والحريات فجمد حزب الوفد نشاطه تماماً ، وصودرت جريدة الأهالى « لسان حال حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى » ، وأصدر الحزب جريدة غير دورية أخرى باسم « التقدم » وكانت نشرة محدودة التوزيع ، وقد كتبت مقالاً فى هذه الجريدة معقباً على منشور الحزب الوطنى وداعياً لإقامة لجان للوفاق الوطنى حماية للوحدة والوطنية . ورغبت أيضاً فى أن أسجل ذلك المقال فى هذا الكتاب (انظر الملاحق) .

وكان واضحاً أن مصر حبلى بتغيرات كبيرة ، وكان النشر محدوداً فجاءتنى سيدة فاضلة إنجليزية كبيرة السن وارتبطت بمصر واسمها ايرين بيسون وكانت تعمل مراسلة لجريدة الجارديان البريطانية ، ونشرت المراسلة يوم ٢٤ يونيو ١٩٨١ مقالاً بجريدة الجارديان على مسطح نحو نصف صفحة ، وقد تحدثت معى حول أحداث الزاوية الحمراء ، وقد أثار هذا التحقيق الصحفى حفيظة الرئيس السادات وربما كان أحد أسباب اعتقالى (الترجمة لهذا الحوار فى الملاحق) .

وفى مساء يوم الأربعاء ٢ سبتمبر ١٩٨١ ، كنت فى اجتماع بمقر حزب التجمع قرب ميدان طلعت حرب فى وسط القاهرة ، وجاءنى الأستاذ عبد العظيم المغربى - وهو أحد رموز الناصرية فى مصر وكان وقتها عضواً وزميلاً قيادياً فى حزب التجمع - وذكر ما معناه أن هناك أخباراً من داخل سجن طرة تفيد أن هناك توجيهات بإخلاء السجن ما أمكن توطئة لحملة واسعة لاعتقالات جديدة . وتصورنا (هو وأنا) أن حملة موجهة ضد الماركسيين من الشباب الذين تعودوا أن يتم اعتقالهم عند كل منعطف سياسى كإجراء احتياطى من الدولة ، وبالفعل أعطى توصياته بأن يتم الاتصال بهؤلاء الشبان المعروفين لكى لا يناموا ويبيتوا فى منازلهم ، أما أنا وعبد العظيم المغربى ، فقد عدنا لمنازلنا ونمنا ملء الجفون لكى يقرع الأبواب زوار الفجر فى الثانية بعد منتصف الليل ، وكان ذلك بداية لرحلتى الأولى - وأتمنى أن تكون الأخيرة بحكم الموقع والسن وظروف مصر - فتم القبض علىّ فى مسرحية درامية ، ونقلت أولاً إلى سجن

الاستقبال فى طرة فى ظلمة الليل الحالكة ، لكى تصدر التعليمات بأن يعزل الأقباط عن المسلمين حتى في سجون السادات ، وبالفعل نقلت إلى سجن المرج فى شمال القاهرة ، وألقى بى فى سجن التجربة داخل هذا السجن ، وهى ذكريات سجلتها فى مقالى الذى نشر فى العدد الأول من الإصدار الثانى لجريدة الأهالى فى اليوميات ١٩٨٢/٥/١٩ . وهو ما تتمكن - أيها القارىء العزيز من قراءته فى هذا الكتاب تحت عنوان « ولا تدخلنا فى تجربة » .

أما قصة الإقامة داخل المعتقلات ، فقد كانت رحلة مثيرة غير متكررة فقد أقمت أولاً فى سجن المرج مع ثمانية أساقفة ، ٢٤ قسيساً و ٢٤ من أراخنة الأقباط (الأراخنة كلمة يونانية وتعنى الرؤساء أى القيادات غير الكهنوتية) وكانت فترة مثيرة مليئة بالأحداث حتى اغتيال السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، وبعد نحو عشرة أيام ونتيجة خوف سلطات الأمن من أن نقع فريسة فى إيدى جماعات الجهاد ، تم نقلنا فى حراسة بالغة الحيطة ، من سجن المرج فى شمال القاهرة إلى ليمان وادى النطرون قبل مدينة السادات ، وعلى الطريق الصحراوى بين مصر والاسكندرية ، فكانت الإقامة فى ليمان وفى سجن صحراوى وفى غرفة جماعية بدلاً من الزنازين المنفردة قاسية الإقامة فى المرج ، كانت خبرة من نوع خاص ، تعرفت فيها على ما يجرى داخل الكنيسة القبطية بعد أن كنت قد انتقلت بنشاطى الثقافى والاجتماعى من رحلة الصبا حتى الأربعينيات ، وصرت أكثر اهتماماً بالقضايا السياسية والفكرية وبممارسة مهنتى فى تدريس الهندسة أو بمكتبى فى مهنة الهندسة .

ولكن الإقامة فى ليمان وادى النطرون لم تدم طويلاً ، فقد نجحت الاتصالات التى كانت زوجتي الصحفية ايفلين رياض تقوم بها لكى أنقل من الإقامة مع الأساقفة والقسوس والأقباط لكى أقيم مع رجال السياسة والفكر فى سجن ملحق مزرعة طرة .

وفى هذا الأمر أود أن أسجل بالعرفان والتقدير الشكر للدكتورة ليلى تكلا والتى ضغطت من خلال زوجها الدكتور عبد الكريم درويش وهو أب ووالد لكل رجال الشرطة فى مصر ، وكذلك للمرحومة انجيل رياض زوجة المرحوم الكاتب الكبير موسى صبرى والتى كانت تضغط بكل ما تستطيع على زوجها وعلى كافة المستويات لكى أستعيد حريتى ، ولكن ذلك لم يكن ممكناً إلى أن كان اغتيال السادات ، وعندئذ نجحت وساطاتهم فى أن أنقل إلى السجن الخاص (والذى يسمونه لوكاندة السجون بعيداً عن الامكانيات المتاحة فيها خلافاً للسجون الأخرى ، ذلك الذى شيده السادات لكى يكون فيه رفيقاً مع زملائه شعراوى جمعة ومحمد فائق وغيرهما) .

وما أن انتقلت إلى سجن طرة فى ٤ نوفمبر ١٩٨١ ، إلا وشعرت وكأنه افراج ليس فقط لتغيير المناخ العام عقب أحداث ٦ أكتوبر ، ولكن لسعادتى بأن ألتقى مع اخوانى السياسيين ، وشعرت وأنا ألقى بجسدى فى حضنهم بمشاعر تعبر عن انتصارنا المشترك على السادات وانتظاراً ليوم الافراج القريب .

كانت الحوارات والصداقات والمناقشات تحتدم وتنفرج وكلها تدور حول مستقبل مصر ، أى ما هو المصير لمجمل سياسات الرئيس مبارك وفيما إذا كان امتداداً للسادات أم أنه سيتعاون معنا كمعارضة وينقل مصر إلى وجهة أخرى أكثر ديمقراطية وأقل تطرفاً وتعصباً وأكثر عقلانية مع الاحتفاظ بالتدين المقبول .

ولم تدم المناقشات طويلاً فقد تتالت الأحداث بسرعة ، أولها حزين ومؤلم عندما توفى بين أيدينا المهندس عبد العظيم أبو العطا (وكان أمين حزب مصر العربى الاشتراكى الحكومى ووزيراً للرى والزراعة فى عهد

السادات) ، وكان ذلك يوم الجمعة ١٦ نوفمبر ١٩٨١ ، ومن المؤكد أن هذا الحدث الجلل كان أحد الأسباب التى عجلت بالافراج عن الدفعة الأولى ، وكنا نحو ثلاثين رجلاً وامرأة (فقد كان من بيننا د. نوال السعداوى وصافيناز كاظم) ؛ جمعنا من سجون مختلفة لكى نلتقى بالرئيس مبارك فى مكتبه بالقصر المجاور لمسكنه والمطل على شارع المرغنى قرب التقائه بشارع العروبة بمصر الجديدة ، وكان الافراج يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٨١ .

وقد استطعت أن أسجل بعض من ذكريات مرحلة الاعتقال من بدايته فى ٢ سبتمبر ١٩٨١ حتى الافراج فى ٢٤ نوفمبر ١٩٨١ أى نحو ثلاثة وثمانين يوماً مليئة بالمفارقات ، فمن أسابيع أولى بين الأساقفة وراء القضبان إلى الإقامة الجماعية فى وادى النطرون ، إلى سجن « الرفاهية » طراز خمس نجوم فى طرة مع الساسة والمفكرين ، وقد سجلت ما تبقى فى ذاكرتى فى كتابى « ذكريات سبتمبرية » وقد صدر عام ١٩٨٦ ونفد وأنوى اصداره فى طبعة ثانية .

وما أن خرجنا من المعتقلات إلا وعدت مرة أخرى إلى ممارسة عملى فى الجامعة وفى مكتبى الاستشارى وفى الحزب ، وقد اشتد عودى « وتحولت من أستاذ جامعى ومهندس استشارى إلى ممارس سياسى » ، وزاد نشاطى فى تحركات الحزب ، وقد دعوت للمشاركة فى الاجتماعات التمهيدية لدخول المعركة الانتخابية ، وأذكر أننى قد كتبت مقالاً فى جريدة الأهالى ، ذكرت فيه خبرتى من خلال زيارتى للسويد والدنمارك والتى تجرى فيها الانتخابات بطريقة التمثيل النسبى من خلال التصويت للأحزاب وأبرزت ميزة هذه الطريقة .

وقد دهشت أن الرئيس مبارك قد أعلن بعدها أنه « لو كان هناك احتمال لتغيير النظام الانتخابى فإنه يفضل وينحاز لمبدأ التمثيل

النسبى » ، وبالفعل تغير النظام ، ولكنه جاء نظام « أعوج » وفرض أن الحزب الذى لا يستطيع أن يحصل على ٨٪ من جملة الأصوات على مستوى الجمهورية فإنه يصبح خارج الحلبة كلها أى ليس له ولا مقعد واحد فى مجلس الشعب .

وفى هذه الفترة كنت أطوف الأقاليم وألمس كيف أن الناس ترحب بى منتقدة السادات الذى أحدث الفتنة الطائفية ، فنشط ذلك مخزون الأمثال الشعبية فطرحت مقولة أن السادات « أخذ معه الشر وراح » (الأهالى ١٤ مارس ١٩٨٤) ، وقد لاقت هذه المقولة قبولاً لدى الناس تعبيراً عن أن المياه قد عادت إلى مجاريها وأن الفتنة الطائفية التى أثارها السادات مع أحداث الزاوية الحمراء قد انتهت إلى غير رجعة ، ولكن أحداً منا لم يكن يتصور أن الأمور ستسوء فى عهد الرئيس مبارك ، وأن هناك أحداثاً أخرى ستتكرر فى إمبابة وصبنو والمنيا وقنا وغيرها ، وأنها ستتجاوز ما جرى عام ١٩٨١ .

وبالفعل خضت المعركة الانتخابية فى منتصف عام ١٩٨٤ على رأس قائمة حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى منطقة شمال القاهرة والتى تشمل أحياء : شبرا – روض الفرج – المعهد الفنى – الساحل – الشرابية – الزاوية الحمراء – وكانت القائمة تحتوى عشرة أسماء ، ولكن التركيز كله كان علىّ باعتبارى أصلاً من شبرا ولى رصيد عائلى فى بعض أجزائها ، وكانت معركة شرسة غير متكافئة ، وكان واضحاً من البداية أن المعركة الانتخابية برمتها كانت فخاً نصبته الحكومة لحزب التجمع ، وكان وقتها د. فؤاد محى الدين هو رئيس الوزراء وهو القائد الفعلى للمعركة الانتخابية ، وقد أدارها بإقتدار وبهدف إخراج حزب التجمع من الساحة السياسية كلها ، على الرغم من أنه كان ابن عم خالد محى الدين أمين عام حزب التجمع ومن القيادات التاريخية للضباط

الأحرار وأحد رموز ثورة ١٩٥٢ ، ولكن فؤاد محى الدين كانت لديه حساباته الذاتية والموضوعية فى هذا الأمر ، ولقد استبعد كذلك (ومن قوائم حزب الحكومة) أى شخصية تصلح لأن تكون في موقع رئيس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب حتى يضطر الرئيس لأن يحتفظ به إما في موقع رئيس مجلس الشعب أو رئيس مجلس الوزراء ، ويشاء القدر أن يموت فؤاد محى الدين وهو على كرسى الوزارة ، ولم يكن أمام الرئيس إلا أن يختار السيد / كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وقتها ليخلف فؤاد محى الدين فى موقع رئيس مجلس الوزراء ، واضطر الرئيس لأن يبحث عن من يحتل رئيس مجلس الشعب ، فلم يجد ، ولم يكن له من خيار إلا أن يلجأ إلى « التعيين » ، وبالفعل صدرت قائمة « العشرة المبشرين بالجنة » (على حد قول سيد على أحد الصحفيين الشبان الأذكياء بتحقيقات الأهرام) ، وكان ضمن المعينين العشرة د. رفعت المحجوب ، وأربعة يمثلون حزب العمل الاشتراكى ، لأن هذا الحزب لم يستطع أن يحصل على نسبة الـ ٨٪ « القاتلة » ، على الرغم من « تصميم » وخطة فؤاد محى الدين كانت متجهة لإمرار هذا الحزب نكاية فى حزب التجمع . وكان لابد من استرضاء هذا الحزب حتى يكون فى الصورة داخل مجلس الشعب إلى جوار حزب الوفد والذى دخل مجلس الشعب لأول مرة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وقد حمل على أجنحته « جماعة الإخوان المسلمين » ، وكان تصور فؤاد سراج الدين رئيس الحزب هو أن جماهيرية وتنظيم الإخوان هى التى ستحمله إلى البرلمان . فقد كان الإخوان وقتها تنظيماً له قواعده - أو على الأقل - كان هذا هو التصور الذى اقتنعت به قيادة حزب الوفد ، ولم يغفر له الأقباط هذه السياسة التكتيكية ، وهو أمر عانى منه حزب الوفد بعد ذلك ، على الرغم من المحاولات الجادة والدائبة التى حاولها إبراهيم فرج باشا سكرتير عام حزب الوفد لإقناع الأقباط بدخول الحزب ، وهذا على أى حال موضوع آخر قد أتعرض له مستقبلاً .

داخل المعتقل وفى الأيام الأولى جلست إلى نفسى ، أراجع حساباتى وتصرفاتى ، وأحوال مصر ومستقبل العلاقات بين المسلمين والأقباط ، وتعمق الفكر ونضج بالحوارات مع الأساقفة وأراخنة الأقباط ، وبسرعة مرت الأيام والتقيت مع الساسة فى مصر وكان المستقبل يشغلنا جميعاً :

- هل ستتجه مصر مرة أخرى نحو الاشتراكية ، وهل ستعود مصر إلى الصف العربى ؟!
- ما هو دور مصر فى مجموع دول عدم الانحياز ، وهل ستخرج مصر من فلك أمريكا ؟!

وأسئلة أخرى كثيرة كانت تتردد ، ولكن بسرعة وقبل أن تتبلور أفكارنا وجدنا أنفسنا فى بيوتنا ، يشدنا العمل السياسى ثم المعركة الانتخابية عام ١٩٨٤ ، وما أن انتهت المعركة الانتخابية واكتشفنا الفخ الذى رسمه بعناية فؤاد محى الدين ، إلا وقد أصبنا جميعاً - قيادات حزب التجمع على الأقل - بالاحباط الشديد وأصبح السؤال الملح هو : ما جدوى كل هذا الجهد والجرى والرمح ... هل من عائد لنا أو للوطن ؟ ومرة أخرى - مثلما حدث لى فى الزنزانة فى سبتمبر ١٩٨١ - عدت لذات السؤال وما هو العمل المثمر والمجدى ؟ ...

وفيما أنا أخلو لنفسى إذ بالدكتور أسامة الباز مدير مكتب الرئيس مبارك للشئون السياسية ، يتصل بى ، وعندما قابلته فهمت منه أن الرئيس مبارك يود أن أكون أحد الأعضاء المعينين فى مجلس الشعب ، ثم استطرد : نحن نعرف أنك ترفض مبدأ أن تُعين كقبطى ، ولكننا ننظر إليك كمثقف وأستاذ جامعي وخبير فى شئون الاسكان ، وقلت : ولكننى لا أرغب أن أخرج على قرار الحزب الذى قرر أن يقاطع التعيين رداً على « المقلب » أو « المصيدة » التى استدرجه إليها فؤاد محى الدين ، فكان أن قال : إن هذا أمر سنعالجه نحن مع الحزب .

وبعد أيام كان اسمى فى الصفحة الأولى لكافة الصحف المصرية ضمن الأعضاء العشرة المعينين ، وبعد مناورات وحوارات بعضها معلن وبعضها لم يكتب بعد ، كنت قد أصبحت رئيساً « منتخباً » بالاجماع من أعضاء لجنة الاسكان بمجلس الشعب (وهم منتمون للحزب الوطنى الحاكم أو للوفد) ، لكى أكون رئيساً لهذه اللجنة من خارج صفوف الحزب الوطنى ، وتصادف أن أديت اليمين الدستورية فى مجلس الشعب يوم ٢٤ يونيو عام ١٩٨٤ ، وكان ذلك يوم أن بلغت سن الستين بالتمام والكمال ، فدخلت مرحلة أخرى جديدة تماماً فى حياتى .. وهى مرحلة « العمل البرلمانى » .

ولأن هذا الكتاب يركز على قضية « الوحدة الوطنية » ، لذلك سأعبر بسرعة ودون تفاصيل مرحلة تواجدى فى مجلس الشعب ، وسأتجاوز عرض كل ما يتعلق بالمشاكل والصراعات داخل لجنة الاسكان ، لكى أسجل هنا واقعة واحدة تتعلق بموضوع هذا الكتاب ؛ فبعد أن تسلمت موقعى جاءنى قيادتان هامتان من الأقباط المعينين بمجلس الشعب ليقولا : لقد لاحظنا أن صلتك طيبة بالدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس ، فلماذا لا تطلب منه سرعة عودة البابا من الاحتجاز فى الدير ؟ فجاءت إجابتى حادة وشديدة : وماذا فعلتم أنتم ، أتركونى عدة أشهر حتى أنجز أموراً فى مجال الاسكان أولاً وعندئذ سأتحدث مع د. رفعت المحجوب فى وقت مناسب ، وبالفعل وفى أكتوبر ١٩٨٤ فاتحت د. رفعت فى هذا الأمر وقال بأن معلوماته أن البابا فى طريقه إلى العودة لكرسيه وطلب منى أن أمهله أياماً ليستقصى الأمر ثم عاد وقال إن البابا سيكون فى مقره البابوى مع بداية عام ١٩٨٥ ، فسألته وهل أستطيع أن أبلغ البابا بذلك . فقال : إن البابا صديقى منذ كنا طلاباً ، أذهب وأبلغه أننى معك سنذهب لزيارته ليلة عيد الميلاد القادم .

وبالفعل طلبت التصريح من الداخلية لزيارة البابا فى دير السريان بوادى النطرون ، وكم كان استقبالى من سلطات الأمن عند مدخل الدير مختلفاً هذه المرة عن مرة سابقة منعت فيها بالفعل من مقابلته ، وأمضيت مع البابا يوماً ممتازاً لن تمحى ذكراه من وجدانى ، عدنا فى الحوار إلى أيام أن كنا زميلين فى مدارس الأحد ، كان هو فى كنيسة الأنبا أنطونيوس بمنطقة الترعة البولاقية فى شبرا ، وكنت أنا على الجانب المقابل من شارع شبرا فى منطقة جزيرة بدران ، ثم أخذ يفيض بما يختزن من أشعار بما فيها خطابات الزعيم مكرم عبيد ، ثم امتد بنا النقاش إلى المستقبل ، وطلب منى أن أنقل رغبته فى تأجيل انتخابات المجلس الملى إلى ما بعد عودته إلى كرسيه وهى الرغبة التى نقلتها إلى د. رفعت المحجوب وصدرت التعليمات إلى الداخلية وتأجلت الانتخابات إلى ما بعد عيد الميلاد عام ١٩٨٥ .

ومضت الأيام والسنون ، وإذ بنا نفاجأ بأحداث فتن طائفة أخرى ، كانت فى بنى سويف بمزاعم أن الأقباط قد ابتكروا نوعاً من الغاز المضغوط فى علب مثل « البيرسول » القاتل للحشرات ، وعندما يطلقون الرزاز منها ترسم علامة الصليب على الطُرَح وغطاء الرأس الذى كان قد بدأ فى الانتشار بين طالبات الجامعة ، ثم انتقلت العدوى إلى أسيوط (وهى موقع على أهبة الاستعداد للتفجر عند أى خلل فى العلاقات الاجتماعية) ، ثم منها إلى سوهاج أثناء الانتخابات فى أبريل ١٩٨٧ ثم إلى « أبو قرقاص » ، وفى سبتمبر ١٩٩١ وصلت إلى منطقة إمبابة فى القاهرة ، وكان لذلك مدلول خطير وهو قرب الأحداث من مراكز السلطة فى القاهرة ، وأعادت للأذهان أحداث سبتمبر ١٩٨١ - ولكن الرئيس مبارك يتسم بالهدوء والصبر وتأجيل القرارات الانفعالية - وانتقلت الأحداث إلى صنبو ومركز ديروط حيث شاهدت مصر لأول مرة أحداث

قتل جماعية فى المزارع ، وفى أكتوبر ١٩٩٢ ، تم حرق عشرات المحلات التجارية والصيدليات فى مدينة طما بمحافظة سوهاج .

ولا أود فى هذه العجالة أن أسجل تاريخ الأحداث أو تفاصيلها فلست مؤرخاً ، ولكن ما رغبت أن ألقى الضوء عليه هو أن هذه العلاقات التى تتعرض لهزات بين الحين والآخر ، كان لابد لها أن تطرح ضرورة النظرة المستقبلة ، ولم يعد الأمر قاصراً على النظر لما يجرى داخل مصر فحسب وإنما ما يجرى فى المنطقة وما يجرى فى العالم أيضاً .

وأثناء هذه السنوات الطويلة ، ومنذ أن لجأ الرئيس السادات إلى إحياء وتعضيد التيار الدينى لكى يقاوم به التيارات اليسارية عام ١٩٧٣ ، اشتد عود هذه الجماعات إلى أن جاء اغتيال السادات عام ١٩٨١ فضمرت هذه الجماعات وقبض على قياداتها وحوكمت جماعياً عام ١٩٨٤ وافرج عن كثرة منهم فنظموا صفوفهم وزاد نفوذهم شيئاً فشيئاً إلى أن تمكنوا من استخدام حزب العمل الاشتراكى فى انتخابات عام ١٩٨٧ ، ومن وقتها أصبح التيار الأصولى واقعاً فعالاً ومتماسكاً ، ينسق فصائله بإتقان وذكاء شديدين ، فقيادات حزب العمل والجريدة الرسمية له « الشعب » تمثل الواجهة الرسمية الحاصلة على ترخيص « رسمى » من الدولة ، وخلفها - وربما أمامها - قيادات التيار الإسلامى المعتدل والذى اكتسب قدرة على الحوار والمناورة والكر والفر ، وقد خطط بإقتدار واستولى بالفعل على معظم النقابات المهنية ، كان آخرها فى سبتمير عام ١٩٩٢ عندما استولى على نقابة المحامين ، والتى كانت معقلاً للفكر الليبرالى وكانت انتخاباتها منذ نشأتها تجسيداً للوحدة الوطنية ، وكان النقيب أو الوكيل قبطياً ليرسخ هذا المفهوم ، ولكن أصر « الإخوان المسلمون » على كسر هذا التقليد كجزء من حلقات الاستيلاء على السلطة ، وتحت السطح تقف العديد من التنظيمات السرية « الأصولية » تقوم بدور زعزعة استقرار المجتمع من خلال الارهاب ، لكى تجعل من المجتمع ككل ثمرة ناضجة

تسقط فى حجرهم جميعاً فى اللحظة المناسبة ، وما أكثر اللحظات المناسبة والتى تتساقط كأوراق الخريف مع تتالى حركة المجتمع وتفجر أزماته .

ولكن الأمر المثير هو خطط الحكومة فى مواجهة هذه المنظومة من الكتائب ، وكان هناك توجهان أساسيان - فيما أتصور - داخل الدولة لمواجهة هذا الأمر سياسياً ، الأول كان ينحو لأن تتجه الدولة إلى الفكر العقلانى أو ما أصبح يسمى « المجتمع المدنى » فى محاولة على الطريقة المصرية لفصل شئون الدين عن الدولة ، ويبدو أن أصحاب هذا المفهوم كانوا أقلية . أما الفكرة الثانية فكانت تدور حول أنه يحسن أن نتعايش مع هذا التيار الزاحف - ليس فى مصر وحدها - ولكنه تيار عالمى ، وهو على أى حال ليس تياراً إسلامياً فحسب وإنما فكرة « الأصولية » قد أصبحت « عالمية » .

وتغلب هذا التيار الأخير ، وخططت له الدولة لكى تنشر فكرة أنها أحق وأجدر بأن تدعو للفكرة الدينية الإسلامية ، وبالتدريج زادت جرعات الدين فى المدارس ثم فى الإذاعة والتليفزيون ، وتبارت الصحف القومية - وحتى صحف المعارضة - فى تقديم صفحات دينية ، وانتشرت فكرة أن يتوقف العمل أوقات الآذان والصلاة ، وانتشر الحجاب بل والنقاب ، وزاد عدد من يطلقون لحاهم ، ويمسكون السبحة ، وانتشر جمع الأموال لإنشاء المساجد ، وبالفعل تبارى ملاك العمارات فى وضع كلمة « ما شاء الله » على مبانيهم حتى فى الأحياء المسماة بالراقية ، وفضل كثيرون أن يكون الدور الأرضى من مبانيهم مسجداً عن أن يكون محلات تجارية ففى ذلك تقرباً لله وذكاة عن أموالهم واستثماراتهم فى هذه المبانى التى تباع تمليكاً وتدر أرباحاً هائلة .

ومع سنوات الانفتاح ؛ ارتفعت أسعار الأراضى واختفى نمط الإيجار

وأصبح حصول شاب له دخل محدود على شقة ليتزوج وبإيجار يناسب دخله أمراً بالغ الصعوبة ، وبسرعة - وكعادة المصريين منذ آلاف السنين - تركوا الحكومة وقوانينها بعيداً ، وابتكروا هم أحياء شعبية تسمى الآن بالعشوائية وأقاموا مبانيهم بطريقتهم دون الحاجة إلى ترخيص من الدولة ولا حتى من مهندس يدرس ويخطط ويتحزلق ، وفى بحر السبعينات والثمانينات كانت أحياء بأكملها قد التفت حول كل المدن الكبرى بما فيها القاهرة والاسكندرية والمنيا وأسيوط ، وفى هذه الأحياء وجدت « الجماعات » البيئة الصالحة لتحويل الشباب المحبط والصبيان الباحثين عن بطولة إلى « كوادر » ، ويتم كل ذلك فى هذه المساجد التى تنشأ بدون ترخيص وبدون ضابط وبدون إمام ، ولماذا المصاريف والأعباء من أحد الدعاة الرسميين من الدولة ، فيكفى أن تتلقى التعليم من أحد هؤلاء الشبان المتحمسين الأنقياء ، المتبرعين بعملهم وجهدهم وتضحياتهم وحتى بجهادهم من أجل حياة أفضل للملايين ، وهكذا تحولت حركتهم إلى حركة الفقراء والمستضعفين فى الأرض لكى يصلحوا أحوال الناس من خلال كلمات السماء .

يحدث كل ذلك والحكومة سعيدة « وتزايد » عليهم بأنها أكثر منهم إسلاماً وأكثر منهم فهماً لصحيح الدين ، فتستقدم العلماء والأئمة لكى ينشروا سماحة الإسلام فيقتنع الناس بالاتجاه إلى الدين ، ويودون أن يستزيدوا من الدين فيتوجهون أول الأمر إلى المساجد الكبيرة « الحكومية » حيث الإسلام الحكومى الرسمى ، ولكن بعض الشباب ، والذى تتراكم لديه المشاكل من بطالة وإحباط نتيجة عدم وجود فرص للعمل وعدم الزواج ، يجد نفسه متجهاً إلى مسجد أو زاوية صغيرة فى أحد الأزقة حيث يجد إسلاماً أكثر ثورية وربما يجده أكثر نقاءً أو أكثر « أصولية » فيقتنع بأن هذا هو صحيح الدين ، وبين عشية وضحاها يكون قد جند وأصبح عضواً فى أحد العناقيد ولا يتعرف إلا على أميره ، وهو

قائده فى كل شئون الحياة وليس فى الجوانب الدينية فقط ، وإذا حافظ على الأسرار وتعمق فى الجهاد فغالباً ما يترقى لكى يتعرف على باقى الشبكة من العناقيد وبالقدر الذى تحدده القيادة المختفية وراء الظلام .

إن مصر فى خطر حقيقى ، حيث أن الخطر يضرب ضرباته الموجعة فى كيان مصر كشعب واحد ووطن واحد ، ويستخدم فى عمليات الضرب هذه رصاصات الترويع ورصاصات التكفير ، ورصاصات الاستهانة بعقيدة دينية قائمة فضلاً عن رصاصات الاغتيال . ويستخدم فى هذه الضربات طاقة وحيوية شباب مصر .

فهل أردد ما ذكرته لإيرين بيسون ونشرته الجارديان البريطانية بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٤ « أن البركان ساكن ولكنه سيواصل انفجاره » ؟ وهل ستقع مصر لا محالة داخل حزام زلزال « الطائفية » وفقاً لمخطط محلى أو عالمى ، أم أن مصر بخصوصية تاريخها وخصوصية شعبها الموحد على مدى الأزمان قادرة على أن تنتصر لتاريخها ولشعبها الموحد وقادرة على أن تنتصر لوحدنها الوطنية فتنتصر لمستقبلها ؟ .

إن الهدف الرئيسى لهذا الكتاب - الذى كتبت مادته الفكرية عبر أكثر من سبعة عشر عاماً - هو المساهمة مع الطلائع المثقفة المستنيرة لشعب مصر العظيم الموحد عبر الأزمان ، فى تأكيد خصوصية مصر ، وخصوصية شعبها ، وخصوضية الأقباط والمسلمين المصريين فيها ، عسى أن تنهض هذه الخصوصية المصرية فى مواجهة مخططات الطائفية ومخططات التفتيت . لقد آن لنا أن نرفع عالياً راية مصر المعاصرة ، مصر الناهضة ، مصر الحديثة ، مصر الديموقراطية ، مصر الوحدة الوطنية ، مصر المستقبل .

مصر .. لكل المصريين .

* * *





الفصل الثانى

الأقباط أقلية من نوع خاص

- الأقباط جمع قبط وهى أصلا جبط وتعنى EGYPT
- التحول من القبطية إلى الشيعة فى القرن العاشر الميلادى .
- كلمة « أيوه » أصلها « آها » بالقبطية وتقابل « نعم » .
- يتحاشى المصريون الحديث عن اللاهوت والناسوت وكذلك عن إعجاز القرآن .
- لماذا استمرت المسيحية فى مصر .
- مسيحية مصرية واحدة وإسلام مصرى واحد .
- الأقباط مكون رئيسى للحركة الوطنية .
- البداية كانت فى الخانكة عام ١٩٧٢ .
- لو أخذوا بتوصيات العطيفى لقلت حدة الفتنة .
- الأقباط والشريعة .



الرئيس عبد الناصر وبجواره البابا كيرلس السادس يوم وضع حجر الأساس للكاتدرائية الكبرى فى ٢٤ يوليو ١٩٦٥ .
تمكنا من خلال علاقات شخصية طيبة من توطيد الوحدة الوطنية ، فكانت حقبة سلام ووحدة



الفصـل الثانى

الأقباط أقلية من نوع خاص(*)

استهــلال :

من غير الممكن إعطاء قواعد ثابتة أو إطلاق نظريات شاملة لعلاقة الأقليات بالأغلبية فى أى قطر عربى أو غير عربى ، دون إلقاء نظرة متعمقة على العلاقات التاريخية بين هذه الأقلية وتلك الأغلبية فى ظروف مكانية معينة ، وفى هذا الأمر فإن العلاقة بين الأقباط والمسلمين فى مصر تعتبر حالة خاصة جداً ، لأن الأقباط والمسلمين شعب وعرق وحضارة وتاريخ واحد بكل المعايير .

فأقباط مصر هى جمع لكلمة « قبط » وتنطق حتى الآن فى الصعيد (جنوب مصر) « جبط » ، وهى كلمة مكتوبة بحروف عربية لما يعنى « جيبت » أى ما يكتب باللاتينية «EGYPT» وهى مأخوذة من الأصل اليونانى « ايجسبتوس » والتى تعنى فى نهاية المطاف « مصر » ، وبمعنى آخر فإن « قبط مصر » أو « أقباط مصر » تعنى أولاً وأخيراً كلمة « مصريين » ، ومن هنا فإن بعض الكتاب كثيراً ما يتندرون بأن فى مصر « أقباطاً مسلمين » متداخلين ومتعايشين مع « أقباط مسيحيين » . ومن هنا فإن ما هو موجود على أرض مصر « شعب واحد » بكل مقاييس علم « الانثروبولوجيا » ، فلا خلاف بين الأقباط (أى مسيحيى مصر) وبين مسلمى مصر فى أى مظهر عرقى ، أى لا خلاف فى لون البشرة أو حجم الجمجمة أو درجة الذكاء ،

(*) أعدت هذه الدراسة لندوة علمية عن الأقليات فى الوطن العربى عام ١٩٩٠ .

كما لا توجد أى فروق ثقافية أو لغوية فالكل يتحدثون ذات اللغة ، وإذا وجدت لهجة أو « لُكْنة » فهى لهجة محلية ، فمثلاً يتحدث أهل المنيا وأسيوط بلهجة صعيدية خاصة ، يمكن تمييزها بوضوح ولكن الأقباط والمسلمين من المنيا وأسيوط (أو من أى محافظة أخرى) يتحدثون ذات اللهجة أو اللكنة ، وقد توجد فروق طبقية أو حضارية بين المصريين مثلما توجد فى أى دولة أو أمة أخرى ؛ فسكان الحضر يختلفون عن سكان الريف ، وطباع ولغة وثقافة وبعض المفردات التى تستخدمها الطبقة العاملة مثلا تختلف عن لغة ومفردات خريجى الجامعة أو من يسمون أنفسهم بـ « المثقفين » ، ولكن هذه كلها خصائص حضارية معروفة ومدروسة فى كل أنحاء العالم ، ولكن ما يهمنا – بصدد الدراسة التى نقدمها – هو أنك لا تستطيع أن تفرق بين قبطى ومسلم من ذات الطبقة الاجتماعية أو الجهة الجغرافية بأى معيار ظاهر على الاطلاق .

ورغم ذلك ، فإن من يود أن يتعرف على « الإنتماء الدينى » لفرد ما لسبب أو آخر لابد له أن يستفسر عن الاسم ، وإذا ما وجد أن الاسم الأول والثانى مشترك مثل : محسن وجميل وظريف أو نرجس ووردة وأمينة وما أشبه ؛ أى ليس له « لون دينى » واضح يضطر السائل « الرزل » – وهذا ما يحدث بالفعل من بعض المتعصبين – إلى السؤال عن الاسم الثلاثى وحتى الرباعى وفى أحوال نادرة عن الاسم الخماسى ، بهدف أن يحدد أحد هذه الأسماء « الهوية الدينية » لصاحبها ، ويقال إن ذلك يحدث بالفعل فى بعض حالات الامتحانات الشفوية وبالذات فى كلية الطب ، فمن المعروف أنه فى عهود التخلف الحضارى السابقة وعندما كان الإنتماء الدينى هو الإنتماء « الأساسى » كانت العائلات الإسلامية تعطى أبناءها عقب الولادة أسماء إسلامية مؤكدة لهويتها الدينية فالذكور يحملون أسماء مثل : محمد ، مصطفى ، محمود ، طه ، عبدالرحمن ، أبو بكر ؛ وللبنات أسماء مثل : عائشة ، زينب ، فاطمة ، خديجة ،

وما إلى ذلك ، بينما كانت الأسماء القبطية المقابلة إما فرعونية الأصل أو تأخذ اسم أحد الشهداء أو القديسين المسيحيين ، ومنذ بداية القرن استخدمت أسماء من أصل أوروبى مثل : مينا ، إيزيس ، رمسيس ، أحمس ؛ أو جرجس وأثناسيوس وشنودة وأغرغوريوس وديمترى وبطرس ومتى ؛ أو أيفون ، ألبير ، وليم وما إلى ذلك .

ومن هنا فإن المطالبين بحذف خانة « الديانة » من البطاقة الشخصية وكافة الطلبات والاستمارات التى تقدم للمدارس والجهات الحكومية المختلفة يهدفون فيما يهدفون إلى إلغاء هذه التفرقة أصلاً ، ويمكن مع الزمن أن تختفى بالفعل فيما لو ساد نمط حضارى جديد لعدة أجيال متعاقبة عندما سيتم اعطاء المواليد الجدد ما يسمى « بالأسماء المشتركة » مثل صفوت ويوسف وصادق وفؤاد ومخلص ومنير وكمال ومنى وسارة وما إلى ذلك .

ومن هنا فإن الأقباط – من هذه الناحية – أقلية خاصة تختلف تماماً عن الأرمن فى تركيا أو البربر فى الجزائر أو الجنوبيين فى السودان أو الأكراد فى العراق أو الزنوج فى أمريكا أو البروتستانت فى أيرلندا وما إلى ذلك .

خصائص حضارية وتاريخية :

من الناحية التاريخية كان « كل » المصريين أقباطاً أى مسيحيين وذلك منذ نحو القرن الثالث الميلادى حتى الفتح الإسلامى عام ٦٤١ م ، ولم يحاول العرب فى بداية الأمر تحويل المسيحيين إلى مسلمين ، وتُرك الأمر للظروف السياسية والاقتصادية والحضارية التى سادت المراحل المختلفة لعصور الإسلام المتعاقبة منذ الخلفاء الراشدين إلى العصر الأموى وماتلاها من الخلافة العباسية ، وخلالها فرض الفاطميون خلافة

شيعية مقابله فى القاهرة تواجه بغداد ، وتلاها عصور المماليك ، والعثمانيين وصولاً إلى العصور الحديثة . ولكل عصر من هذه العصور خصائصه وأثره على العلاقة بين الأقباط والمسلمين ولذلك تفاصيل تاريخية ممتعة لا تتسع لها هذه الدراسة ولم يكشف عنها النقاب كاملة بعد ، ففيها عصور قهر وظلام شديدين وبها مراحل استرخاء والتقاط الأنفاس .

على أن الأمر الملفت للنظر هو أن مصر كانت بعيدة تماماً عن الخلافات المذهبية التى ظهرت فى عصور الإسلام الأولى فلم يدون التاريخ أن المصريين أقباطاً أو مسلمين قد شعروا أو ساهموا فى الصراع بين على بن أبى طالب ومعاوية بن أبى سفيان أو انحازوا إلى طرفى الصراع التالى بين الشيعة والسنة ، لأن مصر فى تلك الحقبة كانت فى معظمها « مسيحية الديانة قبطية اللسان والكتابة » ويذكر المقديسى فى كتابه الشهير أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم : « أن معظم أهل مصر أقباط عام ١٠٠٠ ميلادية » أى بعد مرور نحو ٣٥٩ عاماً على الفتح الإسلامى . وبالتدريج انتشر الإسلام فى مصر وانتشرت اللغة العربية لتأخذ مكان اللغة القبطية (وهى اللغة المصرية القديمة مكتوبة بحروف يونانية مع إضافة سبعة حروف تم استعارتها من الكتابة الديموطيقية للغة المصرية القديمة) .

ومن منطلق الانتماء إلى مصر وحدها ، صدر قرار من البطريك « غبريال بن تريك » (١١٣١ - ١١٤٥م) يقضى باستخدام اللغة العربية فى صلوات الكنائس ، وعندئذ تحدث « كل » المصريين اللغة العربية ، وتقهقرت اللغة القبطية ليكون استخدامها قاصراً على الكنائس والأديرة ومن ثم تحولت إلى « لغة تاريخية » لا تختلف كثيراً عن المصرية القديمة أو المسمارية أو الارامية أو اللاتينية ولولا استخدامها أحياناً فى الصلوات داخل الكنائس لاندثرت تماماً .

وتوجد عشرات من الكلمات القبطية مأخوذة من الأصل المصرى القديم ومكتوبة بحروف قبطية تسربت إلى اللغة العربية فى مصر (وربما تسربت من خلال مصر إلى بعض البلاد العربية الأخرى) فنذكر منها على سبيل المثال والتندر الآتى :

أيـوه	ومعناها بالعربية « نعم » أو « بلى » وتنطق بالقبطية	آهـا
يـلمـا	ومعناها بالعربية «كثير» أى «وافر» وتنطق بالقبطية	آمـا
ضبة	ومعناها بالعربية «قفل» وكثيراً ما نقول «بالضبة والمفتاح» وتنطق بالقبطية	تيبى
فـط	ومعناها بالعربية «نط» وتنطق بالقبطية	فـط
متلتل	ومعناها بالعربية «متوافرة بكثرة» وتنطق بالقبطية	تلتلى
طوبه	ومعناها بالعربية قطعة من الطمى المجفف للبناء وأتصورها مستخدمة بالعربية بلفظ «طابوق» وتنطق بالقبطية	طوبة
أدينى	ومعناها بالعربية «أعطنى» وتنطق بالقبطية	تى نى
شوطة	ومعناها بالعربية «إنتشار المرض» وبالذات بين الطيور والحيوان وتنطق بالقبطية	شوتية
شوب	ومعناها بالعربية «هواء الصيف الساخن» . وتنطق بالقبطية	شوهب
كمان	ومعناها بالعربيّة «أيضاً» وتنطق بالقبطية	كمان
لقمة	ومعناها بالعربية «جزء من رغيف الخبز» وتنطق بالقبطية	لقمة

وهناك عشرات وعشرات المفردات ظلت كما هى مثل :

لبشة «أى مجموعة عيدان القصب» - مجور - جلابية - مش - شونة - هيلاهوب - فاس .... إلخ .

وهكذا يتضح التداخل الحضارى بين اللغتين ، كتعبير وتجسيد للتداخل الإنسانى بين الأقباط والمسلمين فى مصر ، واعتبره نموذجاً فريداً فى العلاقات بين أكثرية وأقلية لابد من المحافظة عليه ودعمه رغم كل الصعوبات والمعوقات لأنه الرد الحضارى على « عنصرية إسرائيل » ، ويعود ذلك - كما سبق أن أسلفنا - إلى أن مصر قد أخذت عدة قرون لكى تتحول من الدين المسيحى وحده (وقت الفتح العربى) إلى أغلبية إسلامية وأقلية مسيحية ، ففى خلال هذه الفترة (والتى امتدت لعدة قرون) كان فى كثير من الأحيان يتم إسلام « رب العائلة » لسبب أو آخر ولكنه يحتفظ بزوجته القبطية دون أن تضطر لتغيير الدين وفق قواعد الشريعة الإسلامية ويضطر الأولاد إلى تغيير الديانة (وربما الاسم) وبالتالى إلى اتباع الممارسات الإسلامية فى الصلاة والصوم وما إلى ذلك ، وفى أحيان كثيرة كانت الأم المسيحية تذهب إلى الكنيسة وتمارس « تناول الأسرار المقدسة » وتقوم بالصيام وفق القواعد والممارسات القبطية مثل الصيام الكبير قبل عيد القيامة (ومدته ٥٥ يوماً) ثم الصيام الصغير قبل عيد الميلاد (ومدته ٤٢ يوماً) ثم صيام السيدة العذراء (ومدته ١٥ يوماً) ، وحيث يكون الصيام بالامتناع عن الطعام فترة معقولة - حسب الطاقة - فى الصباح يصير الأكل كالمعتاد ولكن بأطعمة نباتية فقط (واستثناءً يسمح بأكل السمك فى بعض الصيامات) وأتصور أن بعض الأولاد - وربما البنات - يمارسون مع الأم الصيامات القبطية وربما الذهاب إلى الكنيسة وبالذات فى مواسم الأعياد ، ولكنهم وفق الممارسات الإسلامية التى اعتنقوها بحكم تغيير الدين للأب (لإمكان الحصول على عمل أو ترقية أو وظيفة أميرية أو عن اقتناع) ، فإنهم يصومون شهر رمضان ويصلون الصلوات الخمس وفق العبادات الإسلامية . أى أن هناك ازدواجية دينية فى الأسرة مما يعنى المعايشة والبحث عن الأرضية المشتركة .

ومن هنا فإن التقليد الحضارى فى مصر (وحتى الآن) هو البعد

عن مناقشة القضايا الدينية الخلافية الحساسة والشائكة أى تلك التى تُوجد الخلافات والشقاق العائلى وذلك من باب المحافظة على مشاعر أطراف العائلة المختلفة ، لذلك يتحاشى حتى الآن كل من الأقباط والمسلمين الحديث عن اللاهوت والناسوت أو عن التثليث والتوحيد أو عن « حقيقة » صلب المسيح أو عن إعجاز القرآن وما أشبه ، ولكنهم - بذكاء - فى المقابل يكثرون من ترديد الآيات التى تحث على حب واحترام « قبط مصر » بالذات لأن « لكم فيها نسباً » ، « ولأن منهم قسيسين ورهبانا لا يستكبرون » وما إلى ذلك ، ويردد المسيحيون فى اعتزاز ما جاء فى القرآن من آيات تُعلى من قدْر السيدة العذراء وكيف أنها « أفضل نساء العالمين » ويكثرون من ترديد قصص موسى وهارون والوصايا العشرة وقصة سيدنا يوسف وما أشبه ، لأنها تناظر ما هو موجود فى « العهد القديم » الذى يؤمن به المسيحيون ، ويكون الحديث أحياناً بين المتعلمين على مستوى « أرقى » وكيف أن الفضائل والقيم الأخلاقية والوصايا واحدة أو متشابهة فى الديانتين ، وهذه الممارسات فى رأيى ليست « نفاقاً » ولكنها « حضارة ورقى » لأن أحداً منا لم يختر ديانته وكل منا يحب دينه الذى ولد ونشأ وترعرع فى رحابه ولكنه يحافظ على مشاعر الآخرين شركاء الوطن .

ولهذا السبب فإن العلاقات بين الأقباط والمسلمين كانت واستمرت لعصور طويلة حميمة هادئة دون مشاكل فيما عدا أزمنة الاضطهاد والقهر وهى مسجلة بالفعل فى كتب التاريخ ، ولكن الملاحظ هو أنه فى تلك العصور كان القهر والتخلف شاملاً وعاماً للمصريين جميعاً .

تواجد الأقباط مع المسلمين فى كل موقع ومكان وطبقة وفئة ، فهناك أقباط فى المدن كما هم فى الريف ، وإن كانت نسبة تواجدهم فى المدن أعلى . وهناك أقباط فى الوجه القبلى كما فى الوجه البحرى ، وإن كانت نسبة تواجدهم فى محافظات الوجه القبلى أعلى وبالذات فى محافظتى

المنيا وأسيوط ، ولا أعتقد أن هناك أى فروق ملحوظة فى التركيبة السكانية للأقباط مخالفة لما للمسلمين فيما عدا أن إقبالهم على التعليم أكثر مثلهم فى ذلك مثل أى أقلية فى العالم ، ولأن قوانين الأحوال الشخصية للأقباط تحرم الطلاق إلا فى أحوال نادرة لذلك فالعائلة القبطية أكثر تماسكاً والأطفال أكثر استقراراً من الناحية النفسية والمرأة أكثر حرصاً على أموال ومدخرات زوجها ، ومعظم المصريين من الأقباط والمسلمين متدينين وفق قواعد كل دين ، ولكن إذا جاءت فترة صحوة دينية – كما هى الآن – فإنها تشمل الطرفين ، وإذا جاء عصر إسترخاء وأصبح الدين ممارسة شخصية ، كان ذلك سائداً فى الجانبين أيضاً .

تساؤل مشروع : لماذا استمرت المسيحية فى مصر إلى الآن ؟

والتساؤل الجدير بالتأمل هو لماذا تم استئصال المسيحية (واليهودية) من بلاد أخرى مثل اليمن والسعودية والخليج وإلى حد كبير فى ليبيا وتونس والجزائر (فى المغرب توجد منذ مئات السنين وإلى الآن جماعة وطنية يهودية قوية) بينما استمرت المسيحية واليهودية فى بلاد الوسط ذات الحضارات الزراعية القديمة مثل مصر وفلسطين وبلاد الشام وسوريا ولبنان والعراق ، وربما كانت الإجابة العامة الشاملة هى أن الحضارات القديمة بشكل عام تكسب نظم الحكم مرونة وأن مجتمع القرية الزراعى والمستقر لا يلجأ إلى العنف إلا مضطراً بخلاف حضارات الصحراء والبادية حيث السلاح متوافر والقبيلة تمثل نوعاً من الانتماء المقرون بالثأر والمجابهة على الكلأ والمياه والمراعى .

وليس من حقى أن أطرح هذا التساؤل وأجيب عليه إلا فيما يتعلق بمصر وحدها لحساسية القضية المطروحة ، فقد لاحظت « خصوصية مصر » وكيف أن لديها من التراث والأسباب ما أدى إلى استمرار تواجد المسيحية بجوار الإسلام (كما استمرت بها اليهودية أيضاً حتى عام ١٩٥٦) ولذلك تفاصيل حضارية وتاريخية نورد أهمها فيما يلى :

أولاً : مسيحية واحدة وإسلام واحد :

لعل الأمر الملفت للنظر هو أن فى مصر - بخلاف دول عربية أخرى كثيرة - يوجد إسلام واحد ، وهو من الناحية الحضارية والتراثية « إسلام مصرى » ، فمن وجهة النظر الرسمية فإن الإسلام المصرى « سنى » حيث تتفاعل وتتواجد الآراء الفقهية للأئمة الأربعة : الشافعى وأبى حنيفة وابن مالك وابن حنبل ولكن لا توجد أى كتل بشرية ملتفة حول أى منها لأنها فى نهاية الأمر أراء فقهية واجتهادات متجددة كما لا توجد أيضاً طرق صوفيه لفرق مختلفة ، ولكن العلاقة المميزة هى أن هناك ممارسات مقبولة لا توجد إلا فى مذاهب الشيعة ؛ فهناك مثلاً الاحتفال بعاشوراء ثم التمسك بالمزارات للأضرحة وعلى قمتها جامع سيدنا الحسين والسيدة زينب وغيرهما ، ويتربع فى القمة الفكرية الجامع الأزهر نسبة إلى « فاطمة الزهراء » حين كان مسلمو مصر « كلهم شيعة » فى العصر الفاطمى إلى أن تحول مسلمو مصر « كلها » إلى سنّة فى عصر صلاح الدين الأيوبى ، ولكن بقيت الممارسات الشيعية ممثلة فى الشفاعة إلى « أولياء الله الصالحين » وهى ممارسات عميقة الجذور فى نفوس المصريين من خلال العقائد القبطية حيث « الشفاعة » للسيدة العذراء ومار جرجس وأبو سيفين وهى تناظر إلى حد كبير الشفاعة للسيدة زينب والسيدة نفيسة والسيد البدوى وسيدى إبراهيم الدسوقى وسيدى عبد الرحيم القناوى وغيرهم كثيرين هنا وهناك .

والأقباط فى مصر أيضاً وفى مجملهم من مذهب واحد : هو المعروف باسم « المذهب الأرثوذكسى » ، وهو ذات المذهب الذى تمسك به أقباط مصر منذ الانشقاق المذهبى فى القرن الرابع والخامس الميلادى ، ولذلك فالمسيحية فى مصر مسيحية واحدة متأثرة بكل تراث مصر السابق لها ويشترك المسلمون والأقباط فى الكثير من الممارسات المأخوذة من تراث الفراعنة ويبدو ذلك جلياً فيما يتعلق بالأحزان

المرتبطة بالموت والجنازات والمقابر وزيارتها والاحتفال بجناز الأربعين وصرف الروح وما إلى ذلك .

ثانياً : السلطان من لا يعرف السلطان :

أدرك المصريون عموماً والأقباط على وجه الخصوص ومنذ الفتح العربى وربما قبله أن لا مكان لهم فى الصراعات السياسية وبالذات فى قمة السلطة ، ففى عصر المماليك مثلاً كان الصراع على أشده بين المماليك ولكن المصريين جميعاً والأقباط خصوصاً أدركوا أن لا دخل لهم فى هذا الصراع لأنهم إذا انحازوا إلى طرف دون آخر قد يحدث تغيير مفاجىء فيكون العقاب شديداً وربما يصل إلى القتل ولذلك ظهرت أمثلة شعبية كثيرة تقول : اللى يتجوز أمى أقول له يا عمى ثم أمشى جنب الحيط تسلم ثم السلطان من لا يعرف السلطان ثم المية ما تجريش فى العالى ، ثم « أردب ما هو لك ما تحضر كيله .... » ثم « الباب اللى يجيلك منه الريح .. سده واستريح » .

ولذلك فإن السلبية المشاهدة حتى الآن لدى قطاعات كثيرة من الشعب المصرى ليست وليدة اليوم كما يتصور البعض ولكن لها امتداد وجذور فى سابق التاريخ ، وكلنا كمثقفين نتطلع لأن تختلف الأمور الآن مع حركة التنوير ومواثيق حقوق الإنسان وكيف أن العالم قد أصبح « قرية صغيرة » ويتم تداول المعلومات عن الاضطهادات والفتن بسرعة البرق من خلال تكنولوجيا المواصلات والاتصالات والمعلومات ...

وهكذا استطاع الأقباط ببعدهم عن السياسة ، الاستمرار والبقاء ، دون لفت النظر إليهم ولذلك لم نسمع كثيراً فى التاريخ عن شخصيات قبطية لها وزنها فى الصراع السياسى ، ولكنهم كانوا فى خدمة الدولة بصرف النظر عمن يرأسها ، فيما عدا حقبة الحركة الوطنية لعام ١٩١٩ حيث لعبوا دوراً حاسماً ومعترفاً به وسنأتى إلى ذلك فيما بعد .

ثالثاً : كان الأقباط عبر تاريخهم من أصحاب الحرف ومن المشهود لهم بإتقان « الصنعة » ومعرفة أسرارها وتوارثوها جيلاً بعد جيل ، ففى الريف كان منهم النجار ، والحداد والصباغ والبناء وما إلى ذلك ، وفى العصور الحديثة ومع التقدم والعمران والتوسع فى التعليم الجامعى أصبحوا أطباء ومهندسين وجراحين ومحاسبين ومارسوا كافة المهن بإتقان ومهارة ، وفى ذات الوقت نشطوا فى مجال التجارة والزراعة والأنشطة الاقتصادية البعيدة عن تدخل وسيطرة الحكومة ، أى أنهم أكثر فاعلية فى مجال « القطاع الخاص » ولذلك فهم يكونون نسبة عالية فى كل من الطبقة الوسطى والمثقفين تفوق كثيراً النسبة العددية لهم ، ولعل هذا هو سر فاعليتهم والإحساس بهم كأقلية نشطة فى العديد من الميادين المهنية والفكرية والثقافية والفنية والحرفية والتجارية ولكنهم قلة قليلة فى عالم السياسة ، وسيقتصر حديثنا - فى هذه الدراسة العاجلة - على الحقبة الحديثة من تاريخ مصر :

الأقباط مكون رئيسى للحركة الوطنية بقيادة حزب الوفد :

عندما تفجرت الثورة الوطنية فى مارس ١٩١٩ ، هرع الأقباط وأصبحوا بالفعل أحد مكوناتها الرئيسية وقد تجاوزوا وبسرعة الصراعات والمصادمات التى تمت فى السنوات العشر الأولى من هذا القرن وامتدت حتى عام ١٩١٤ عندما أعلنت بريطانيا العظمى أن مصر قد أصبحت محمية بريطانية وأخمدت بالفعل كل أنواع التحركات الشعبية طوال سنوات الحرب ودعم ذلك وجود قانون الأحكام العرفية ، إلى أن تفجرت الحركة الوطنية قبيل انتهاء الحرب وتشكل حزب الوفد كما هو معروف .

إن الحقبة التاريخية بين ثورتى ١٩١٩ ، ١٩٥٢ لتعتبر بصدق « شهور عسل طويلة » فى العلاقات بين الأقباط والمسلمين ، وقد وجدت فى تلك الحقبة عدة ظواهر جديرة بالتسجيل :

أولاً : تكوّن حزب الوفد بقيادة سعد زغلول باشا من قيادات مسلمة وقبطية ، وكان واضحاً منذ البداية أن عدد القيادات من الأقباط كبير للغاية وأن وجودهم كان مؤثراً ومتميزاً ومتدفقاً ، وأنه ما من مرة كان الانجليز يقومون بنفى « قيادة الوفد » إلى الخارج إلا وتظهر قيادة أخرى جديدة ، وبين يدى الآن ، أصول المنشورات لتلك الحقبة ، الأولى بعنوان « من الوفد إلى الأمة » ومؤرخة ٢١ مارس ١٩٢٢ وموقعه من « حمد الباسل - ويصا واصف - جورجى خياط - مرقص حنا - مراد الشريعى - علوى الجزار - على الشمسى - واصف غالى » . وفى ٤ أبريل سنة ١٩٢٢ ، وقعت ذات المجموعة على « نداء الأمة » . وفى ٣ مارس عام ١٩٢٢ صدر بيان باسم « كلمة الوفد المصرى فى بيان الوزارة » موقع من : حمد الباسل - ويصا واصف - على ماهر - جورجى خياط - مرقص حنا - مراد الشريعى - علوى الجزار - على الشمسى - واصف غالى » . وفى ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ صدر بيان « من الوفد إلى الأمة » موقعاً من المصرى السعدى - حسين القصبى - مصطفى القاياتى - فخرى عبد النور - د. محجوب ثابت - راغب اسكندر .

وهكذا ترى - عزيزى القارىء - أن الأسماء للقيادات وبترتيبها لا تعنى إلا تداخلا وتلاحماً بين المسلمين والأقباط ويمكن الرجوع للتفاصيل فى مذكرات فخرى عبد النور والتى نشرت حديثاً .

ثانياً : رفعت الحركة الوطنية شعارات غير مسبوقة ولا زالت ترن فى آذاننا حتى الآن وهى « الدين لله والوطن للجميع » ، « وعاش الهلال مع الصليب » ولا زال المجتمع المصرى فى حاجة إلى ترديد ذات الشعارات ، وإن كانت بعض الجماعات المتطرفة دينياً تناهض هذه الشعارات الآن على الرغم من التفاعل الإنسانى العجيب بين رجال الدين الإسلامى والمسيحى طوال الثورة سنة ١٩١٩ ووصل الأمر إلى أن كان

القسوس يخطبون فى الجوامع والشيوخ يخطبون فى الكنائس واختفت النعرة الدينية إلى حد كبير ، وقد أرسل الزعيم المهاتما غاندى قائد الحركة الوطنية فى الهند رسالة إلى سعد زغلول يُهنئه على نجاحه فى وحدة الصف المصرى « وإن سعد باشا قد نجح فى مصر فيما لم يستطع غاندى أن يحققه فى الهند » فقد كان يتمنى القضاء على النزاعات الطائفية بين الهندوس والمسلمين وهو الأمر الذى فرّق وقسّم شبه الجزيرة الهندية إلى : الهند وباكستان وبنجلاديش فيما بعد .

ثالثاً : رغب الانجليز فى تفتيت هذه الوحدة ، فاتصلوا بمصرى قبطى بارز وهو يوسف وهبه باشا لكى يكون رئيساً لوزراء مصر وبالفعل شكل « وزارة إدارية » يوم ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ واستقالت فى ١٩ مايو ١٩٢٠ - فاجتمع جمهور هائل من الأقباط فى اليوم التالى لتكليفه أى فى ٢١ نوفمبر ١٩١٩ بالكنيسة المرقسية الكبرى بمنطقة كلوت بك فى وسط القاهرة يحتجون - من خلال برقية تاريخية أرسلوها - على يوسف وهبه باشا بقبول تشكيل الوزارة « لأن ذلك يخالف ما اجتمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال ومقاطعة لجنة ملنر التى أعلن عن مقدمها ونستحلفكم بالوطن المقدس أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن » ، وكان أن ألقى عليه « عريان يوسف سعد » قنبلة بهدف اغتياله فى ١٥ ديسمبر ١٩١٩ ولكنها لم تصبه وقد اختارت جماعة « اليد السوداء » طالباً وطنياً قبطياً للقيام بهذه المهمة حتى لا يحدث انشقاق طائفى وكان يوسف وهبه ثانى وآخر رئيس وزراء قبطى فى هذا القرن ولكن الأمور قد تختلف فى قرون قادمة عندما تسود قيم حقوق الإنسان ، وأن الحكم على الفرد لا يكون إلا بمقوماته الذاتية وحدها .

ونتيجة هذا التفاعل الإنسانى بين المسلمين والأقباط وبعد إقرار الدستور والانتخابات ، قام حزب الوفد بتشكيل الوزارة عام ١٩٢٤ - ومن وقتها كان يحرص على اختيار وزيرين قبطيين من بين نحو

١٢ وزيراً وظل هذا التقليد قائماً حتى الآن وإن كان الخلاف هو أن عدد الوزراء قد تجاوز الثلاثين الآن فضلاً عن أن الأقباط لا يحصلون إلا على وزارات « هزيلة » وهو أمز مهين ومستفز وسنتعرض لوضع الأقباط على الساحة السياسية فى الحقبة الحالية فيما بعد .

رابعاً : نتيجة لتدفق الزخم الوطنى ، اضطر الانجليز إلى الإعلان عن استقلال مصر بتحفظات أربعة وكان أهمها « حماية الأقليات » وهو ما عرف بتصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ وبعدها تشكلت لجنة لصياغة الدستور من ثلاثين عضواً وكان أول اجتماعاتها فى ٣ أبريل ١٩٢٢ فأثار حسين رشدى رئيس اللجنة موضوع « حماية الأقليات » وتسجل الوثائق حواراً ديمقراطياً رائعاً حول هذا الموضوع والذى انتهى بأن أصر الأقباط على عدم وجود أى نص - كما فى دساتير أخرى كثيرة - يكرس تواجد الأقباط فى المجالس النيابية بنص صريح كأن يخصص لهم عدد أو نسبة معينة من مقاعد مجلس النواب أو الشيوخ ووسط هذا الود الوطنى لم يلتفتوا للمطالبة بإلغاء الخط الهمايونى الذى يحد من بناء الكنائس أو أى حقوق أخرى ، ولكن كان هدفهم الأول هو استقلال مصر وفى ذلك يتم تناقل مقولات معبرة ذكرت عن القمص سرجيوس عندما فرض الانجليز ضرورة حماية الأقليات بما فيها الأقباط قبل إعلان الاستقلال الكامل لمصر فكان أن قال : ليمت جميع الأقباط ولتحيا مصر حرة مستقلة ...

وكان أن أتمت اللجنة عملها وصدر الدستور بالفعل فى أبريل عام ١٩٢٣ وجرت الانتخابات في يناير ١٩٢٤ ، وفاز فيها ١٦ عضواً من الأقباط من بين ٢١٤ عضواً واستمر الوضع على هذا النحو فى الانتخابات التى تلتها ، وكان وجود الأقباط فى البرلمان طبيعياً ودون عوائق لأن المناخ العالم كان ليبرالياً ووطنياً متحضراً وعلمانياً فقد كانت مصر تعيش بالفعل بداية لعصر النهضة ولكنه ما لبث أن انعكس .

على أن الأمر الجدير بالتسجيل هنا هو إصرار حزب الوفد آنذاك

على أن يرشح أقباطاً فى مواقع التجمعات الإسلامية لكى يؤكد أن الانتماء هو للوطن والحزب والمبدأ ، وكان أن طرح شعار « .. لو رشح الحزب حجراً لانتخبناه » وربما كان أبرز مثال على ذلك هو نجاح ويصا واصف باشا - وهو أصلاً من أبناء منطقة المنيا - عن دائرة المطرية فى شمال محافظة الدقهلية ، فى الوجه البحرى ، وهى منطقة لا يكاد يُلمس فيها وجود قبطى ، بل صار ويصا واصف وكيلا ثم رئيساً لمجلس النواب عام ١٩٢٨ دون أن يثير ذلك حساسية أو اعتراض وهو أمر أصبح غير مطروح حالياً .

وإذا قارنا بين ذلك وبين الممارسات التى تمت فى فترة ما بعد عام ١٩٥٢ - وحتى الآن - يتضح أن نجاح قبطى فى الانتخابات قد صار أمراً نادراً وإذا تركت الانتخابات دون قيود فإن الاحتمال الأكبر هو أن لا ينجح قبطى واحد ، ولذلك اضطر عبد الناصر لأن يستحدث نصاً دستورياً يعطى رئيس الجمهورية الحق فى تعيين عشرة فى مجلس الأمة وقد استمر هذا النص فى كل الدساتير التى تلت وحتى الآن ، ويتم بالفعل تعيين عدد يتراوح بين ٥ ، ٩ أعضاء فى المجالس النيابية من الأقباط ولكن طبيعة « التعيين » تجعله عضواً بدون « خربوش » حتى يؤهل نفسه لرضاء السلطة الحاكمة فيصير تعيينه مرة أخرى ممكناً ، وهو ما يتم إلى الآن ، فقد استبعد كل من د. رشدى سعيد ، د. ليلى تكلا عندما « نسيا » مؤقتاً أنهما معينان وقاما بنقد الحكومة ، وقد مارست ذلك بنفسى عندما عينت فى مجلس عام ١٩٨٤ وتصرفت مثل أى عضو منتخب « نائباً عن الأمة كلها » فكان أن استبعدت من قائمة المعينين فى كل المجالس التى تلت ذلك على الرغم من تمتعى بشعبية جيدة بين جميع المواطنين مسلمين وأقباط لأننى قد تبنيت قضايا الديمقراطية والحريات وحق المواطنين الفقراء فى المسكن المناسب ، وعندما نشرت بعض صحف المعارضة احتمال أن أختار وكيلاً لمجلس الشعب ، أعتبر ذلك

تطاولاً من الجريدة لعرضها أوهاماً غير قابلة للتطبيق ، ولذلك فإن بعض المتعصبين من الأقباط كثيراً ما يلقون اللوم على جدودهم الذين فرطوا فى حق أن يسجل فى الدستور على تواجد الأقباط فى البرلمان بطريقة أو أخرى وكيف فاتتهم فرصة المطالبة بحقوق متساوية في إنشاء دور العبادة من مساجد وكنائس وهو أمر أصبح مجرد طرحه أمراً غير مقبول . وسنعود لهذا الأمر مرة أخرى فيما بعد .

خلاصة القول ، هو أن العهد الملكى الليبرالى بزعامة حزب الوفد كان نقطة مضيئة فى تاريخ العلاقات القبطية الإسلامية ، ولا يشوبه إلا صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ «بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد » وقد صدر هذا القانون على عجل ودون وجود مذكرة تفسيرية له وكان الهدف هو إمكان صرف مرتبات شيخ الأزهر والعلماء كما يستشف ذلك من مجرى الحوار فى مضبطة مجلس الشيوخ آنذاك .

ومن النقط السوداء التى تلوث وتشوه هذه الصفحة الناصعة لهذه الحقبة ما صار من صدور ما أصبح يعرف « بالشروط العشرة » والتى جاءت بقرار من وكيل وزارة الداخلية فى فبراير ١٩٣٤ لتحديد شروط « سخيفة » ومجحفة للتصريح ببناء الكنائس وهى أمور سنعود لها بعد ذلك فقد كانت من الأسباب الرئيسية للمصادمات بين الأقباط والمسلمين حالياً .

حقبة عبد الناصر - فترة هدوء مكبوت - :

طوال فترة عبدالناصر لم تحدث أية صدامات أو مواجهات أمكن تسجيلها لا بين الأقباط والدولة ولا بين المسلمين والأقباط ، ولكن التغيرات السياسية والاجتماعية التى واكبت الحقبة الناصرية

(١٩٥٢ - ١٩٧٠) قد انعكست على الأقباط سلباً أو ايجاباً باعتبارهم أحد مكونات الشعب المصرى ، نذكر هنا بعض ملامحها :

أولاً : لم يكن بين رجال الصف الأول فى ثورة يوليو ١٩٥٢ ، قبطى واحد وهم من عرفوا فيما بعد « بمجلس قيادة الثورة » ، وعندما استفسرت من الأستاذ خالد محى الدين عن ذلك ، أجاب بأنه هو وجمال عبد الناصر كانا أولاً فى صفوف الإخوان المسلمين ولم يكن لديهم اتصالات بأقباط داخل الجيش وعندما قام تنظيم الضباط الأحرار كانت ظروف العمل السرى تقيد اختيارنا للقيادة . ولم يكن أمر تواجد الأقباط معنا يشغل بالنا - ومن الأمور الجديرة بالتسجيل هنا ما قيل من أن أنور السادات قد استفاد من صلته بالقمص بولس غبريال راعى كنيسة حارة الروم حيث كان يخفى لديه فى منزله بمنطقة الغورية بالقاهرة المطبوعات والمنشورات وأحياناً الأشخاص فى الفترات الحرجة قبل عام ١٩٥٢ . وعلى الرغم من ذلك فإن القيادة العليا للدولة فى عصر عبد الناصر لم يكن ضمن اهتماماتها مسألة مشاركة الأقباط فى السلطة ، فقد زاد عدد الوزراء المدنيين والعسكريين المكونيين لمجلس الوزراء وقل تمثيل أو تواجد الأقباط فى مجلس الوزراء ، وصار قاصراً على وزير قبطى واحد ، ولم يترك أحد منهم بصمة إلا د. كمال رمزى استينو والذى استمر وزيراً للتموين لسنوات طويلة وكان موضع تقدير عبد الناصر شخصياً لنزاهته ولعمله الدؤوب لتوفير الخبز والمواد التموينية الرئيسية فى ظروف بالغة التعقيد ، وقد تمكن د. استينو من الوصول لمواقع أعلى ، فصار نائباً لرئيس الوزراء ثم عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ، وكان د. كمال استينو معتزاً بانتمائه القبطى فعمل علاوة على منصبه الوزارى على أن يكون همزة وصل بين الأقباط والدولة وبين الكنيسة والدولة وكثيراً ما كان الرئيس

عبد الناصر يأخذ بمشورته فى المسائل القبطية الدقيقة . وفى فترة السلطة ، استطاع أن يقنع عبد الناصر بأن يضع حجر الأساس للكاتدرائية المرقسية الكبرى بالعباسية بالقاهرة عام ١٩٦٨ وأن تتبرع الدولة بمبلغ معقول من المال فى إنشاء هذا الصرح الضخم وشاءت الأقدار أن يموت البابا كيرلس السادس بطريرك الأقباط آنذاك عقب وفاة عبد الناصر بأشهر قليلة .

ثانياً : قام عبد الناصر بالغاء جميع الأحزاب السياسية فاختفى حزب الوفد وباختفائه انتهت فترة « شهر العسل » للعلاقات الحميمة بين المسلمين والأقباط وانتهى أيضاً تواجد الأقباط فى المجالس النيابية عن طريق الانتخابات ، فقد فوجىء عبد الناصر بأن أول برلمان منتخب فى عهده عام ١٩٥٧ سيكون خلواً من الأقباط ، فاستفاد من الأوضاع الدستورية والقانونية والسياسية والتى كانت تحتم وقتها موافقة « الاتحاد القومى » (والذى صار فيما بعد الاتحاد الاشتراكى) على قبول الترشيح لمجلس الأمة ، فكان أن « قفل » بعض الدوائر على مرشحين من الأقباط وحدهم ، وأذكر وقتها أن « قفلت » دائرة جزيرة بدران بأول شبرا بالقاهرة على الأقباط وفاز بالتذكية (نتيجة قفل الدائرة وقبل ابتكار مبدأ التعيين) الدكتور إبراهيم فهمى المنياوى باشا ، وكان من كبار جراحى عصره وكان فوق ذلك الوكيل القوى للمجلس الملّى العام (إذ أن رئيس المجلس هو البطريرك بحكم وظيفته ولكن كان الوكيل وقتها هو الشخصية القبطية المدنية الأولى) وكان هذا المجلس هو التنظيم الشرعى للحياة المدنية فى الكنيسة القبطية ويدير الأوقاف والمدارس ، وكان ضمن اختصاصاته منذ انشائه وحتى عام ١٩٥٦ أن يفصل فى قضايا الأحوال الشخصية للأقباط ، وعند وفاة د. إبراهيم المنياوى ، وأعلن عن خلو الدائرة وتمكن د. فائق فريد من خلال ذات النهج أن ينتخب عضواً بمجلس الشعب لكن فى هذه المرة لم يكن « القفل » على فرد واحد وإنما قفلت

الدائرة على المرشحين من الأقباط وحدهم وكان عددهم ١٦ مرشحاً وهكذا تمكن د. فائق فريد من أن يكون من القلائل الذين أصبحوا أعضاء في مجلس الأمة بالانتخاب ولكن هذا المجلس لم يدم طويلاً وتم حلّه عند قيام الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ وربما كان فائق فريد هو آخر قبطي بارز كعضو مجلس منتحب له فاعلية وتأثير سياسى ملحوظ ، وبعدها بدأ عهد « التعيين » والضمور السياسى للأقباط ولذلك اضطر عبد الناصر إلى إدخال مادة فى الدستور المؤقت عام ١٩٦٤ تسمح له بتعيين عشرة أعضاء فى مجلس الأمة - كما سبق القول - وهو الأمر الذى أدى بالفعل ومع الممارسة إلى استبعاد الأقباط تدريجياً من المجلس النيابى وبالتالى من الحياة السياسية وقد انتهى الأمر إلى أن صارو الآن خمسة أعضاء معينين فى مجلس قوامه ٤٥٤ عضواً فى المجلس المنتخب عام ١٩٩٠ وليس للأعضاء المعينين من الأقباط وجود أو فاعلية أو تأثير يذكر إلا بعض الخطب المظهرية فى المناسبات القومية والدينية فى محاولة يائسة لإقناع الرأى العام القبطي بأن لهم حضور ولو شكلى ، وهكذا انتقلت الزعامة للأقباط من « الأفندية » والعلمانيين إلى من يلبسون « العمامة السوداء » من رجال الدين الأقباط وذلك خلال حقبة السادات كما سنذكر فيما بعد .

ثالثاً : قام عبد الناصر بعمليات التمصير للشركات والبنوك الأجنبية فى أواخر الخمسينات ، واحتل « أهل الثقة » (ومعظمهم من الضباط) المواقع القيادية التى خلت مع التمصير خصوصاً وقد واكب ذلك المغادرة النهائية لكثير من اليهود المصريين والأجانب من اليونانيين والإيطاليين وقلة من الفرنسيين والإنجليز عقب تأميم قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ ، وكان من نتيجة ذلك - ووفق تعليمات غير معلنة - إقلال عدد الأقباط فى الوظائف القيادية فى هذه الشركات والبنوك ، وقد أدى هذا الأمر - علاوة

على عوامل أخرى - إلى بداية للموجة الأولى من هجرة العديد من الأقباط إلى أمريكا وكند واستراليا ، وقد أدى تواجدهم هناك لأن يكونوا قوى ضغط على الحكومة وأحياناً قوة إثارة واستفزاز .

رابعاً : قام عبد الناصر بتحديد الملكية الزراعية عدة مرات كان أولها فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ وآخرها فى يوليو ١٩٦١ وقد ثار من ذلك طبيعياً - وكجزء من شعب مصر - بعض كبار ملاك الأراضى الأقباط وكذلك عندما تمت عمليات التأميم للصناعات والمقاولات تأثر منها - وكجزء من شعب مصر - بعض الأقباط من أثرياء المدن ، وقد أدى كل ذلك إلى موجة هجرة ثانية ولكن إلى دول أوروبا وبالذات إلى فرنسا وإنجلترا وسويسرا ، وكان معهم بعض مجوهراتهم وثرواتهم ، وقد عاد بعضهم أو الجيل الأصغر منهم عندما بدأت فترة « الانفتاح الاقتصادى » فى منتصف السبعينات وبدأوا نشاطاً فى مجالات متعددة منها التجارة كوكلاء للشركات الأوروبية حيث استطاعوا تكوين صلات مع هذه الشركات خلال فترة الهجرة المؤقتة ، كما عاد بعضهم ليقيموا صناعات مختلفة فى المدن الجديدة حيث يوجد بالفعل نسبة عالية من الأقباط ممن يقومون بأنشطة صناعية فى كل من مدينة العاشر من رمضان ، ٦ أكتوبر ، مدينة السادات .

وإضافة إلى ذلك فقد تم توزيع أراضى بعض الأوقاف القبطية على الفلاحين كجزء من إجراءات الإصلاح الزراعى ، وكان ذلك مصدر شكوى من السلطات الدينية القبطية وقت عبد الناصر ، ولكن بسرعة خفت الشكوى إذ وصلت دفعات من معونات وهبات من مصادر مختلفة ولم يعد لدى السلطات الكنسية - فيما يبدو - أى معاناة من ناحية « نضوب » الموارد المالية بل ربما كان لديها « وفرة » فى حاجة إلى أنظمة ديمقراطية تضبط حركتها أسوة بما هو موجود فى الكنائس والتنظيمات الدينية المتحضرة .

خامساً : نشر عبد الناصر مبادىء العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص وقد أعطى ذلك أقباط الطبقة الوسطى والفقراء انطباعاً بالراحة وتفاؤلاً بالمستقبل ولذلك - وفى التحليل والنهائى - لم يحدث فى الفترة الناصرية أحداث تذكر تعكر صفو العلاقات القبطية - الإسلامية ولكن المشاهد هو وجود عدد غير قليل من الأقباط فى حركة أحزاب اليسار المصرى فى كل من الحقبة الليبرالية وحقبة عبد الناصر وهو أمر طبيعى لكل أقلية مستنيرة متعلمة فى أى بقعة من العالم .

عصر السادات يفجر الفتنة ويدفعها إلى ذروة المأساة :

لم تكن العلاقة بين الأقباط والمسلمين على مايرام تماماً فى مطلع القرن عندما تردد الزعيم مصطفى كامل - رئيس الحزب الوطنى القديم - بين خيارين الأول هو انتماء مصر إلى أهلها امتداداً لشعار « مصر للمصريين » والثانى هو مقاومة الاستعمار الإنجليزى من منطلق انتماء مصر إلى الدولة العثمانية ، وركز مصطفى كامل على الاختيار الثانى ، أى أنه حول الصراع السياسى الوطنى إلى صراع له بعد دينى ، وقد أدى ذلك إلى استقالة المستنيرين من الأقباط والمسلمين من الحزب الوطنى وظلت الصراعات الطائفية تستشرى إلى أن انتهت باغتيال بطرس باشا غالى رئيس الوزراء وقتها فى ١٠ فبراير عام ١٩١٠ .

وعندما تفجرت الحركة الوطنية من أجل الاستقلال بزعامة حزب الوفد غسلت ما تبقى من آثار سلبية لهذه الحقبة ثم كبتت النوازع الدينية مؤقتاً فى عصر عبد الناصر كما سبق الشرح ولكنها طفت على السطح مرة أخرى نتيجة هزيمة ١٩٦٧ وأخيراً تفجرت الفتنة فى عهد السادات واتسمت بالظواهر الآتية :

أولاً - ظهور الجماعات الإسلامية :

مع بداية عهد الرئيس السادات أطلق على نفسه لقب « الرئيس المؤمن » ، وكأن عبد الناصر لم يكن « مؤمناً » ، ثم اهتم بأن يلقى خطابه السياسى الرئيسى يوم « المولد النبوى » بدلاً من ٢٣ يوليو ، فجاء ذلك كتحريض للجماهير العريضة غير الواعية يستثير فيها « الانتماء الدينى » كبديل للانتماء الوطنى وأطلق على عهده شعار « العلم والإيمان » ولذا كان عهده هو فترة نمو « النفور والاستنفار الدينى » إسلامياً وقبطياً ، وربما كانت نقطة البداية لكل هذه التداعيات هى إعادته لنشاط الجماعات الإسلامية عام ١٩٧٢ ، الأمر الذى يسجله فيما بعد - وعندما صار النشر ممكناً - الأستاذ مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار (فى جريدة الأحرار ١٩٨٥/٨/١٢) فيقول :

« بدأ ظهور الجماعات الإسلامية فى عام ١٩٧٢ فى أثر اجتماع عقده الرئيس الراحل محمد أنور السادات فى قاعة اللجنة المركزية مع رؤساء اللجان الدائمة بمجلس الشعب بناء على طلبه احتجاجاً على سياسة حكومة د. عزيز صدقى فى ذلك الوقت بالنسبة لطلاب الجامعات المصرية على أثر المظاهرات الصاخبة التى قام بها الطلاب احتجاجاً على سياسة الحكومة .. » .

« وكانت الحركة الطلابية وقتها بقيادة الجماعات اليسارية ، .. وأذكر أن بعض الأعضاء مثل عثمان أحمد عثمان ويوسف مكادى ومحمد عثمان إسماعيل قد اقترحوا إنشاء تنظيم للجماعات الإسلامية فى الجامعات كرد على التيارات اليسارية وأعلن بعض الأعضاء تبرعهم المالى للجماعات الإسلامية المقترحة » .

وكانت عودة الجماعات الإسلامية هى البداية لمسلسل التطرف الفكرى والعنف الاجتماعى والذى تصاعد ولازال يتصاعد إلى الآن ، ومن الطبيعى أن يكون أحد مظاهره هو الاحتكاك بين الأقباط والمسلمين .

ثانياً - البداية كانت فى الخانكة :

وفى إطار هذا المناخ الجديد ومع وجود حالة « احباط » لدى جميع المصريين نتيجة « الهزيمة » وتقاعس الحكومة عن تنفيذ ما وعدت به من خلال عبد الناصر ثم من خلال السادات « بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » وقبل أن يقرر السادات دخول الحرب ، جاءت أحداث حريق كنيسة الخانكة (فى شمال القاهرة) فى صبيحة يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٢ لكى تكون بداية لسلسلة طويلة من حرق الكنائس فى كثير من بقاع مصر . وتغير المناخ تماماً من وقتها حتى الآن ولازال المسلسل مستمراً وكانت أحداث الزاوية الحمراء فى يونيو ١٩٨١ هى الذروة التى أدت إلى نهاية عهد السادات ، ولكن المسلسل استمر فى أماكن كثيرة كان آخرها ما حدث فى « أبو قرقاص » و « إمبابة » وغيرها وما لم تتخذ الحكومة خطة واضحة طويلة الأمد فسوف تصبح أحداث حرق الكنائس والمصادمات بين المسلمين والأقباط من الأمراض الاجتماعية المتوطنة .

وتصادف وقتها (أى وقت حريق كنيسة الخانكة) أن كان على رأس الكنيسة البابا شنودة الثالث وبعد مرور سنة على رسامته ، وقد استثاره حريق كنيسة الخانكة فى بداية عهده وشعر بضرورة أن يرد على هذه الواقعة بما يعزز مكانته وقيادته للأقباط ، ففى الأحد التالى الموافق ١٢ نوفمبر ١٩٧٢ ، أصدر تعليماته بتنظيم مسيرة احتجاج « فاتجهت إلى مدينة الخانكة بعض سيارات الأتوبيس السياحية والسيارات الخاصة يستقلها حوالى ٤٠٠ شخص منهم نحو ١٠٠ كاهن وشماس بملابسهم الكهنوتية ووصلوا إلى موقع الكنيسة التى احترقت وثبتوا مكبرات الصوت وأقاموا صلاة القداس وفى ختامه انصرفوا دون أن تقع أى حوادث ، وقد نسب إلى بعض الغلاة منهم تفوههم بعبارات غليظة للاحتجاج على ما وقع من حريق فى هذا المكان منذ أسبوع وتصويره

علـى أنـه عداء طائفـى لم تتخـذ سلطـة الدولـة حيــالـه الإجـراءات المناسبة » .

« وفى المساء حينما عاد إلى المدينة شبابها من المسلمين الذين كانوا فى الجامعات وفى المصانع والمكاتب خارج المدينة ، ورويت لهم صورة لما جرى فى الصباح اعتبروا ذلك تحدياً واستفزازاً لشعورهم فاجتمعوا بمسجد السلطان الأشرف وتوجهوا إلى مركز الشرطة فى مسيرة تكبر الله وفى مرورهم على حانوت بقال « .... » سمع صوت طلقات نارية ، وأدى ذلك إلى إثارة الجماهير التى اندفعت إلى منزل هذا البقال فوضعت فيه النار ، واندس بينهم من اغتنم الفرصة السانحة للسرقة كما احرقت منازل أخرى لبعض المسيحيين وتحطم زجاج صيدلية وتوجه بعض المتظاهرين إلى مقر جمعية أصدقاء الكتاب المقدس وأشعلوا النار فى إحدى حجراتها » .

هذه التفاصيل مأخوذة من نص تقرير د. جمال العطيفى وسيأتى ذكره فيما بعد .

وقد روى لى شخصياً الأستاذ محمد حسنين هيكل (ونحن فى معتقل طرة فى نوفمبر ١٩٨١) كيف أن أخبار المظاهرة والمسيرة التى أمر بها البابا شنودة للتوجه إلى الكنيسة التى حرقت فى الخانكة قد أثار غيظ وغضب الرئيس السادات بشكل رهيب ، فاتصل بالأستاذ هيكل (وهو يسكن فى عمارة مطلة على النيل قرب كوبرى الجلاء بالجيزة) وفهم من المحادثة التليفونية أن السادات ينوى أن يذهب إلى البرلمان ويروى تفاصيل ما صدر عن البابا شنودة ويطلب عزله ، فطلب منه هيكل أن يؤجل الموضوع قليلاً حتى يناقشه معه ، وذهب مسرعاً وعلى الأقدام من بيته إلى بيت السادات ، وكرر السادات ما تصوره الحل للمشكلة فأجاب هيكل بما معناه أن السادات معه كل الحق ، ولكن لابد من إجراءات تسبق

مثل هذا الحدث الجلل غير المسبوق فى تاريخ مصر وهو عزل البابا ، واقترح أن يطلب الرئيس من مجلس الشعب تشكيل « لجنة خاصة لاستظهار الحقائق حول الأحداث الطائفية التى وقعت أخيراً فى مركز الخانكة وإعداد تقرير للمجلس عن حقيقة ما حدث » .. وعند وصول التقرير من اللجنة يمكن للرئيس أن يستند إليه ويصدر قراراً بعزل البابا وهكذا فوت هيكل على السادات فرصة عزل البابا عام ١٩٧٢ ولكن الفكرة ظلت حبيسة فى وجدان السادات إلى أن طفحت فى خطابه يوم ١٤ مايو ١٩٨٠ وصدر القرار يوم ٥ سبتمبر ١٩٨١ .

ثالثاً – توصيات رائعة للجنة العطيفى :

وبالفعل طلب الرئيس رسمياً من مجلس الشعب يوم ١٣ نوفمبر ١٩٧٢ تشكيل لجنة لتقصى الحقائق . وتشكلت اللجنة برئاسة د. جمال العطيفى وكيل مجلس الشعب (وكان وقتها المستشار القانونى لجريدة الأهرام وجاء اختياره بناء على توصية هيكل) وعملت اللجنة ليل نهار وأنجزت تقريراً عظيماً يشرف مجلس الشعب وسيظل شاهداً للتاريخ بأن هذه اللجنة وبرئاسة د. جمال العطيفى قد وضعت يدها على الجرح ولخصت أسباب الفتنة وسجلت بدقة وحياد ظروف وملابسات ما جرى فى واقعة حرق كنيسة الخانكة ثم تقدمت بتوصيات هامة ، ولو كانت الحكومة – أى حكومة – قد أخذت بما جاء من توصيات بهذا التقرير لكانت الفتنة الطائفية قد انتهت من وقتها ، ولما استمرت أحداثها متكررة ومتعاقبة حتى الآن أو على الأقل لكانت قد حوصرت إلى حد بعيد ، وفى تقديرى أن الكثير مما جاء بالتقرير قابل للتطبيق الآن ولذلك رغبت فى هذه الدراسة أن أقتبس من هذا التقرير فقرة ذات دلالة هى :

« ولكن ما لم ننفذ إلى المشكلة فى أعماقها ونتعقب الأسباب المؤدية إليها ، ونقترح لها علاجاً ، فإن هناك خشية أن تتوقف المتابعة حينما تهدأ النفوس وتستقر الأوضاع ويفتر بذلك الاهتمام بايجاد حلول دائمة ، لا تقديم مسكنات وقتية ، مما يهدد بعودة الداء الكامن إلى الظهور أشد خطراً وفتكاً » .

كلمات بليغة صادقة ، صرح بها د. جمال العطيفى تحت قبة البرلمان عام ١٩٧٢ وكأنه كان يقرأ المستقبل ولذلك سنظل نكررها إلى أن تتغير سياسة الحكومة ..

رابعاً - أشكالية بناء الكنائس فى مصر :

ولسوف نستمر فى أخذ بعض النصوص من تقرير العطيفى :

« وفى عصرنا الحديث لايزال تنظيم إقامة الكنائس وتعميرها وترميمها يخضع لأحكام « الخط الهمايونى »(١) الصادر من الباب العالى فى فبراير ١٨٥٦ ، والذى كان يمثل وقتئذ اتجاهاً إصلاحياً ... » .

« وقد طلبت اللجنة بياناً من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن عدد الكنائس القائمة فى مصر بأن عددها يبلغ ١٤٤٢ ، ولكن البيانات التى وافتنا بها وزارة الداخلية عن عدد الكنائس المسجلة لديها يدل على أنها خمسمائة كنيسة منها ٢٨٦ كنيسة قبطية ، وقد يرجع هذا الخلاف إلى أن جانباً من هذه الكنائس قد أقيم قبل صدور قرار وزارة الداخلية فى عام ١٩٣٤ » (السنة التى صدر بها قرار وكيل الداخلية بالشروط العشرة والذى سبق الإشارة إليه) .

---

(١) صدر هذا الخط المسمى بالهمايونى عام ١٨٥٦ من الباب العالى عقب حرب القرم وما أثاره الغرب من تعصب ضد الأقليات المختلفة فى الدولة العثمانية والمسماه بالملل وهو يعطى حقوقاً لهذه الملل فى إدارة شئونها الداخلية وطلب إنشاء دور العبادة والتى لا تحتاج إلا لتصديق من الباب العالى ، وقد انتقلت هذه الحقوق إلى الملك تم إلى رئيس الجمهورية . (انظر الملاحق) .

« كما أن بعضها قد بنى بغير أن يصدر بالترخيص قرار جمهورى ،
وقد تبين أيضاً أن جميع الكنائس التى صدر بشأنها تراخيص فى العشر
سنوات الأخيرة يبلغ ١٢٧ كنيسة منها ٦٨ كنيسة للأقباط الأرثوذكس ،
ومن هذا العدد رخص بإقامة ٢٢ كنيسة جديدة وصدرت أربعة تراخيص
لإعادة بناء وترميم لكنائس قائمة واعتبرت ٤٢ كنيسة قديمة مرخص
بها » .

« وقد تبينت اللجنة أن من أهم الأسباب التى تؤدى إلى الاحتكاك
وإثارة الفرقة عدم وجود نظام ميسر لتنظيم هذه التراخيص دون أن تتطلب
صدور قرار جمهورى فى كل حالة .. وذلك أن استصدار هذا القرار
يحتاج إلى وقت وكثيراً ما تتغير خلاله معالم المكان الذى أعد لإقامة
الكنيسة مثل أن يقام مسجد قريباً منه مما يخل بتوافر الشروط العشرة » .

« ونتيجة بطء الإجراءات كثيراً ما تلجأ بعض الجمعيات القبطية إلى
إقامة هذه الكنائس دون ترخيص ، وفى بعض الحالات تتسامح جهة
الإدارة فى ذلك ، وفى حالات أخرى يجرى التحقيق مع المسئول عن
الجمعية ، وهو أمر بادى التناقض بين احترام سيادة القانون من ناحية
وبين احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية من ناحية أخرى ، وهو المبدأ
الذى كفله الدستور فى مادته السادسة والأربعين والذى جاء نصه مطلقاً
وهو يجرى كالآتى : « تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر
الدينية » .

ويستطرد التقرير :

« ومن المناسب أن يعاد النظر فى أحكام الخط الهمايونى وقرارات
وزارة الداخلية تجنباً لحالة شاعت وهى تحول بعض الأبنية أو الدور إلى
كنائس دون ترخيص بما يؤدى إليه ذلك – أحياناً – من تعرض بعض
الأهالى له » .

« وقد راجعت اللجنة الحوادث التى وقعت فى العامين الأخيرين فتبين لها أن معظمها يرجع إلى إقامة هذه الكنائس بغير ترخيص وتصدى الإدارة أو بعض الأهالى للقائمين عليها » .

« ومن ثم فإن اللجنة تقترح إعادة النظر فى نظام التراخيص بغية تبسيط إجراءاته » .

على أن الأمر الملفت للنظر هو أن هذا التقرير لم ير النور ولم يتم الإعلام عنه ، ولم أستطع أن أحصل على نسخة منه إلا عندما صرت رئيساً للجنة الاسكان الشعبى بمجلس الشعب ، وأصبح الوصول إلى المضابط ميسوراً ، وكان مصدر الدهشة هو أنه لو كانت الحكومة قد قررت تنفيذ توصيات التقرير ما كنا قد وصلنا إلى ما وصلنا إليه ، ولكن التقرير ذاته قد تنبأ بأن : « المتابعة ستتوقف حينما تهدأ النفوس وتستقر الأوضاع ... » .

خامساً - الإعلام والنشر يثير الفتن :

ويستكمل التقرير تشخيص الداء فيذكر :

« وقد استطاعت اللجنة أن تلمس الحساسية المفرطة من كل ما ينشر متعلقاً بالمواضيع الدينية ، حتى وصلت الحساسية إلى حد الاستياء من أية عبارة قد ترد عرضاً فى سياق مقال لكاتب أو صحفى ، مما يمكن أن يساء تأويله أو فهمه وهى حساسية يجب على المسئولين الدينيين أن يرتفعوا فوقها .. » .

ولابد لى هنا من أن أحيى اللجنة على « استشفافها » لهذه القضية فى بدارى الوقت لأننى قد لمست فيما بعد مدى الضيق والغضب الذى يتراكم لدى الأقباط من جراء بعض الأحاديث الدينية التى تذاع عبر التليفزيون والتى تتعرض لصلب العقيدة المسيحية ومفاهيمها الوجدانية ووصل الأمر إلى اطلاق مصطلح « الكفار » على الأقباط وكان لذلك أثر سيىء على العلاقات القبطية - الإسلامية وبالذات بالنسبة للشباب والأطفال .

سادساً - رياح غريبة تفوح منها رائحة البترول :

نتيجة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ والتضحيات التى قدمها الشعب المصرى وغيره من الشعوب العربية كثيرة العدد قليلة الموارد ارتفعت أسعار البترول بشكل رهيب من نحو دولارين للبرميل إلى نحو ٢٠ دولار وترتب على ذلك أن تزايدت التدفقات الدولارية لدى بعض الدول العربية قليلة العدد وفيرة الموارد فخرجت من موقعها فى الصفوف الخلفية لتلعب فى ساحة تشكيل الفكر بالمنطقة وهبت منها رياح إلى كل موقع فى العالم بما فيها مصر ولكنها رياح غريبة على شعب مصر ، فحضارة مصر وتاريخها يرتكزان على قبول مبدأ « التعددية » فى الأديان - كما سبق الشرح - أما بعض تلك البلدان العربية فقد تم فيها تصفية كل الديانات المخالفة ، وكان أن اتسع نفوذ تلك الدول من خلال الدولارات فزادت النغمة الإسلامية بالطريقة التى تناسب تلك الدول « أحادية الديانة » فى كافة وسائل الإعلام فى مصر ، فالاذاعة والتليفزيون تخصص عشرات البرامج حول الدين بطريقة أو أخرى ، وحتى الدراما أصبحت مادتها أحياناً إسلامية وتزور تاريخ مصر القديم ، وحتى الصحف القومية المتزنة مثل « الأهرام » قد خصصت صفحة للدين يومياً أو أسبوعياً فارتفعت نتيجة كل ذلك أصوات تردد فكرة « تكفير غير المسلم » غير مدركين أن ذلك قد يكون وارداً فى بلاد « الحجاز » ولكنه لا يناسب التركيبة السكانية لمصر وتاريخها فى القرون العشر الماضية .

سابعاً - الرِدّة على الرِدّة :

وظلت الأمور فى تصاعد فى عهد السادات إلى حد أن جهزت الحكومة مشروعات قوانين خاصة باقامة « الحدود » وكانت البداية وبالونة الاختبار من خلال خبر نشرته جريدة « الأهرام » فى ١٥ يوليو ١٩٧٧ جاء به :

« أحال أمس مجلس الدولة إلى وزارة العدل المشروع الخاص باقامة « حد الرِدّة » تمهيداً لاحالته لمجلس الوزراء ، وبالتالى لمجلس الشعب ووافق المجلس على المشروع الخاص بحد السرقة ، وصرح المستشار على محمد على بأن مشروع قانون اقامة « حد الردة » ينص على أن يكون مرتداً كل بالغ عمره ١٨ سنة مسلم أو مسلمة رجع عمداً عن دين الإسلام ويعاقب بالإعدام ويشترط لعقاب المرتد أن يستتاب لمدة ٣٠ يوماً ويصر على ردته ويحظر على المتهم بالردة التصرف فى أمواله أو إدارتها وتعين المحكمة المختصة قيماً على أمواله بناء على طلب النيابة » .

وجاء رد الفعل علي نشر هذا الخبر على صفحات مجلة « الكرازة » والتى يرأس تحريرها الأنبا شنودة نفسه بالعدد ٣٦ والصادرة يوم الجمعة ٩ سبتمبر ١٩٧٧ وعلى الصفحة الأولى (فى النصف الذى يقع على اليمين) أخبار عن « اجتماع المجلس المقدس صباح الثلاثاء ١٩٧٧/٨/٣٠ » واستعراض الحالة الراهنة بكل تفاصيلها « وعقدوا اجتماعاً ثانياً يوم الأربعاء ١٩٧٧/٨/٣١ » ثم جلسة ثالثة يوم السبت ١٩٧٧/٩/٣ وأعلن المجمع المقدس الصوم الانقطاعى حتى الغروب طول المدة من الاثنين ١٩٧٧/٩/٥ جتى الجمعة ١٩٧٧/٩/٩ « ثم فى الأسطر الأخيرة يقول الخبر « وبناء على تكليف من المجمع المقدس توجه أصحاب النيافة .. إلى القصر الجمهورى حيث سلموا خطاباً معيناً » .

وعلى النصف الآخر من الصفحة الأولى (على اليسار) وداخل برواز واضح كتبت معلومات بعنوان « أربع حالات عن حد الرِدّة : (١) مسيحى أسلم ورجع لمسيحيته ... (٢) الأولاد القصر ... (٣) مسلم بالشهادة ... (٤) التحريض على الردة ...

ولكن الدولة - فيما يبدو - قد آثرت السلامة ، وخفت الأصوات التى كانت تطالب بتطبيق « حد الرِدّة » .. وربما يكون احتجاج الجهات الرسمية الكنسية أحد الأسباب فى ايقاف هذا التيار ، ولكن النار كانت تسرى تحت الرماد ، كما يدل على ذلك توالى الأحداث والتى انتهت باغتيال الرئيس السادات نفسه .

الموقف من مواثيق حقوق الإنسان :

وقد استوقفت هذه الأمور فى جملتها المنظمات الدولية لحقوق الإنسان فيما بعد وبالذات عقب أن تم التصديق على « الاعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد » والذى صدر رسمياً بموجب قرار الجمعية العامة ٣٦/٥٥ والمؤرخ ٢٥ نوفمبر ١٩٨١ والذى ينص فى المادة الأولى على أن « لكل انسان الحق فى حرية التفكير والوجدان والدين ويشمل هذا الحق حرية الإيمان بدين أو بأى معتقد يختاره وحرية إظهار دينه أو معتقده عن طريق العبادة واقامة الشعائر والممارسة والتعليم سواء بمفرده أو مع جماعة ، جهراً أو سراً » .

كما « لا يجوز تعريض أحد لقسر يحد من حريته فى أن يكون له دين أو معتقد من اختياره » .

* * *

ومن مجمل ما جاء فى هذه الدراسة وبالرجوع إلى قوانين ومواثيق حقوق الإنسان نجد أن الأقباط لا يعاملون بذات المعاملة مثل المسلمين فيما يتعلق بالآتى :

أولاً : حق بناء وترميم دور العبادة حيث لا توجد قيود من أى نوع على إنشاء المساجد ووصل الأمر إلى أن الدولة ممثلة فى وزارتى الداخلية والأوقاف تشكو منذ سنوات من عدم إمكان سيطرتها على إنشاء المساجد والزوايا وإن هذه الأماكن فى مجملها - وفيما عدا الجوامع الرسمية الكبيرة - هى الأماكن المتاحة والميسرة لنشر فكر الجماعات الإسلامية والتى غالباً ما تحتوى مبادىء وأفكار تحض على الكراهية والتكفير وتنشر كافة المعتقدات الخاطئة التى تشكل الوجدان الذى يؤدى إلى الفتنة ، وفى الجانب المقابل توجد عقبات حقيقية وقاسية ضد إنشاء وترميم الكنائس وفق الخط الهمايونى أو القانون ١٥ لعام ١٩٢٧ أو الشروط العشرة الصادر فى عام ١٩٣٤ كما سبق الشرح ، أى اطلاق هنا بغير قيود وهذا خطأ وقيود شديدة هناك وهذا أيضاً خطأ ولذلك رفعنا شعار « توحيد القانون الذى ينظم انشاء دور العبادة فى مصر » . أو ما أطلقت عليه عبارة « قانون واحد لشعب واحد » .

ثانياً : إن تغيير العقيدة من المسيحية إلى الإسلام مسألة يسيرة وتتم كل يوم ويقال إن هناك عدة آلاف من الأقباط يغيرون دينهم ويتحولون إلى الإسلام كل سنة وهو إجراء روتينى يتم ببساطة عن طريق جهة الإدارة كل يوم ولكن إذا حدث لسبب أو لآخر أن أقدم مسلم على تغيير دينه وتحول إلى المسيحية وأصر على إعلان ذلك فغالباً ما يتم « تقييد حريته » بدعوى أن ذلك « يؤدى إلى الاخلال بالأمن العام » .

وهناك حوادث كثيرة معروفة فى هذا الأمر وكان آخرها ما جاء فى التقرير لعام ١٩٩١ والصادر من منظمة العفو الدولية (ص ٢٢٩ من الطبعة العربية) إذ جاء ما نصه : « وكان خمسة أشخاص ممن تحولوا عن الإسلام إلى المسيحية قد اعتقلوا منذ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٩ وظلوا محتجزين عدة أشهر دون محاكمة ، وفى شباط / فبراير توفى

أحدهم فى السجن وهو عبد الحميد بشارى عبد المحسن وذلك نتيجة فشل فى القلب وفقاً لما ذكرته المصادر الرسمية » .

« ومن المسلمين الآخرين الذين تحولوا إلى المسيحية والذين اعتقلوا فى أثناء هذا العام : مصطفى محمد سعيد الشرقاوى ، ومحمد حسين إبراهيم سلام ، وحسن محمد إسماعيل محمد ، وكانوا لايزالون فى السجن دون محاكمة فى نهاية العام بعد ثلاثة أشهر من الاعتقال تعرضوا خلالها - فيما ورد - للتعذيب وسوء المعاملة » .

خلاصة القول ، هو أن مواثيق حقوق الإنسان غير مطبقة وغالباً ما يتم التعامل وفق ما يقال أنه من « أحكام الشريعة الإسلامية » ومن هنا وجب إلقاء بعض الضوء على هذا الأمر ، وهى قضية حساسة ولكن لابد من طرحها بين المثقفين (وعلى عذا المستوى الرفيع لحضور هذه الندوة) .

الشريعة والدساتير :

كان دستور ١٩٢٣ دستوراً علمانياً فى مجمله متأثراً إلى حد كبير بالدستور البلجيكى ولم يكن به أى إشارة إلى « الشريعة الإسلامية » لا من قريب أو بعيد كل ما فى الأمر هو أنه رغب أن يؤكد على « هوية مصر » فجاء ذلك فى النصوص التى لا تخص أى سلطة وفى موقع متأخر من الدستور وفى الباب السادس وتحت عنوان « أحكام عامة » :

- مادة (١٤٩) دستور ١٩٢٣ : الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية .

ولكن الدستور الذى جاء مع بداية عهد السادات وصدر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ نقل هذه المادة لتكون فى المقدمة فأصبحت المادة الثانية من الدستور وأضاف إليها ... فصارت على النحو الآتى :

مادة (٢) دستور ١٩٧١/٩/١١ : الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادىء الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع .

ومع استمرار المد الإسلامى الذى بدأه السادات عام ١٩٧٢ كما سبق الشرح تطورت الأمور بحيث تطلب الأمر إجراء بعض التعديلات فى أحكام الدستور وكان من أهمها إلغاء مبدأ أن يكون انتخاب الرئيس لمدتين فقط (أى لمدة متصلة لا تزيد عن ١٢ سنة) ويشاء القدر ، ورغم تغيير النص أن لا يتمتع السادات بهذا الحق ، فضلاً عن ذلك رغب السادات فى ركوب الموجة والمزايدة على التيارات الإسلامية فى مجملها وطالب بتعديل مادة (٢) من الدستور لتكون على النحو التالى :

مادة (٢) دستور مايو ١٩٨٠ : الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادىء الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع .

ولكن كثيرين من قيادات التيار الإسلامى يتصرفون حالياً كما لو كان النص : « ... والشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع » وربما يتمنون أن تتطور الأمور وبحيث يتغير النص ليصبح : « ... والشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع » وذلك عندما يصلون إلى الحكم وتتحول مصر من دولة مدنية إلى دولة إسلامية .

الأقبـاط والشريعة :

الحقيقة هى أن الشريعة – وأنا لست متخصصاً فيها – تعالج قضايا رئيسية كثيرة لعل أهمها ما يلى :

(أ) **قضية العبادات** : وهى التى تتعلق بالصلاة والصوم والزكاة والحج ، وهذه الأمور لا خلاف عليها وتتم ممارستها بالفعل فى يسر ومن حق كافة المواطنين أن يمارسوا شعائرهم الدينية بالطريقة التى تناسب عقيدتهم وقناعتهم فقد جاءت مواثيق حقوق الإنسان لتسجل وتؤيد وتعزز

هذا الحق ومن ثم فهى ليست موضع خلاف ومنذ ١٣ قرناً من الزمان يمارس الأقباط والمسلمون شعائرهم الدينية بغير صعوبة تذكر .

(ب) **قضايا الأحوال الشخصية** : وهى الأمور التى تتعلق بالزواج والطلاق والبنوة والحضانة والنفقة والمواريث ، هذا وقد صدر فى عهد الرئيس السادات قانون لمعالجة هذه المشاكل وعرف وقتها باسم « قانون جيهان » نسبة إلى السيدة جيهان السادات حرم الرئيس والتى كانت متبنية حقوق أكثر للمرأة والتى رأى فيها بعض المتشددين تجاوزاً للحقوق والحدود المعقولة التى منحتها الشريعة ، وبالفعل تم تعديل هذا القانون عام ١٩٨٦ وقلل من بعض المميزات التى يعطيها للمرأة ولكن لازالت الجمعيات النسائية المصرية تناضل من أجل تعديل القانون الجديد للحصول على مكاسب أكثر للمرأة وتقرب من الحقوق والواجبات المتكافئة للرجل والمرأة ومن ثم فهى قضية حضارية اجتماعية وليست قضية نصوص واجتهادات فحسب .

وجدير بالذكر بأنه توجد فى الدولة العربية المختلفة قوانين أحوال شخصية متباينة ، كلها تدعى « الاستناد إلى الشريعة الإسلامية » ولكن توجد بينها خلافات واضحة ، ولعل ذلك يعبر عن الواقع الاجتماعى لكل دولة فضلاً عن تأثير ونشاط جمعيات حقوق المرأة لأن ذلك يفرض على رجال التشريع والشريعة ما يحقق طموحات المرأة وفق توازن القوى السياسى والاجتماعى فى هذه الدولة أو تلك .

أيًّا ما يكن الأمر ، ستظل أمور الأحوال الشخصية لسنوات طويلة فى الاطار الدينى ولا يوجد خلاف فى هذا الأمر بين المسلمين والأقباط ، فأمور الأحوال الشخصية للأقباط لها أعرافها منذ القدم وهى مبنية على عدم قبول مبدئى الطلاق وتعدد الزوجات ولكن الأقباط قد قبلوا طواعية تطبيق الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمواريث والأمور الأخرى بخلاف الطلاق وتعدد الزوجات ولذلك تفاصيل كثيرة ليس هذا موضعها .

(جـ) **المعاملات** : وهى تلك الأمور التى تتعلق بالتعامل بين الأفراد فى كافة المجالات التجارية والعقارية أى عقود البيع والشراء والرهن وما إلى ذلك ، وفى هذا الصدد لابد من التأكيد على أن ما قدمته الشريعة الإسلامية فى هذا المجال قد صار تراثاً إنسانياً رفيع المستوى وتأثرت به ولاشك كافة القوانين والشرائع الوضعية الأخرى بما فيها القوانين الأوربية التى جاءت بعده ، ولا أعتقد أن ما جاء فى الشريعة الإسلامية فى مجال المعاملات موضع خلاف بين المسلمين والأقباط فى مصر خصوصاً وأن الفقيه القانونى الشهير الدكتور عبد الرازق السنهورى والذى صاغ القانون المدنى المصرى ، لابد وأن يكون قد أخذ فى الاعتبار قواعد الشريعة الإسلامية فى مجال المعاملات ، ولذلك فإن رجال الفقه والشريعة ليسوا على خلاف فى هذا المجال ، إلا فيما يتعلق بموضوع « الربا » فهم مجمعون على « تحريم الربا » ولكنهم مختلفون فى « تعريف » الربا ، وفى هذا الصدد أصدر الدكتور محمد السيد طنطاوى مفتى الديار المصرية فتاوى واجتهادات تؤكد أن أرباح شهادات الاستثمار المصدرة من الحكومة ليست « ربا » لأنها نوع من « المشاركة المسبقة » .

ومن هنا فإن هذا الجزء الخاص بالمعاملات (وقد يرى البعض أن الأحوال الشخصية فى مجملها نوع من العقود والمعاملات) ليست موضع خلاف ولا تسبب حساسيات بين المسلمين والأقباط منذ مئات السنين .

(د) **العقوبات البدنية والجنائية** : تنقسم العقوبات فى الشريعة الإسلامية إلى نوعين هما : الحدود والتعذيرات وتلك الأخيرة هى ما تخص (الجرائم اليومية الصغرى) وقد اختصت الشريعة « ولى الأمر » أى الحكومة بالفصل فيها وتحديد عقوبتها ومن ثم فإن قانون العقوبات الحالى وهو ما أصدره وأقره ووضع حدوده « ولى الأمر »

ليس موضع خلاف ، لا بين من يدعون للشريعة أى « الإسلاميين » أو من يدعون بغير الشريعة أى « العلمانيين » من كل من الأقباط والمسلمين على حد سواء .

ولكن الخلاف قم يحتدم حول « الحدود » وهى كثيرة ولعل أهمها هو « حد السرقة » وعقوبته قطع اليد ، « وحد القتل » وعقوبته القتل « أى الإعدام » لأن من قتل يقتل ثم هناك « حد الزنا » ولكن الاثبات فى حالة الزنا وفق ما جاء من تفصيلات الشريعة أمر بالغ الصعوبة ثم هناك « حد الحرابة » والذى يعنى محاربة الدولة أو الثورة عليها ، وقد يتضمن قطع الطريق وما إلى ذلك وعقوبته بتر اليد والرجل « من خِلاف » .. ثم هناك « حد الردة » وهو أمر يتعارض مع حقوق الإنسان وقد تم التعرض له فيما سبق .

وهذه الأمور الخاصة بالحدود – فيما أعتقد – ليست موضع خلاف بين الأقباط والمسلمين ولكنها موضع خلاف بين « فريق » من المصريين يرون الأخذ بكل ما جاء فى الشريعة حتى فى قضية الحدود وهو الأمر المطبق بالفعل فى السعودية وفى السودان حالياً (وربما فى بعض الدول الإسلامية الأخرى) ولكن تطبيقه يواجه بمقاومة شديدة فى كل من الداخل والخارج ولأنه لا يتفق مع حقوق الإنسان ولا مع « النظام العالمى الجديد » ولا مع فكر بعض الفقهاء الذين يغلبون « سيادة العقل » وتغليب « مصلحة الجماعة » .

وهناك فريق آخر لا يؤيد هذا الرأى ويرى أن الزمن قد تجاوزه ، فقد اتفق « أهل الفقه » على تجميد تنفيذ كثير من النصوص الواردة فى القرآن فيما يتعلق بالرق وتوزيع غنائم الحرب من منطلق أن هذه الأمور

غير موجودة الآن من الناحية العملية ويستشهد بعض المتدينين بأن عمر بن الخطاب قد أوقف « حد السرقة » فى سنة « المجاعة » ويفسر آخرون بايقاف حد السرقة فى حالات الاختلاس من الأموال العامة من منطلق أن للسارق جزء فى ملكيتها مهما كان يسيراً وذلك تطبيقاً لما هو معروف من « درء الحدود بالشبهات » والتى تعنى وتترجم فى الفقه الحديث بأن « الشك يفسر لمصلحة المتهم » .

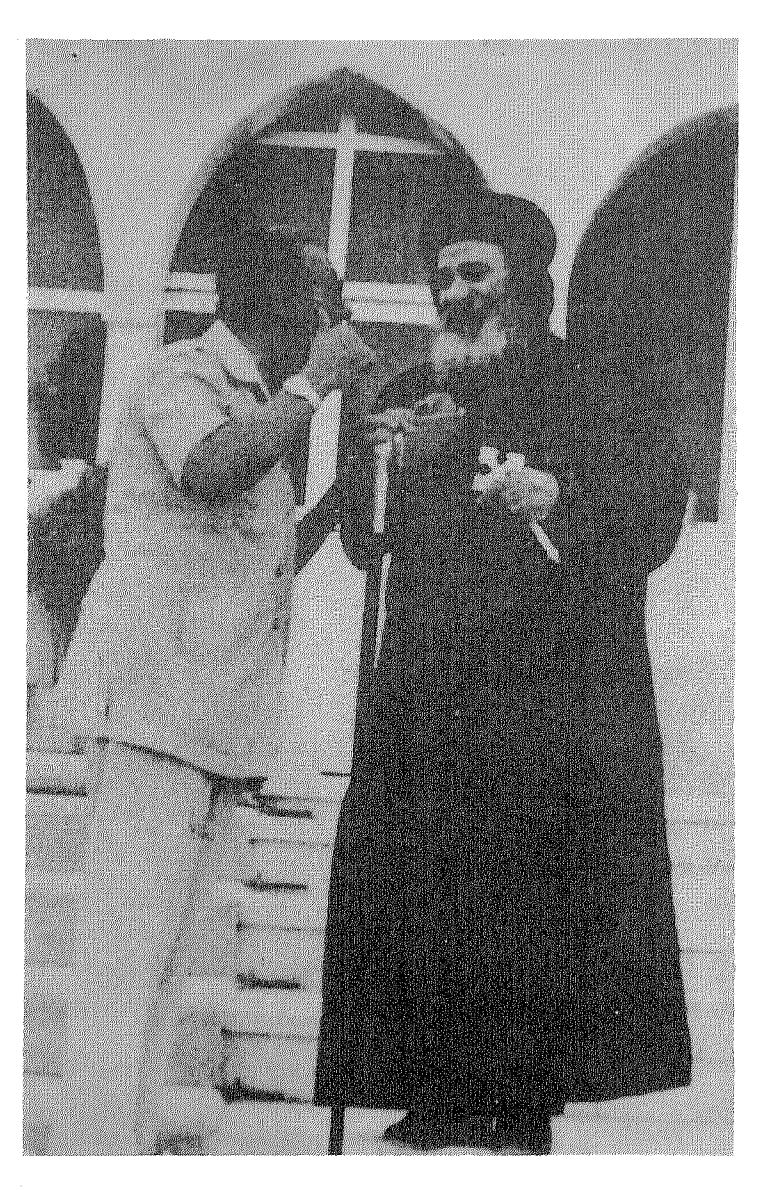
وهكذا يتضح أن قضية تطبيق الحدود والعقوبات البدنية ليست قضية صراع بين المسلمين والأقباط ولكنها قضية فكرية حضارية يختلف حولها الناس وفق تعليمهم وثقافتهم ووعيهم ودرجة الحضارة وسعة الأفق والانفتاح على الفكر العالمى .

(هـ) **الجوانب السياسية والسلطة** : من المؤكد أن الخلاف بين المسلمين والأقباط (فى مصر) – وينطبق ذات المنطق على كل دولة عربية أو إسلامية يوجد بها أقلية دينية – حين ينشر بعض الأصوليين منطقهم من أن « لا ولاية لغير المسلم على المسلم » وأن « الخلافة » والولاية هى للمسلمين وحدهم ، مما يعنى أن يتحول الأقباط – أو غير المسلمين – إلى مواطنين من « الدرجة الثانية » ومن ثم فلا يحق لهم أن يشغلوا وظائف « الولاية » أى السلطة السياسية فى أى من البرلمان أو الوزارات أو الجيش أو الشرطة أو المخابرات أو القضاء أو الصحافة أو التدريس ، مما يعنى فى التحليل النهائى اخراجهم من صلب المجتمع وهذا يدفع إلى « الفتنة » وحدّة الصراع وهو أمر بالغ الخطورة وقد أدى بالفعل إلى الحرب الأهلية فى السودان ، وسيؤدى إلى تصدعات شديدة فى مصر فيما لو ساد هذا الفكر رسمياً أو عملياً .

الخلاصـــة :

إن أقباط مصر أقلية دينية من نوع خاص لأنهم جزء من نسيج وتراث المجتمع المصرى وقد عاشوا بالفعل جنباً إلى جنب مع المسلمين المصريين دون صعوبة طوال ١٣ قرناً هى عمر الإسلام كله ، ولذلك فلديهم المقومات التاريخية التى تؤهلهم لأن يتجاوزوا الصعوبات الحالية وسيطرة الفكر الأصولى ولكن ذلك مشروط بأن تتجاوب وتتجه الأغلبية المسلمة المتحضرة إلى نهج حضارى يستوعب التراث ويخرج منه كل ما يخدم التآخى والحب والمعايشة السلمية بين الأقباط والمسلمين من منطلق مواثيق حقوق الإنسان حتى يمكن عبور هذه الفترة « الحرجة » والتى ينتظر أن تمتد للألفية الثالثة الميلادية .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



مع البابا شنودة ، وقبل أن يعود بأيام إلى القاهرة فى يناير ١٩٨٥ فى دير السريان





الفصل الثالث

مجموعة مقالات تحذيرية قبـــل سبتمــبر ١٩٨١

- **الأقباط والعمل السياسى** .. جريدة « الجمهورية » ٢٨ نوفمبر ١٩٧٥
- **من أجل مزيد من الوحدة الوطنية** .. جريدة « الجمهورية » ٢٩ ديسمبر ١٩٧٥
- **الائتلاف بين الأديان .. من أجل الإنسان** .. جريدة « الجمهورية » ٢٣ يناير ١٩٨٠
- **من أجل وفاق وطنى فى كل موقع** .. مجلة « التقدم » ٢٥ يونيو ١٩٨١
- **التطرف وإحتياجات الإنسان** .. جريدة « الأهرام » ٢٧ فبراير ١٩٨٠
- **حوار مع يوسف إدريس** .. جريدة « وطنى » ٢٨ يونيو ١٩٨١



السادات مع الأنبا بنيامين أسقف المنوفية ، بدآ أصدقاء عام ١٩٧١ وانتهى الأمر بالاعتقال عام ١٩٨١ . وهكذا فإن منطق المذهب أقوى من مقاصد صاحب المذهب .



الفصل الثالث(★)

التطرف .. واحتياجات الإنسان

الأقباط والعمل السياسى(★★) :

لا شك أن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بدمغ الصهيونية بأنها حركة عنصرية ، معول هدم أساسى فى الركائز الفكرية والمبدئية التى تبنى عليها إسرائيل ..

لقد أقنعت الحركة الصهيونية العالم بأسره بأن يهود العالم غير قادرين على أن يمتصوا فى المجتمعات البشرية سواء فى العالم الرأسمالى أو الاشتراكى أو حتى العالم الثالث ولذلك لم يكن من مفر أمام العالم إلا الخضوع لفكرة - الوطن القومى لليهود - ..

غير أنه من جانب آخر لم يحدث حوار واسع حول ما إذا كان هذا الفصل بين اليهود وسائر أنواع وأجناس البشر راجعاً إلى نقص أو عيب أو خاصية فى اليهود بالذات كجماعة أم هو عدم قدرة وقابلية المجتمعات البشرية الأخرى على الاستيعاب أو التعايش ..

من أجل هذا فإن الصراع العربى الإسرائيلى لابد وأن يعالج - ضمن قضايا أخرى عديدة - موضوع استيعاب الأقليات داخله وامكانية تعايش الأديان المختلفة فى سلام اجتماعى من أجل التقدم .

(★) مجموعة مقالات نشرت قبل أحداث ١٩٨١ .

(★★) نشر فى جريدة الجمهورية يوم الجمعة ٢٨ نوفمبر ١٩٧٥ بعنوان : ميزة أخرى للمنابر .

لقد أبرزت الحرب الأهلية فى لبنان مؤخراً أهمية معالجة هذه القضايا وبحث تأصيلها التاريخى وعدم الاكتفاء بشعار « دع الفتنة نائمة » إذ أن المستفيد الأساسى من الفتن القائمة هو الاستعمار والرجعية .. وما حدث فى لبنان فى مراحل مختلفة خير شاهد على ذلك .

ومن أجل ذلك فإن الدراسة الهادئة الموضوعية - فى وقت السلم الاجتماعى - هى الحصن الذى يمكن أن تتدرع به الشعوب - وبالذات فى العالم الثالث - حتى يتكون الوعى الكافى والأصيل الذى يجنب هذه الشعوب أزمات قد تكون طاحنة وشديدة .

ومن جانب آخر فإن مشاكل الأقليات ليست قاصرة على دول العالم الثالث فحسب بل يشهد العالم الآن العديد منها وحتى فى أرقى هذه الشعوب مستوى من الناحية الاقتصادية وربما الحضارية .

إن مشكلة الزنوج والملونين فى أمريكا ثم الصراع بين البروتستانت والكاثوليك فى أيرلندا أمثلة تثير العديد من التساؤلات فيما إذا كانت هذه الدول فعلاً متقدمة ومتحضرة .. غير أن هناك - كوجه آخر للموضوع - حالات عديدة أمكن فيها للأغلبية الواعية امتصاص الأقليات ومنحها كل ما تصبو إليه من أمانى باعطائها كل الحقوق .

ويحضرنى فى هذا الشأن ما أصدرته حكومة السويد من تشريعات لرعاية القبائل المنجولية الأصل فى المنطقة المتجمدة الشمالية قرب بلدة كيرونا والمعروفة باسم لابلاند وهم رعاة وملاك الغزال فى أقصى الشمال فقد أكدت حكومة السويد - بفهم اشتراكى كل حقوق هذه القبائل فى ملكية الغابات وقصر حق صيد الغزال الشمالى عليهم ، وفى ذات الوقت قدمت لهم برعاية زائدة كل ما يقدم للمواطن السويدى من تأمينات وخدمات .. وهكذا استقرت هذه القبائل وإن كان أفرادها مترددين بين الامتزاج والتزاوج التام مع السويديين - الآخرين - وبين الاحتفاظ بالخصائص - المميزة - لتراث وتاريخ هذه المجموعات البشرية .

ثم هناك مثل آخر لعلاقة الجزيرة الشهيرة جرينلاند - وأغلبها فى المنطقة المتجمدة الشمالية - بالدولة الأم وهى الدنمارك استمراراً لعلاقة قديمة كريهة عندما كانت جرينلاند مستعمرة للدنمارك ففى الوقت الراهن تعتبر جرينلاند جزءًا لا يتجزأ من الدنمارك وللمواطن فى المستعمرة السابقة كل الحقوق - وعليه كذلك كل الواجبات - للدنماركى الأوروبى الأبيض إذ أن سكان جرينلاند هم ما يعرفون - بالاسكيمو - .

وفى بعض الأحيان يشكو بعض أجنحة الأحزاب اليمينية من كثرة ما يوفر من اعتمادات لرفاهية شعب جرينلاند نظراً لضمور مواردها الطبيعية بينما يطالب اليسار بمزيد من العطاء لشعب - جرينلاند - الشقيق .. تعويضاً عن المرحلة - الاستعمارية - السابقة .

إن أزمة لبنان الحالية قد ساعدت الصهيونية فى حججها بعد امكانية - التعايش السلمى للأديان - .. حتى السماوية منها ولذلك وجب ابراز ما لدى المنطقة من نماذج أخرى - أكثر توفيقاً - خصوصاً وأن بعض الصحفيين الأجانب - وبعضهم من السويد - قد حضروا إلى مصر لدراسة نتائج حرب أكتوبر داخل مصر ويتساءلون فيما إذا كان ما حدث فى لبنان يمكن أن يحدث فى مصر .

وقد قطعت لهم باستحالة تكرار - المرض اللبنانى - :

ينتمى أقباط مصر إلى الأرض والتراب المصرى انتماء الأهرام والنيل فلا يمكن لهم بالطبيعة والتاريخ والتراث إلا أن يكونوا مصريين وطنيين ولعل فى كلمة قبط أو جبط وهى من كلمة إيجسبتوس أى الأرض السوداء وهى جزء من كلمة - ايجبت - التى تعرف بها بلادنا فى كل لغات الأرض تقريباً .. إن فى ذلك ما يؤكد الانتماء الأصيل لهذه الرقعة من الأرض .

وفى ذلك فهم يختلفون عن أى فئات أو أقليات أخرى فى مصر مثل

اليونانيين والإيطاليين والمغاربة والأتراك والأرمن .. وخلافها الكثير من المجموعات البشرية التى استوطنت مصر وأمكن لبلادنا امتصاصها كلياً أو جزئياً .

يحمل الأقباط – كجزء أصيل فى بلادنا – كل الخصائص الحضارية للشعب المصرى ككل ولذلك فهم يتسمون بالطيبة والبساطة والبعد عن العنف وتحمل الصعاب بصبر حميد وفى ذلك فإن التكوين النفسى للمصريين من هذه الناحية هو من تراث الحضارات الزراعية فى الوديان المنبسطة حيث الأمان والولاء للحكومة المركزية التي تملك مفاتيح الحياة عن طريق نهر النيل العظيم ، إذ هو شريان يوصل الأمن ورجاله إلى كل نجع فى الوادى عبر القرون .

ينتشر الأقباط فى مصر انتشار الماء والهواء فهم متواجدون جنباً إلى جنب مع أشقائهم المسلمين فى كل مكان وموقع .. فى المدينة كما فى أعماق الريف .. منهم المثقف فى أعلى الدرجات ومنهم الأمى سواء بسواء ويتوافر فيهم الأثرياء بنفس القدر وربما نفس النسبة التى يوجد فيها منهم فقراء وموعزون .. منهم العامل والفلاح والصانع والحرفى .. كما منهم المهنى ورجل الأعمال وموظف الدولة فى كافة درجاتها وباختصار فهم نسيج كامل من أهل مصر فى كافة صورها الحميدة وغير الحميدة .. خيرة الرجال وشرهم على حد سواء .

ورغم كل هذه العوامل المميزة لوضع الأقباط كنسيج متداخل وجزء أصيل وأساسى فى مصر ، إلا أنه لابد من الاقرار بأنه قد مر على مصر بعض الأونة المظلمة حين كان بعض الحكام من المماليك والأتراك يؤلبون الأغلبية المسلمة على الأقلية القبطية فكان هناك بعض الاضطهاد الذى ترك بصماته على نفسية القبطى فآثر – المشى جانب الحيط – والابتعاد عن المجالات السياسية إذ أن السلطان من لا يعرف السلطان .

فاهتم الأقباط أكثر ما اهتموا بالحرف اليدوية واتقان علوم الحساب فكان منهم فى القرية - المعلم - الذى يبنى والنجار والصباغ والصايغ .. ثم كان منهم الصراف فى القرية - والباشكاتب - فى المدينة ..

غير أن ثورة ١٩١٩ قد أخرجت الشعب القبطى بشكل واضح إلى الحياة العامة فكان منهم قيادات سياسية عديدة فى حزب الوفد والذى كان تعبيراً عن - تحالف قوى الشعب العامل - من ناحية التمثيل القبطى وتجسيداً للوحدة الوطنية فى القيادة وفى القاعدة .

ومع وجود الأحزاب كان تواجد القيادات القبطية مظهراً طبيعياً ومنطقياً إذ كان القبطى يرشح نفسه عن حزبه فيتنافس المسلم قبل القبطى لنصرته باعتباره ممثلاً لفكر الحزب وليس على أساس دينى وكانت النتيجة أن تواجد الأقباط فى مجلس النواب وفى مجلس الشيوخ بنفس نسبة تواجدهم فى المجتمع على قدر نشاطهم وحماسهم معبرين عن مصر بأكملها .

ولما كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ قد قامت على تنظيم - الضباط الأحرار - وهو تنظيم سرى فى أساسه فقد شاءت الظروف أن لم يكن بين الضباط الأحرار ممن ينتمون إلى أصل قبطى ولذلك فقد كانت القيادة الفوقية خالية منهم . وقد عولج ذلك الأمر بأن - اختارت - القيادة بعض - المثقفين - كممثلين عن الأقباط ولذلك فقد كان الاختيار من أعلى وليس من القواعد أو نتيجة لحركة سياسية .

وقد ظهر هذا الفراغ السياسى واضحاً تماماً مع الانتخابات سواء لمجلس الشعب أو للاتحاد الاشتراكى أو فى المجالس المحلية .. وفى برلمان ١٩٥٧ اضطرت حكومة عبد الناصر إلى - قفل - بعض الدوائر الانتخابية على - الأقباط وعدم السماح إلا للأقباط بالترشيح فى دوائر معينة - ومن الطبيعى أن يصبح هذا الحل .. غير مريح - لكل من

الأقباط والمسلمين - فلجأت الحكومات المتعاقبة إلى حل - أقل راحة - وهو تعيين بعض الشخصيات العامة من الأقباط فى مجلس الشعب .

وإذا كان موضوع المنابر للاتحاد الاشتراكى قد عولج من عديد من الزوايا فإننى أرى أنه قد يكون الزمن هو الحل والبديل لهذا الوضع الشاذ . إذ أن تواجد منابر معبرة عن اليمين أو اليسار سوف يجذب القيادات السياسية - مسلمة وقبطية - على الانضمام والنشاط وبلورة الفكر السياسى فى التيار الذى تراه .. وعندئذ سوف يكون تأييد الجماهير والمفاضلة بينهم ليس إلا على ركيزة من الفكر والمبدأ ..

ومن هذا المنطلق فإننى لا أرى مصر بكل تراثها وحضارتها وتكوينها إلا وحدة متكاملة متماسكة وأن ما ظهر أو قد يظهر من بعض الرياح الكريهة لا يلبث أن يضيع وسط الجو الصحى السائد والذى سيؤكده كل الشعب بكافة طبقاته وفئاته .. وأننى أعتقد أن المنابر السياسية مع الزمن سوف تدمج الشعب المصرى وتصهره فى بوتقة الفكر والرأى ترديداً لشعار ثورة ١٩١٩ - الدين لله والوطن للجميع - !!

* * *

من أجل مزيد من الوحدة الوطنية(*) :

كثيراً ما اختلف معى بعض زملائى فيما إذا كان موضوع الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط مما يناقش على الملأ وفى الصحف أم أنه من المواضيع « الحساسة » التى تناقش فى الغرف « المغلقة » .

أما وقد سمح للصحافة بمعالجة القضايا العامة بكل حرية ..

أما وقد اكتشفنا أن طريق النور والصراحة هو السبيل الأمثل لتحقيق

(*) الجمهورية ٢٩ ديسمبر ١٩٧٥ .

النصر ، فلا بأس من أن نناقش الأمور بواقعية وبنظرة مستقبلية تحاشياً لأخطار قد تقع ثم احتياطاً وتوعية ... إذ قديماً قالوا إن الوقاية خير من العلاج ..

ومن ناحية أخرى فإن الرصيد التاريخي للوحدة الوطنية من الضخامة والقوة بحيث ستتحطم على صخرته أى أمواج قد تكون طارئة أو عابرة ..

ودون أن نبحث فى أعماق التاريخ ، فقد كان حديث الرئيس السادات ومن خلال الشاشة الصغيرة فى عيد ميلاده معبراً عن واقع بلادنا فى أنه « كان يتعلم فى مدرسة الأقباط اللى هى ملحقة بالدير .. دير قديم له تاريخ وله مطران .. قد كده له أهمية فى التاريخ القبطى عندنا .. » .

أما إذا استرجعنا بعض لمحات التاريخ الحديث منذ عام ١٩١٩ ، يذكر الأستاذ عبد الرحمن الرافعى المؤرخ الوطنى أن سعد زغلول قد نفى إلى جزيرة سيشل فى المحيط الهندى وأبحر فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢١ فى صحبة فتح الله بركات باشا وعاطف بركات بك ، مصطفى النحاس بك وسينوت حنا بك والأستاذ مكرم عبيد .

وفى ذات اليوم صدر بيان يدعو الشعب المصرى بمقاطعة الإنجليز وعدم التعاون معهم وقد وقع هذا النداء حمد الباسل وويصا واصف وعلى ماهر وجورج خياط ومرقص حنا وعلوى الجزار ومراد الشريعى وواصف بطرس غالى .

فكان واضحاً للعيان أن الخط الأول والثانى للحركة الوطنية كان تعبيراً عن انصهار عنصرى الأمة تماماً فى وحدة متكاملة .. وعقب صدور هذا النداء بالمقاطعة السلبية اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية

الأعضاء الذين وقعوا عليه وسجنهم فى ثكنات قصر النيل (مكان فندق هيلتون والجامعة العربية والاتحاد الاشتراكى حالياً) فتكون خط ثالث من نفس التكوين وهكذا ..

وفى عام ١٩٢٨ عندما صدر الأمر الملكى بحل مجلس النواب والشيوخ فتآمر الملك مع الاستعمار البريطانى لإلغاء دستور ١٩٢٣ .. اتفق الشيوخ والنواب على أن يطلب ويصا واصف رئيس مجلس النواب ومحمود بسيونى وكيل مجلس الشيوخ من وزير الداخلية تسليمهما مفاتيح البرلمان وفك الشمع عن أبوابه .

وإذا عدنا إلى تقاليد القرية نجد عمق المشاعر الطيبة بين الأقباط والمسلمين واضحة فى حسن الجوار والعشرة الطيبة ففى كل الأفراح والمآتم يخرج كل من المسلمين والأقباط لتبادل التهانى فى المسرات والأعياد أو السير فى مجموعات بشرية متماسكة فى المآسى والتعزيات فالوحدة قائمة وقوية فى السراء والضراء على حد سواء .

بل وأكثر من ذلك فإن التاريخ المشترك والتواجد المتداخل قد أوجد أعياداً دينية مشتركة فالأيام الأولى للسنة الهجرية « عاشوراء » يحتفل بتقاليدها فى أغلب بيوت الريف المصرى أقباطاً ومسلمين .. ويطالب الطفل القبطى بالحصان وتبكى الفتاة القبطية لتحصل على العروسة الحلاوة عندما يحل المولد النبوى .. ويجمع عيد شم النسيم والذى يأتى عقب عيد القيامة مباشرة ، كل من الأقباط والمسلمين فى بهجة وحب انطلاقاً من تراث يعود إلى أيام الفراعنة وعيد الحصاد .

والعديد من السيدات المسلمات قد يشاركن فى بعض الصوم القبطى طلباً لشفاعة أو عقيدة لقضاء حاجات ..

من أجل ذلك فإننى أدعو الأستاذ الدكتور وزير التعليم(★) وهو مثال المثقف العصرى والمتمسك بتراث بلادنا .. لأن يدرس اقتراح أن يكون يوم عيد الميلاد فى ٧ يناير عطلة فى المدارس إذ أنه من الناحية العملية لا تستقيم فيه الدراسة فعلاً لغياب المدرسين والطلبة الأقباط حتى ليصعب على إدارة بعض المدارس توافر العدد الكافى الذى يسيطر على الفصول دون تعليم .

إن تنفيذ هذا الاقتراح لن يحسم الفوضى فى المدارس والجامعات فى هذا اليوم فحسب ولكن سوف يسعد الأقباط كثيراً إذ سيتأكد لهم فوق كل تأكيد أنهم جزء فعال وأساسى فى كيان المجتمع ككل .. ومن جانب آخر فإن ذلك سيعطى فرصة أوسع لتبادل التهانى بالعيد تدعيماً للوحدة الوطنية .

وفى هذه الأيام تسعد ألاف الأسر القبطية بعودة بعض أولادها الذين اضطرتهم ظروف مصر للاغتراب فى بلاد أجنبية وذلك لقضاء عيد الميلاد فى أحضان الأسرة والوطن واستفادة من اجازات واحتفالات عيد الميلاد فى البلاد التى اختاروها لإقامتهم وبالذات الولايات المتحدة وكندا واستراليا حيث توجد جاليات مصرية قوية بها نسبة عالية من الأقباط .. وكان لها مواقف وطنية مشرفة أثناء زيارة الرئيس السادات إلى أمريكا .

وقد تحادثت مع بعضهم ممن حققوا نجاحاً هائلاً فى الخارج فكانت دهشتى شديدة إذ أنهم جميعاً – أو الغالبية العظمى منهم – يفضلون العودة إلى مصر ولا يشعرون بالسعادة إلا فوق هذا التراب ، رغم ما وصلوا

(★) كانت هذه الدعوة وقتها موجهة للدكتور مصطفى كمال حلمى وزير التعليم ، ورئيس مجلس الشورى حالياً ، ومازالت الدعوة قائمة له ولوزير التربية والتعليم حالياً الدكتور حسين كامل بهـــاء الديـن .

إليه من مراكز علمية واقتصادية عالية تماماً .. ورغم ما تعانيه بلادنا من مشاكل معيشية ويومية .

إلا أن الملاحظ كذلك هو أن أغلب هؤلاء المهاجرين كانوا من الشباب الطموح ولم تكن ظروف بلادنا بشكل عام محققة أو متفقة مع هذا الطموح .

ولهذه المناسبة استمعت للعديد من التعليقات شاكية ومعاتبة لوزير الصناعة عندما أصدر منذ أيام قائمة ضخمة لتشكيلات مجالس إدارة الشركات الصناعية وعددها ١١٧ شركة ، وقد قامت أجهزة الوزارة وأجهزة الأمن بإعداد هذه القوائم فى بحر شهور طويلة وبعد مباحثات ومشاورات ومناورات ودراسات وتعثرات .. !

إن مثل هذه القوائم مصدر متاعب للوحدة الوطنية إذ أن وزير الصناعة بغير قصد قد أصدرها بشكل إدارى دون مراعاة للقواعد السياسية لحركة المجتمع .. إذ قال لى أحد المهاجرين الناجحين : ها أنت ترى أنه لا يوجد رئيس شركة واحدة من الأقباط .. فقلت له لا يمكن أن يكون ذلك صحيحاً .. ولكن بالسؤال اتضح انه يوجد رئيس واحد لشركة واحدة صغيرة .

وأنا هنا لا أطالب إطلاقاً بأن تكون المناصب موزعة بين الأقباط والمسلمين بأى نسبة بل أصر على أن الكفاءة والكفاءة وحدها هى المعيار .

إننى أضع هذه المشاعر على الورق دون رتوش لكى يصل صوت وطني أمين إلى قيادة مخلصة ووطنية لها أمنية أساسية صادقة نقدسها جميعاً هى الوحدة الوطنية .

* * *

الائتلاف بين الأديان .. من أجل الإنسان(*) :

عندما قام البابا يوحنا بولس الثانى رئيس الكنيسة الكاثوليكية بزيارته التاريخية لتركيا والتى كانت لقرون طويلة مقراً للخلافة العثمانية وقت أن كانت الآستانة وروما قطبى صراع طويل ومرير طوال قرون العصور الوسطى أعلن أن هناك حاجة ماسة للحوار بين المسلمين والمسيحيين من أجل تطوير العلاقات الروحية بينهما لأن الديانتين يمكنهما تعميق العدالة الاجتماعية والقيم الأخلاقية والحرية .

وكم كنت أود أن يجد هذا الإعلان صدى وتأثيراً فى مصر بالذات حيث تمثل الوحدة الوطنية والتآخى التاريخى بين الأقباط والمسلمين صورة متحضرة ومشرقة تعبيراً عن استخلاص ما فى كل من المسيحية والإسلام من مبادىء أصيلة للعدالة والحب والمساواة بين البشر من أجل رفاهية الإنسان وسعادته .

ولا أود فى هذا المناخ المواتى ، أن أعود بالذاكرة إلى تشخيص أسس الصراع الذى تم فى الغزوات الصليبية لمنطقة الشرق الأوسط وكيف أن الحضارة الغربية قد عادت مقهورة عندئذ لكى تفيق من غرورها ، ولعل هذه الغزوات كانت من الأسباب التى دفعت بالفكر الأوربى لكى يدخل عصر التنوير أو ما يسمى عادة عصر النهضة لتحرير العقل إلا من سلطان العقل .

على أن الموقف الذى لا يمكن تجاهله فى هذه الحقبة المظلمة هو موقف أقباط مصر المعادى للحملات الصليبية لأنهم أدركوا بفطنة أن انتماءهم الوطنى والقومى هو الدائم والمستمر وكشفوا عن أن هذه

(★) جريدة الجمهورية فى يناير ١٩٨٠ .

الغزوات الهمجية هى لأسباب اقتصادية وحضارية وإن اتخذت من الدين ذريعة وشعاراً .

وما أثار اهتمامى فى تصريحات بابا روما هو أنه تجاوز التاريخ القديم ، ودعا إلى الحوار فى اتجاه العدالة الاجتماعية والقيم الأخلاقية .

وهذا يغاير ما كان يطرحه فى أوائل الخمسينات مستر جون فوستر دالاس وزير خارجية أمريكا من ضرورة خلق حوار بين الأديان من منطلق أنه الوسيلة الفعالة - من وجهة نظره والتى يمكنها أن تقف أمام موجة الإلحاد والتى كانت قد اجتاحت أوروبا وأمريكا عقب الحرب العالمية الثانية وكان الخطر داهماً فى احتمال أن تسود هذه الأفكار العالم كله .

وعلى ذلك فقد تبنى مستر دلاس وقتئذ إنشاء تنظيم ضخم يوفر هذا التحالف بين الأديان بهذا الهدف وهو ما أسماه معبد التفاهم .. وقد تشكل بالفعل مجلس الكنائس العالمى وعديد من التنظيمات الأخرى .

وها نحن نلتقى بعد ربع قرن من الزمان لكى نرى عالمنا مختلفاً عن ذلك الذى عايشه مستر دالاس ، فشعوب العالم الثالث قد أخذت استقلالها وأصبحت قوة هائلة على الساحة الدوية .

ثم كان أن أبرز دور البترول كمادة أساسية للطاقة بدونها تنهار أو تضمر الحضارة الغربية . وقد تصادف أن كانت المنابع والمخزون الرئيسى لهذه الخامات الاستراتيجية فى بلدان الشرق الأوسط حيث يسود الإسلام كدين رئيسى فى كل هذه الدول ومن ثم طفا على السطح اهتمام ضخم فى كل بلدان الغرب للتعرف على فكر وتاريخ وتطور ومذاهب هذا الدين .

وعلى الساحة الدولية انتهى عهد وأسلوب الحرب الباردة الذى ابتكره مستر دالاس نفسه عن طريق ما أسماه سياسة حافة الهاوية بأن يدفع

بالأحداث إلى نقطة قريبة من الحرب ، وقد استبدل هذا المناخ بما اصطلح على تسميته سياسة الوفاق بين القوتين الأعظم .

ومن بين سائر أقطار الشرق الأوسط وربما أوروبا ، تبرز مصر لكى تكون المكان الطبيعى للحوار بين الأديان من أجل الإنسان ، فشعب مصر متدين بطبيعته ويحتل كل من مسلميه ومسيحييه مركزاً منفرداً فى كل من العالم الإسلامى والمسيحى على السواء ، فالإسلام والأزهر فى مصر مركز فكر وفتوى وعلم واستنارة ، والمسيحية فى مصر وروما من أوائل البلدان التى اعتنقت المسيحية ولعبت كنيسة الأقباط وجامعة الاسكندرية اللاهوتية دوراً تاريخياً فى بلورة الفلسفة المسيحية وتقنين تشريعاتها وعقيدتها .

إن دعوة بابا الفاتيكان سوف تذهب لتكون صيحة فى صحراء ، ما لم تتبنى القيادات الدينية المستنيرة فى مصر هذه الدعوة . وعندئذ سيكون فى الائتلاف الدينى من أجل الإنسان وحقوقه المشروعة فى الحياة الكريمة. دعوة ستلقى التأييد من جماهير المنطقة ولعل فى ذلك خلاصها .

من أجل لجان وفاق وطنى فى كل موقع !(★)

لست أفهم لماذا لا تتوافر لدى وزير الداخلية الشجاعة لكى يضع استقالته أمام رئيس الجمهورية ؟ فإذا لم يفعل ذلك بعد هذه المصيبة وانهيار الأمن فى قلب القاهرة وحدوث شرخ فى الوحدة الوطنية .. فما هى الظروف الأسوأ من ذلك والتى تلزمه أدبياً وسياسياً أن يثور لكرامته ويقدم استقالته ..

أقول ذلك ليس لأن هذه الاستقالة ستغير مجرى الأحداث فى مصر أو أن استبدال وزير بآخر سوف يحدث المعجزات .. ولكنه مجرد إجراء

(★) مجلة التقدم - ٢٥ يونيو ١٩٨١ مجلة يصدرها حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .

بسيط يتحمل وزره شخص واحد ولكن ذلك قد يؤدى إلى التعجيل بإطفاء النار التى استمرت والنفوس التى كسرت .. ولعل فى ذلك إنقاذ لمرحلة مستقبلية من نار جديدة .

دور الحزب :

فقد كان وزير الداخلية سعيداً بأن يترأس احتفال خريجى كلية الشرطة فى اليوم السابق للأحداث مساء الثلاثاء ٨١/٦/١٦ إذ خطب مختالاً أمامهم بأنه قد وفر الأمن والأمان فى مصر دون الدول المحيطة بنا .. وذلك فى الوقت الذى كانت مشكلة النزاع على قطعة الأرض على أشدها فى منطقة الزاوية الحمراء ، وقد أصدر الحزب الوطنى/ أمانة القاهرة بياناً إلى شعب الشرابية والزاوية الحمراء ، موقعاً عليه من أمينى الحزب بالمنطقة وعضو مجلس الشعب ورئيس مجلس محلى شمال القاهرة ، أقروا فيه بأن تعدياً قد حدث يومى الجمعة والسبت ١٢ ، ١٣ يونيو ١٩٨١ وأن الأمر تصاعد حتى صدرت تعليمات من الوزير سعد مأمون ، والبيان لا يفصح عن تفاصيل ما حدث ولكنه يستعدى قوم على قوم لأنه ينتهى إلى القول بأن السيد محمد رشوان الأمين العام للحزب بالقاهرة قد أكد أن يظل الحزب يقظاً حريصاً على مصلحة الجماهير الشرفاء(★) .

مسئولية الأمن :

أين هى اليقظة التى كان الحزب الوطنى حريصاً عليها فى هذا الإجراء . فمن المؤكد أن أحداث يوم الجمعة ١٢ يونيو كانت محدودة لم يعرف بها إلا أعضاء الحزب وأجهزة الحكم المحلى ومحافظ القاهرة (وفيما أظن وزير الداخلية كذلك) ..

وإذا كان النزاع فيما يبدو حول قطعة أرض وصدر بخصوصها أحكام قضائية ، فلماذا لم تستكمل السيرة فى الاتجاه القضائى طبقاً لمبدأ

(★) أنظر الوثيقة فى الفصل السادس .

« سيادة القانون » بدلاً من صدور قرارات إدارية من السلطات المحلية .. أين حكمة الأجهزة السياسية للحزب الحاكم ..

إذن كان هناك مشكلة مزمنة حتى صار بخصوصها أحكام قضائية .. وكان هناك متسع من الوقت لاسترضاء الأطراف المتنازعة بحلول وسيطة خصوصاً وأن الحكومة لديها السلطة بالفعل لتخصيص الأراضى « والتى تعرف الحكومة أنها ملك الدولة » ..

ولكن آثرت الأجهزة السياسية والإدارية أن تسلك مسلكاً آخر .. الأمر الذى أثار حفيظة الفريق الذى لم يستطع أن يحصل على تأييد الدولة .. فكان ما كان ..

على ذلك فإن وزير الداخلية لم يكن صادقاً عندما بدأ بيانه فى مجلس الشعب بأن الأحداث بدأت بنزاع بين أسرتين متجاورتين مساء يوم الأربعاء ١٩٨١/٦/١٧ .

ثم ماذا حدث عندما قام متهور وموتور بقذف الناس بالرشاشات ..!! هل تدخل البوليس أم تركت الأمور حتى تمت الحرائق والاعتداءات على حرمات المنازل وأماكن العبادة ..

التعتيم الإعلامى :

وسوف تهدأ الحالة بعد يوم أو أيام وسوف ينصرف كل إلى عمله .. ولكن إذا تركت الأمور فى نفس الأيادى وتعالج بنفس الطريقة فمن المنتظر أن تتطور المسائل مرة أخرى لكى تنفجر بشكل أخطر .

كانت هناك أحداث بسيطة فى المدن الجامعية فى أسيوط والمنيا والاسكندرية .. ونبهنا إلى ذلك فى حينه فقيل أنها منازعات عادية بين الشباب وحالات فردية .. وتطورت الأمور حتى ثارت مصادمات أكبر .. وعندما ثارت الجماهير فى أسيوط ضد قبول الشاه فى مصر ، دفعت جماهير الشباب من الجماعات الإسلامية إلى أحياء الأقباط حتى تكون مصادمات .. ولكن وعى الطرفين فوت الفرصة .. حدث كل ذلك

وأجهزة الاعلام لم تكتب عن الأحداث ولم تحلل - بل فضلت « التعتيم الإعلامى » .

وها هى الخلافات الطائفية تشتد وتتسع دائرتها وبدلاً من أن تكون فى قرية التوفيقية فى سمالوط أو فى أحد أحياء أسيوط إذ بها تنتقل إلى العاصمة فى القاهرة ، وبدلاً من أن تكون محصورة فى مجال معين أو طائفة بعينها من الشباب أو غيره ، إذ بها تعم حى أو أحياء بأكملها حتى يصعب إخفاؤها أو نكرانها .

إن الخلافات فى القضايا الطائفية مسائل حساسة ودقيقة ، ومن غير المعقول أن نستمر فى معالجتها بنفس الأساليب البوليسية القديمة أو من خلال طرحها باعتبارها مسألة دينية تعالج من خلال رجال الدين .

الأسباب الحقيقية :

لقد كتبنا فى ذلك عدة مرات وأصدر حزب التجمع الوطنى(★) عدة بيانات محذراً ومناشداً الحكومة أن تعمل خطة لمعالجة القضية خصوصاً وأن حزب الحكومة المسيطر على أجهزة الدولة وأجهزة الاعلام .. ولكن الحكومة وحزبها استمرت فى مخططاتها وأساليبها التى انتهت إلى هذه المأساة المفجعة .. وفى هذا الشأن لا نستطيع أن نغفل ذكر الآثار الاقتصادية التى ترتبت على تطبيق سياسة الانفتاح والتى فجرت الفوارق الطبقية وهزت السلام الاجتماعى ككل مما كان له أثره على التفاعلات الاجتماعية بين الطوائف المختلفة ولا يمكن أيضاً أن نغفل الآثار الجانبية لسياسة ومعاهدات كامب ديفيذ والتى اعترفت بقيام دولة إسرائيل على أساس عنصرى ودينى فمن المؤكد أن بيجين سوف يسعد من تفجير هذا الصراع الطائفى فى مصر بعد أيام من العدوان الإسرائيلى على المفاعل الذرى فى العراق .. ففى الوقت الذى اكتشف المصريون زيف معاهدات

(★) أنظر قرار المؤتمر العام الأول عن الوحدة الوطنية فى الفصل السادس .

كامب ديفيد وأن السلام مع إسرائيل هو نوع من الوهم فقاموا لكى يؤكدوا انتماءهم العربى ويطالبون ويضغطون على الحكومة المصرية لكى تكف عن طريقها المسدود ، وتسعى لفتح آفاق الاتصال مع الدول العربية الشقيقة فى مواجهة عدو مشترك ، أقول فى ذلك الوقت - تشاء الظروف - وأرجو أن لا يكون هناك ترتيب لذلك لمن له مصلحة فى ذلك - يتفجر الصراع الطائفى فى مصر .... !!

حساسية الأجهزة :

أفلم يكن فى استطاعة الأجهزة السياسية . للحزب الوطنى أن تجنب مصر هذه المصيبة فى ذلك الوقت بالذات خصوصاً وأن المشكلة كانت معروضة أمامها من زمن وتفاقمت الحالة فى حى الشرابية ، الأمر الذى دفع أجهزة الحزب أن ينشر بياناً ويوزعه على الناس ..... وهو نادراً ما يفعل ذلك .

وإذا كانت أجهزة الحزب السياسية غير متبصرة أو لديها الحساسية السياسية لحركة الجماهير بحكم أنها أجهزة حاكمة تعتمد على السلطة .. ألم يكن هناك تقدير للموقف من أجهزة الأمن وهى - ولله الحمد - كثيرة ومنتشرة وتزعم أنها فعالة ... !!

أول خطوة :

أننا بالفعل فى موقف عصيب ينبغى أن تتضافر فيه جهود كل القوى السياسية فى مصر لكى ننقذ مصر من شر الانقسام من الداخل ..ولا زال أمامنا فرصة ، وإن كنت أراها فرصة أخيرة إن مصر أكبر من الحزب الحاكم بل أكبر من الحاكم ومن ثم كانت الوحدة الوطنية هى الجوهر الذى ينبغى أن نتعاون جميعاً لكى نؤكده من جديد .. لأنه لا أمل لإسرائيل فى التطبيع إذا كانت مصر موحدة .. ولكن مصر المنقسمة من الداخل هى الضمان لبقاء إسرائيل حتى وإن ألغت مصر معاهدة كامب دافيد ... !

لقد أصبحت مصر الآن كما كانت لبنان من ناحية كونّها سوقاً اقتصادية لمنتجات العالم الرأسمالى ويبدو أن هناك مخططات أن تتحول مصر إلى لبنان أخرى من الناحية السياسية .. ولن يتمكن شعب مصر من أن يؤدى هذه المهمة ما لم يتوحد وتندمل الجروح التى تولدت نتيجة ما تم فى حى القصيرين والزاوية الحمراء ومنشية الصدر والشرابية ...

إن قبول استقالة وزير الداخلية لن تكون إلا الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه وما لم يتم تشكيل لجان وفاق وإخاء ومصالحة ووحدة وطنية فى كل قرية وفى كل حى ، فإن الموضوع سيصبح بالفعل خطيراً وخطيراً وخطيراً جداً .

التطرف .. واحتياجات الإنسان(★)

التطرف هو دليل التغيير والتبديل .. وقد يعبر عنه أساتذة العلوم الإنسانية بالكلمة ومن ثم كان الحديث عن التطرف الفكرى .

ولكن أساتذة العلوم الرياضية والهندسة يرغبون فى قياس التطرف برقم أو دالة أو نسبة ومن ثم فهم يعبرون عن ذلك برسم المتغير عن طريق منحنى يوضح الدالة وكما هو معروف لطلاب الثانوية والإعدادية .

وهكذا يمكن قياس التطرف عندما نحدد النهايتين المسميتين بالنهاية العظمى والنهاية الصغرى ، فالفرق بين النهايتين منسوب إلى القيمة المتوسطة هو تعبير رقمى محدد يوضح التطرف ومداه . والمجتمعات التى اصطلح على تسميتها بالمجتمعات المستقرة يكون التطرف فيها قليلاً وغير ملحوظ ، أما الدول المسماه بالعالم الثالث والتى يحدث فيها تغيرات ضخمة ومثيرة فالمشاهد أنها تحمل بالفعل ألواناً مختلفة من التطرف ،

(★) جريدة الأهرام ٢٧ فبراير ١٩٨٠ .

وليس فى المجال الفكرى فحسب وإنما فى كافة مظاهر الحضارة بأوسع معانيها .

فإذا أخذنا قضية التعليم مثلا ، نجد أن الأمية قد اختفت تماماً فيما يسعى دول الشمال وارتفع سن الإلزام حتى مستوى الثانوية العامة فى أغلبها ولذلك تنتشر الكتب وتتوافر المعرفة الإنسانية فى كافة صورها حتى أصبحت الفوارق التعليمية ومن ثم الثقافية بين الحد الأدنى والحد الأعلى مقبولة . فأنت قادر على أن تتحدث إلى العامل أو الفلاح فى ألوان كثيرة من المعرفة بقدر لا يبتعد كثيراً عن مستوى حديثك فى الأمور العامة مع أستاذ الجامعة فيما عدا فرع تخصصه الدقيق .

وعلى « الطرف الآخر » تقع عشرات من دول الجنوب حيث تصارع حكوماتها بسبل شتى من أجل القضاء على الأمية فى أبسط صورها وذلك بمجرد الالمام بمبادىء القراءة والكتابة باللغة المحلية وبقواعد الحساب الأساسية غير أن عديداً من هذه الدول - ومن بينها مصر - تعتز بأن لديها من حملة الدكتوراه ما قد لا يتوافر لدول متقدمة كثيرة ولديها كذلك قمم فكرية فى عالم الفلسفة والأدب والعلوم ما تناطح به دولاً عريقة .

وفى ذلك تطرف واضح يعبر عنه بالهوة السحيقة التى تفصل الملايين التى حرمت من التعرف على الكلمة المطبوعة وبين الشموخ الثقافى لقلة محدودة .

وإذا أخذنا مجال الاسكان كتعبير عن مستوى المعيشة اليومية نلمس أيضاً فوارق كبيرة فى أغلب دول العالم النامى بينما الفروق السكنية فى الدول الأوروبية سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية فى طريقها إلى الزوال . ومن ثم فإنه يمكن قياس التطرف فى مجال الاسكان بدراسة

الفوارق بين الحد الأعلى والحد الأدنى ومدى بعد ذلك عما تسميه الأمم المتحدة بالاحتياجات الأساسية للانسان .

وغنى عن البيان أن أعدد الفوارق فى ميادين أخرى متعددة تشمل فى الأساس مستوى الدخول للفرد أو الأسرة حتى أصبح مقياس تقدم الأمم يقاس ليس بما لديها من مستويات اقتصادية عالية لبعض الأفراد وإنما بقياس الفروق بين المستوى الأعلى والأدنى ومدى بعد ذلك عن المستوى المتوسط أى أن التطرف الاقتصادى هو تعبير عن التخلف بينما تقارب المستويات هو سمة الحضارة والتقدم .

ويمكن للخبراء فى كافة المجالات قياس التطرف فى مجال الأكل والغذاء وفى مجال الصحة والعناية الطبية وفى وسائل المواصلات حيث تسود المواصلات العامة المريحة للسواد الأعظم من البشر بدلاً من هذا الخليط الذى يتراوح بين الدابة حتى الهليكوبتر فى بعض دول العالم النامى ..

خلاصة القول إذن هو أن التطرف ظاهرة موضوعية يمكن قياسها بالأرقام فى كافة أنشطة الحياة ومن ثم اكتشفنا منطقياً وجود علاقة رياضية واضحة بين التطرف فى أمور الدنيا وبين التطرف الفكرى .

وإذا كان هدف المفكرين – لسبب أو لآخر هو دراسة ظاهرة نشاط التطرف الفكرى فى أى مجتمع فعليهم قبل كل شيء أن يتدارسوا كذلك مدى التطرف فى مجالات الاحتياجات الأساسية للإنسان كما تتبناها هيئة الأمم المتحدة فكلما قلت الفجوة بين المستويات الدنيا والعليا قلت حدة التطرف الفكرى .

ملحوظة : ظهر هذا المقال فى الطبعة الأولى من الأهرام وعندما وقع تحت بصر المسئولين ، أمر برفعه من الطبعة الثانية ، وقد تم سؤال الأستاذ الشاعر الكبير فاروق جويده عن سبب موافقته على النشر .

حتى لا تتكرر أحداث الزاوية الحمراء(*)

السلام لك يا مصر ..

إلى أرضك – أرض السلام – جاء المسيح هرباً من هيرودس قاتل الأطفال .. وليبارك شعبك .. مبارك شعب مصر ..

إلى أرضك – أرض المحبة – جاء مرقس الرسول حاملاً رسالة المحبة .. يكرز بكلمة الحياة .. ويبشر بخلاص البشرية ..

إلى أرضك – أرض السماحة – جاء عمرو بن العاص حاملاً دعوة الإسلام ..

وعلى أرضك تتابعت الرسالات منذ البداية ..

تعانق الدينان لأن فيهما منك .. فقبل التاريخ وقبل الأديان .. اهتديت – يا مصر – بالفطرة إلى التوحيد .. وآمنت – بلا رسل – بعقيدة البعث والحساب والثواب .. وشكرت وابتهلت .. ومضت الأيام .

على أرضك يعيش الأبناء .. أبناء مصر الأقباط .. وأبناء مصر المسلمين .. ولا أحد يعرف هذا من ذاك .. ليست مجرد عادات واحدة أو تقاليد مشتركة .. ولكنها محبة تملأ كل القلوب .. من يقول لى أن إبراهيم .. أو يوسف .. أو سامى .. أو صبرى . مسلم أم مسيحى ؟

على أرضك يعيش الجميع .. وأنت – يا مصر – لست وطناً نقيم على أرضه جميعاً .. ولكنه وطن يعيش فينا جميعاً ويقيم داخلنا .. ومن يعيش داخل القلوب لا يتزعزع بالفتنة .. فى القلوب وحدة روحية من أجل كل عود أخضر ينبت فوق وادينا العظيم .

(★) حوار فى جريدة وطنى ٢٨ يونية ١٩٨١ مع المؤلف ومع صديق عمره د. يوسف إدريس (أجرى الحوار فيكتور سلامة) .

ومضت الأيام ..

ويحاولون أن ينالوا من وحدة الأبناء . ويأبى شعب مصر العظيم .. بكل طوائفه .. بمبادئه السمحة وتعاليمه الدينية .. يأبى كل الإباء ويرفض كل الرفض كل الفتن الطائفية للنيل من وحدتنا الوطنية .. والوطنية - على أرض مصر - ليست صفة الوحدة ولكنها حقيقة الوحدة ومعناها الكريم المنبعث من حياة مصر ..

وتشغلنى دائماً دعائم الوحدة الوطنية .. فأنا شديد الحساسية والاهتمام بأى شيء أتوقع أن يكون له أثر سلبى - ولو فى أدنى الحدود - على وحدتنا الوطنية .. تراثنا الغالى الذى انفردت به مصر لا بين دول وشعوب المنطقة التى نعيش فيها فحسب بل على اتساع العالم بأسره .

وما حدث فى الزاوية الحمراء هزنى .. هزنى رغم إيمانى أن شعب مصر لن يفقد دعائم وحدته الوطنية وإيمانه بوطنه ..

وهذا الأسبوع جمعتنى الصدف باثنين من رجال الفكر والرأى .. الأول قبطى .. والثانى مسلم .. وكلاهما مصريان .. ورأيت الحزن يرتسم على وجهيهما السمراوين والحوار بيننا يدور عن أحداث الزاوية الحمراء .. ومن نبع مصريتهما التقت أفكارهما مع أن اللقاء لم يكن مشتركاً والفاصل المكانى بين اللقاءين بعيد .. كلاهما دعا للقاء من أجل الوصول لأصل البلاء فى قضية قومية تهدد أمن وطننا .. وهذا هو الحوار :

الزمان : صباح الجمعة الأسبق .

المكان : منزل الدكتور ميلاد حنا بمدينة المهندسين .

وكان د. ميلاد قد دعانى لقضاء اليوم مع أسرته بعد أن شغلته امتحانات طلابه - هندسة عين شمس - عن اللقاء لأسابيع عديدة ..

وكانت صحف الصباح أمامنا تحمل بيان وزارة الداخلية الذى نشر صباح ذلك اليوم عما جرى فى منطقة الزاوية الحمراء من أحداث تتصل بوحدتنا الوطنية .. وفرض الحديث نفسه على لقائنا .. ومضت ساعات اليوم والحوار بيننا يدور حول موضوع الوحدة الوطنية .

وكان شاغلنا طوال الحوار ليس ما حدث فى الزاوية الحمراء .. فما أكثر المؤامرات التى حيكت لمصر على امتداد تاريخها الطويل وكانت فى كل مرة تنتهى ويظل شعب مصر موحداً كالصخر .. كان شاغلنا هذا ، الذى يمكن أن يحدث فى الغد ..

رصيد .. الوحدة الوطنية :

وخطرت فى رأسي فكرة .. لماذا لا أسجل الحوار وأنقله للقراء .. ؟

رحب د. ميلاد حنا بطلبى وقال :

– بالعكس .. فأنا كثيراً ما أختلف مع بعض الأصدقاء والزملاء فيما إذا كان موضوع الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط مما يناقش على الملأ وعلى صفحات الصحف أم أنه من المواضيع « الحساسة » التى تناقش فى الغرف « المغلقة » .

وفى رأيى – والكلام للدكتور ميلاد – أننا وقد اكتشفنا أن طريق النور والصراحة هو السبيل الأمثل لتحقيق النصر .. فلا بأس من أن نناقش الأمور بواقعية وبنظرة مستقبلية تحاشياً لأخطار قد تقع .. ثم احتياطياً وتوعية .. وقديماً قالوا الوقاية خير من العلاج .

وأنا متفائل .. فالرصيد التاريخي للوحدة الوطنية من الضخامة والقوة بحيث ستتحطم على صخرته أى أمواج قد تكون طارئة أو عابرة .

فأقباط مصر ينتمون إلى الأرض والتراب المصرى انتماء الأهرام والنيل .. فلا يمكن لهم بالطبيعة والتاريخ ، والتراث إلا أن يكونوا مصريين وطنيين .. ولعل من كلمة قبط أو جبط – وهى من كلمة « ايجتطوس » أى الأرض السوداء وهى جزء من كلمة « ايجبت » التى تعرف بها بلادنا فى كل لغات الأرض تقريباً – لعل فيها كل ما يؤكد الانتماء الأصيل لهذه الرقعة من الأرض .

ويحمل الأقباط – كجزء أصيل فى بلادنا – كل الخصائص الحضارية للشعب المصرى .. والمتابع لحركة المجتمع المصرى ككل لا يستطيع أن يحدد خواص بعينها يختلف فيها القبطى المصرى عن المسلم المصرى فكل منهما يحمل نفس الشكل والمظهر والعادات واللغة والتكوين النفسى ..

وإذا عدنا إلى تقاليد القرية نجد عمق المشاعر الطيبة بين الأقباط والمسلمين واضحة فى حسن الجوار والعشرة الطيبة .. ففى كل من الأفراح والمآتم يخرج كل من المسلمين والأقباط لتبادل التهانى فى المسرات والأعياد أو السير فى مجموعات بشرية متماسكة فى المآسى والتعزيات .. فالوحدة قائمة فى السراء والضراء على حد سواء .. بل وأكثر من ذلك فإن التاريخ المشترك والتواجد المتداخل قد أوجد أعياداً دينية مشتركة .. فالأيام الأولى للسنة الهجرية « عاشوراء » يحتفل بتقاليدها فى أغلب بيوت الريف المصرى أقباطاً ومسلمين ويطالب الطفل القبطى « بالحصان » وتبكى الفتاة القبطية لتحصل على « العروسة الحلاوة » عندما يحل المولد النبوى .. ويجمع عيد شم النسيم والذى يأتى عقب عيد القيامة مباشرة كلاً من الأقباط والمسلمين فى بهجة وحب انطلاقاً من تراث يعود إلى أيام الفراعنة وعيد الحصاد .

أقباط .. لكن مصريون :

وانتقلنا بالحوار إلى محاولة استشفاف المستقبل ..

قال لى د. ميلاد حنا ..

– موضوع الوحدة الوطنية لم يغب عن بالى « لحظة واحدة ولا طرفة عين » لأننى بت أدرك أن السبيل اليسير لشرخ مصر هو من خلال تفجر الصراع الطائفى .. وكنت أشم رائحة مؤامرات تعد فى الداخل والخارج للنيل من هذه الوحدة الأصيلة .

وأنا لا أشك فى أن أحداث الزاوية الحمراء ستمر بسلام .. ولكن لابد أن نفتح حواراً يهدينا جميعاً الطريق السوى ويجنب مصر كل فتنة ..

وفى مناخ هذه الأحداث نجد كافة أنواع المفسرين والشارحين والمحللين .. كل طرف يلقى اللوم على الطرف الآخر وهذا هو الهدف لكل من لا يحب مصر ويكره وحدتها .. فبدلاً من أن نفكر ونحلل ليتجه نظرنا نحو المستفيد من شرخ مصر إذ بنا نوجه الاتهامات إلى بعضنا البعض ..

إن النظرة الواقعية والعلمية تحتم علينا – والكلام للدكتور ميلاد حنا – أن نجتمع كلنا لإنقاذ الموقف المتأزم أولاً ونطفىء النار التى توشك أن تنتشر .. وعندئذ نجلس فى هدوء لنحلل ونناقش وحتى نتعاتب .. لأن النار إن تأججت وتمكنت فإنها ستصيب الصالح والطالح على حد سواء .. وستنفجر ألغام كثيرة موقوتة وغير موقوتة لن يسلم منها مواطن شريف مسلماً كان أم قبطياً ..

إن الخريطة السياسية داخل مصر توضح أن هناك قوى كثيرة صغيرة ومتناثرة فوق السطح .. ومن المؤكد أن هذه القوى التى

تتحرك على الساحة قليلة الفاعلية محكومة الحركة إن قورنت بالقوى السياسية غير المعلنة أو التى يشار إليها « تحت الأرض » فضلاً عن تنظيمات دينية اجتماعية قد تبدو – مظهراً – بعيدة عن عالم السياسة ولكنها ذات أثر وتنظيم مؤثر فى الساحة السياسية .

وإذا تركنا جانباً ساحة مصر الداخلية واتجه نظرنا إلى خريطة الشرق الأوسط والمنطقة العربية ، نجد أن الدول والشعوب على طول المنطقة وعرضها تعيش صراعات وتفجرات طائلة .. ومن الطبيعى أنه بالقدر الذى نكون فيه مؤثرين فى الأحداث وفى المنطقة ، لابد وأن نكون كذلك – وبنفس القدر – متأثرين بالأحداث والصراعات التى تدور من حولنا .. فلسنا جزيرة معزولة فى مياه المحيط الهادى .

حوار .. بالعقل وليس بالعاطفة :

وإذا كان الصراع السياسى فى لبنان والذى أخذ شكل الصراع الطائفى قد تفجر – ١٩٧٥ – عقب أحداث صغيرة هنا وهناك .. فإن الواقع المرير الذى يعيشه لبنان حتى الآن ليدل على أن كل الطوائف الدينية ، والسياسية قد عانت من الصراع .

فى الصراع الطائفى أو الحرب الأهلية لا غالب ولا مغلوب ولكنه خراب ودمار على الكل .. وذلك يدعونا لأن نبذل كل الجهد ونتوادد ونرجح العقل والحكمة ونكبت بعض المشاعر .. وربما بعض ما يتصوره كل منا حقوقاً أو واجبات أو أهداف .. لكى نتجنب « لبننة مصر » ولو على الطريقة المصرية .

صحيح أن ظروف مصر تختلف تماماً عن ظروف لبنان .. فالمصريون فى الأساس مسالمون ويبتعدون عن العنف بقدر الإمكان .. وذلك على عكس أغلب شعب لبنان حيث قد تمرس هناك كل رجل وكل امرأة وربما كل طفل وكل شيخ .. تمرس على أن « يصوب » الطلقات

النارية من بندقية أو مدفع ومن ثم فإن مصر لن « تتلبنن » على الطريقة اللبنانية – حمداً لله – ولكن هذا لا يعنى أننا من السذاجة بحيث نردد ترديداً ميكانيكياً بأن ما حدث فى لبنان لا يمكن أن يحدث فى مصر .. كما لو كنا قد تحصنا بواسطة مصل اجتماعى خاص يمنع أمراض الغير من أن تصيبنا .. فنحن شعب مثل باقي الشعوب له مميزاته وله كذلك سلبياته .. والكل يدرس ويتفنن فى معرفة تكويننا النفسى لعله يخترق حصننا من خلالنا .

وللأمانة فإني كمصرى قبل أن أكون قبطياً .. أعتقد أنه لا توجد قضية أفضل أو أهم أو أكثر حيوية من قضية الوحدة بين الأقباط والمسلمين يمكن أن يجتمع عليها وحولها الغالبية الكبرى جداً من شعب مصر ..

وهنا أؤكد أن المؤامرات الخارجية لا تخلق المشكلة ولكنها تستفيد من شرخ قائم فتعمقه حتى ينهار الجدار ويتساقط على كل من فيه .. ولعلنى فى غنى عن أن أعدد الجهات التى من حولنا والتى ترغب فى تعميق الشرخ .. وبالتبعية فإننى فى غنى عن أن أعدد – قبل هذا – الدوافع التى قادت إلى شرخ مصر بفتنة بين الأقباط والمسلمين . ليس هذا لمجرد أن الطريق مزروع بالشوك .. ولكن لأننى أؤمن أنه أياً كانت الأسباب والمسببات فإن الوقت الحالى هو وقت البحث عن درء الصدع وتجاوز الأزمة .. وعندئذ سوف يكون فى مقدورنا جميعاً من منطلقات فكرية متعددة .. ومن تعميق السبل والقنوات الديمقراطية .. أو من جذب الأحزاب أو الهيئات أو التنظيمات المختلفة .. سيكون فى مقدورنا أن نبحث ونحلل بعد أن نكون قد تجاوزنا الحساسية فى المناقشة ورجحنا العقل والتمحص على العاطفة والانفعال .

* * *

الزمان : ظهر الأربعاء الماضى .

المكان : مكتب الدكتور يوسف إدريس بجريدة الأهرام .

كنت على موعد حدده لى الدكتور يوسف إدريس قبل سفره الأسبوع قبل الماضى .. وعندما دخلت مكتبه كان معه الزميل الإذاعى « عمر بطيشة » يسجل حلقة من برنامج جديد يعده ليذاع فى سهرات شهر رمضان المبارك .. البرنامج اسمه « آلة الزمن » وفى هذه « الآلة » يصطحب المذيع ضيفه في رحلة عبر الزمان ، وترك « عمر » للدكتور « يوسف » اختيار الأزمان .. فاختار فى البداية زمن إخناتون .. ثم عمر بن الخطاب .. ولما سأله المذيع لماذا ؟.. مضى د. يوسف يتحدث عن عدالة هذا الخليفة وعن سماحة الإسلام .. وعندما انتهى الحديث ربط الدكتور يوسف إدريس بين حديثه المسجل على شريط البرنامج عن سماحة الإسلام وعن الأحداث الأخيرة فى الزاوية الحمراء وقطع الحوار الدائر المخرج السينمائى سامى المعداوى .. جاء ليصطحب الدكتور يوسف إدريس ليأخذ اللقطات الأخيرة فى الفيلم التسجيلى الذى يعده عن حياة الطبيب الأديب .. وانضم معنا فى الحوار .. ومضت الساعات .. وقطع المخرج سامى المعداوى الحوار الدائر .. فالشمس تكاد تغرب واللقطات الباقية من الفيلم لابد أن تلتقط على ضوئها .. واستجبنا لمنطق رجل السينما ..

وقال لى د. يوسف إدريس ..

مازال للحوار بقية .. عندى كلمة وإليك حديث لابد أن أقوله .. تعال معنا وليستمر الحوار فى الطريق ..

وشغلت تعليمات المخرج السينمائى الدكتور يوسف إدريس عن الحديث .. ومضت الساعات وهو يسير فى حوارى وشوارع « بولاق » حيث عاش شبابه وعين الكاميرا لا تفارق تحركاته .

وفى شرفة منزل الدكتور يوسف إدريس المطلة على نيل العجوزة عاد د. يوسف للحديث معى وقد غاب قرص الشمس الذهبى وراء الأفق .. وبدأ النسيم يداعب سطح النيل الهادىء .

كلمة .. لصفوة الأقباط والمسلمين :

قال د. يوسف إدريس ..

هذا حديث إلى خلاصة الأقباط والمسلمين فى مصر وليس إلى جماهيرهم .. حديث إلى القيادات المستنيرة ..

قد تسألنى .. ولماذا لا يكون الحديث إلى الجماهير .. وبعضها يكتوى بنار الفتنة .. والبعض الآخر يغذى نارها ؟

أقول لك .. لأن الجماهير قد تركت إلى زمن طويل أطول مما يجب تؤمن بأفكار وآراء خاطئة وقد تشبعت بهذه الأفكار إلى درجة لا يصلح فى معالجتها أن يتوجه القائد المسلم بقوله إلى القبطى العادى ، أو أن يتوجه القائد القبطى بقوله إلى المسلم العادى .. فهذه مرحلة قد انتهت ولا نستطيع الرجوع إليها .. إنما الذى يمكن عمله الآن هو أن تلتقى خلاصة واعية من القيادتين الإسلامية والقبطية لنحاول أن نتفاهم على نوع من الوجود المشترك غير القابل للاشتعال أو الكسر أو التشابك .

وأعتقد أننى لا أذيع سراً إذ أقول أن هذه القيادات المستنيرة فى كلا الجانبين ليست بالكثرة التى نتصورها .. ويبدو أن العدوى قد امتدت من الجسد إلى الأمخاخ - فى كلا الطرفين - وأن ما حدث فى الزاوية الحمراء وفى الشرابية وفى غيرهما هو خير نموذج ليدلنا على أن العضلات والعظام والأطراف قد بدأت تفكر لنفسها مستغنية عن العقل .

إن الحديث عن الوحدة الوطنية أصبح حديثاً سخيفاً ممجوجاً لا معنى له .. ومثله مثل أى شعارات لا تنطبق على الواقع أصبح بلا فائدة .. لقد

بدأت عملية التعصب فى مصر ولا يمكن أن توقف بنداء الوحدة الوطنية وإنما هى توقف بعمل مشترك بين القيادات الإسلامية المستنيرة والقيادات المسيحية المستنيرة حرصاً على مصالح الطرفين وليس تجاهلاً لها اكتفاء بنداء الوحدة الوطنية ..

مطلوب منا بالقلم والبرجل والمسطرة والعقل أن نثبت للغالبية المسلمة أنها لا يمكن أن تستأصل أو تستأسد على الأقلية المسيحية لأنها ستكون عملية انتحار بالنسبة لها .. ومطلوب منا أيضاً أن نثبت للأقلية المسيحية أنها لا يمكن أن تعيش بعزلة أو بحالة خصام مع الأكثرية المسلمة .. نحن بشر لم يخلقنا الله لنحارب طوال أعمارنا وأعمار أحفادنا .. لقد خلقنا الله سبحانه وتعالى لنعيش ونتعايش ونتعاون ..

عودة .. إلى المنابع الأولى :

وأقول - كذلك - للقيادات الإسلامية .. أن الموقف التعصبى ضد إخواننا المسيحيين موقف غير إسلامى بالمرة .. بل أقول هو موقف كافر .. وألعن ويلعن - معى - الإسلام من يتخده ولنعد إلى التاريخ .. إلى الفترة التى كان يسافر فيها المظلوم القبطى لسيدنا عمر بن الخطاب فى صدر الدولة الإسلامية ليشكو له ظلم ابن عمرو بن العاص ، فيأمر الخليفة عمر رضى الله عنه بإقامة الحد على ابن عمرو بن العاص أخذاً بثأر ابن المواطن القبطى المصرى قائلاً : اضرب ابن الأكرمين .. يقصد ابن عمرو بن العاص لأنه استغل نفوذ أبيه وهو أحد كبار القواد المسلمين وسياسى صدر الإسلام الذين كان يمكن أن يغفر لهم خدمتهم للإسلام أخطاء أبنائهم .. لكن هذا كله لم يغفر لعمرو بن العاص خطأ ابنه فى نظر الحاكم المسلم العادل عمر بن الخطاب .

والإسلام قال فى حديث نبوى شريف « لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى » وبما أن الإسلام نفسه قد قال « إن الدين المعاملة » فمقياس

التقوى هى المعاملة .. فإذن لا فضل لمسلم على مسيحى إلا بالمعاملة الحسنة لسائر البشر .. وأعتقد أن من أول الداخلين « للنار » هم هؤلاء المسلمين الذين يظلمون غيرهم من البشر سواء كانوا يهوداً أو مسيحيين أو حتى ملحدين فالمحاسب الأول هو الله تعالى ولا محاسب غيره .

وأعتقد أننا مسيحيين ومسلمين فى حاجة إلى العودة إلى المنابع الأولى للإسلام والمسيحية .. وكما قلنا فى أمثلتنا للحكم الإسلامى نأخذ من الإنجيل ذلك القول العظيم « من ضربك على خدك الأيسر فأدر له الأيمن » لأن الإنجيل والمسيح جاء رسلا للمحبة بين البشر وليس رسل عنف وانتقام أو تعصب .. فإن أحداً لم يلق من العذاب مثلما لقى المسيحيون الأول ومع هذا فحين انقلبت الدولة الرومانية إلى دولة مسيحية لم تنتقم من الرومان الوثنيين ولا عذبتهم ولا جعلتهم طعاماً للأسود مثلما جعلوهم وإنما سامحتهم .. وبهذه السماحة انتشرت المسيحية واستشرقت وليس بمنطق العنف والانتقام ..

لنقيم مؤتمراً مشتركاً مكوناً من هذه القيادة .. نعود فيه أولاً كقيادات مسيحيين حقيقيين ومسلمين حقيقيين ثم بعد هذا نتناقش .. أما نحن الآن فلسنا مسيحيين حقيقيين ولا مسلمين حقيقيين .. نحن فى الحقيقة قد انقلبنا وثنيين نعبد إلهاً اسمه القوة .. وهو إله زائل .. كل ما سيخلفه لنا هو عذابات الثأر والبغضاء والدم المراق .

لنعترف أولاً أننا قد اختلفنا ونبحث جذور الخلاف لندرك كم كنا على خطأ قبل أن نتكلم عن الوحدة الوطنية المزعومة .. فالوحدة الوطنية هى نتيجة لمسيحى طيب ومسلم طيب ولا يمكن قيام وحدة وطنية بين مسلمين أشرار ومسيحيين أشرار .. إنما الوحدة الوطنية تقوم بين مسيحيين حقيقيين ومسلمين حقيقيين لأن أصل الدينين وتعاليم الدينين تكفى أيهما لصناعة المواطن الصالح الذى يؤمن فعلاً بالوحدة الوطنية .

أبداً .. ليست مشكلة دينية :

وانتقلنا بالحوار إلى الماضى القريب نحاول أن نصل إلى أصل الداء قبل أن يكتب الطبيب يوسف إدريس روشتة العلاج ..

قال د. يوسف إدريس ..

أعتقد أنه من المؤلم أن كثيراً ممن قاموا بهذا العمل الأخير المؤسف فى الزاوية الحمراء من الشباب .. وأذكر أننى منذ بضعة أعوام أعددت دراسة نشرت بالأهرام ونبهت فيها إلى هذا .. يومها قلت :

أعتقد أنه قد آن الأوان إلى « وقفة » مع أنفسنا .. فالمسألة قد دخلت فى صميم تكوين هذه الأمة .. عقلها ووجدانها .. وليس عقلها ، ووجدانها المتآلف المتصالح الراضى بما قسم ولكن عقلها ووجدانها الكامن المستعد للانطلاق إلى الغد والذى سيكون مسئولاً بطريقة أو بأخرى عنه .. مادام الأمر كذلك فقد آن لملف « الشباب » فى مصر أن يفتح وعلى أوسع مصراعيه .. فالمسألة ليست هينة .. وليس الخطر على بلادنا وأمتنا يأتى دائماً من الاستعمار والخارج .. أحياناً يتولد الخطأ والخطر والانهيار من داخلنا نحن وكنتيجة لموقفنا نحن .. وبالذات موقف الجيل الحالى الذى بيده الأمور والحل والربط من الشباب .

لنفرض أننى شاب فى العشرينات ملىء بالحماس والرغبة فى تغيير مجتمعى إلى ما هو أحسن .. لنفرض إننى مؤمن ومتدين ووطنى ومخلص ونقى نقاء البللور لم أتلوث بعد بكل ما تلوثت به الأجيال السابقة بحيث لا أستطيع أن أساوم أو ألجأ إلى الانحراف والسرقة والتعصب .. لنفرض أننى هذا الشاب فماذا أفعل ؟ هنا ومنذ ربع قرن من الزمان ملأنا مخ هذا الشاب بالمحظورات الفكرية والعقائدية فقلنا له ممنوع كذا وممنوع كيت .. وأنت لا تستطيع أن تفعل كذا وأنت لا يمكنك أن تفعل كيت .. كله ممنوعات .. كله محظورات ..

النتيجة إما أن أنكفىء على نفسى وأرفض كل هذا رفضاً باتاً وقاطعاً أيضاً بينى وبين نفسى .. وهذا فى حد ذاته مسألة تكاد تكون مستحيلة فمرحلة الشباب هى قمة « الغيرية » أى العمل من أجل الوطن أو إسعاد الغير وتغيير الغير بما يتفق مع آرائى ووجهة نظرى .. فى هذه الحالة والوعاء الشبابى ملىء بالبخار نتيجة للغليان اليومى ، والاستفزازات التى يقدمها مجتمع مضى عليه ربع قرن لعدم وجود حلول جذرية جادة لمشاكله .. هذا البخار الحبيس لا يمكن أن يظل حبيساً إلى أن يهدأ من تلقاء نفسه لابد أن يجد له متنفساً حتى لا يغلى صدره أو يجد متنفساً غير علنى وغير معقول .. أو يجد متنفساً سرياً يستغله ليمضى التطرف العنيف الذى يحفل به صدر ذلك الشاب .

من هنا فلا غرابة مطلقاً أن نجد بين كل يوم خبراً آخر عن انفجار شبابى .. عن حوادث مؤسفة وقعت هنا أو هناك .. وفى الحال طبعاً يتم القبض على الجناة .. وفى الحال طبعاً تتم محاكمتهم ويأخذون أحكاماً رادعة .. أى أن الدولة « بوليسياً » تقوم بدورها .. ولكن متى ؟.. حين تكون الخمائر قد عملت عملها .. والبخار قد وصل إلى أقصى ضغطه .. حين تكون الظروف والمناخ العام قد أفلح فى خلق الظواهر التى تثقل بالعبء على الجهاز البوليسى .. وعندئذ يكون فقط هو الحكم الرادع .. رغم أننا هنا لسنا أمام انحراف فردى .. نحن هنا أمام وباء مجتمعى أو انحراف جماعى فى حاجة إلى عملية أخرى تماماً بجوار القبض والمحاكمة والضبط والربط .

كلمة .. أخـــيرة :

الصدفة وحدها هى التى قادت لكل هذه الكلمات المنشورة على هذه الصفحة والأحداث هى التى فرضت موضوع الحوار ..

لم يكن غريباً أن تلتقى أفكار المهندس المفكر مع أفكار الطبيب الأديب .. لم يكن غريباً أن يتحد رأى د. ميلاد حنا القبطى مع رأى د. يوسف إدريس المسلم . كلاهما يدعيان للقاء بين الأخوة .

و« وطنى » التى حملت أمانة الكلمة سنوات وسنوات .. تطرح الفكرة والرأى إيماناً منها أنه الطريق الأمين من أجل مصر المحبة والسلام .

* * *

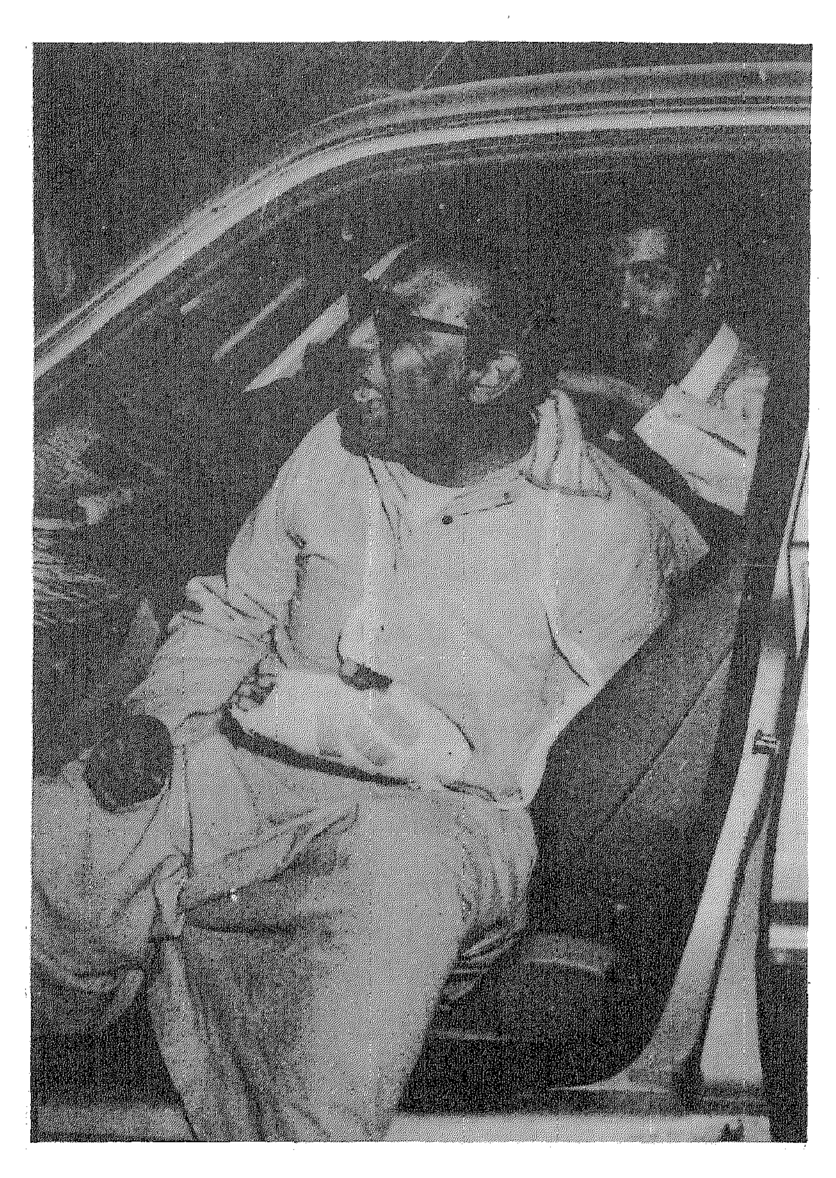
٤

الفصل الرابع

مقالات بعد أحداث سبتمبر ١٩٨١
(حقبة الثمانينات)
فى المسـألة الطـائفية

○ **ولا تدخلنا فى تجربة** .. جريدة « الأهالى » ٩ مايو ١٩٨٢
○ **أخذ الشر معاه وراح** .. جريدة « الأهالى » ١٤ مارس ١٩٨٤
○ **الكنيسة والدولة** .. جريدة « الأهالى » ١٨ أبريل ١٩٨٤
○ **« النمور » و « القرود »** .. جريدة « الأهالى » ١٣ مايو ١٩٨٧
○ **فيليب جلاب يدخل معركة « النمور » و « القرود »** .. جريدة « الأهالى » ٢٠ مايو ١٩٨٧
○ **فى المسألة الطائفية** .. جريدة « الأهرام » ٢٥ مايو ١٩٨٧
○ **حوار مع أقباط المهجر** .. جريدة « الأهرام » ٢٤ يناير ١٩٨٨





بعد مقابلة مع الرئيس مبارك وقرار الإفراج ، لحظة غضب من الألم ، فيدى مكسورة والنفس تتألم لأن باقى زملائى فى ملحق سجن طرة – يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٨١ – لحظة تاريخية لا تنسى . ابنى هانى يقود سيارتى التى سمح لها استثناءً بالوصول إلى باب السجن الداخلى .



الفصل الرابع

فى المسألة الطائفية

ولا تدخلنا فى تجربة(*)

لدى أقباط مصر صلاة يرددونها باستمرار تبدأ بجملة معروفة ، أبانا الذى في السموات ليقدس اسمك .. وتعرف عادة بالصلاة الربانية ولعلها تناظر آيات الفاتحة لدى المسلمين .

ومن بين الجُمَل المعروفة فى هذه الصلاة جملة تقول « ولا تدخلنا فى تجربة » تعبيراً عن رغبة الإنسان فى أن يدعو الله لكى لا تَجِدَّ ظروف تدفعه لارتكاب معصية .

ظللت منذ الطفولة أردد هذه الجملة يوماً بعد يوم سائلاً الله ألا يدخلنى فى تجربة .. وفى كل مرة كنت أسائل نفسى ما هى التجربة التى أتمنى من الله أن لا يدخلنى فيها .. واستمر هذا التساؤل مطروحاً فى نفسى الداخلية . إلى أن دخلت أنا وزملائى سجن التجربة فى المرج عندئذ .. وعندئذ فقط أدركت قيمة الدعاء أن لا يدخلنا الله فى تجربة .

فمنذ أن قبض علىّ فى الساعات الأولى ليوم ٣ سبتمبر ١٩٨١ وأنا أسترجع الخبرة التى مرت بى كشريط سينمائى .

وتبدأ قصتى مثل الآخرين بالقبض علىّ ثم إحساسى بأن البوليس

(★) جريدة الأهالى فى ٩ مايو ١٩٨٢ - يوميات العدد الأولى بعد التوقف فى حقبة نهاية عصر السادات .

يكرمنى فى موكب رسمى فأمامى سيارة ضخمة بها لاسلكى يعطى الأخبار ويتلقى الأوامر وخلفى سيارتان مدججتان بالسلاح .. وجلست فى سيارة صغيرة بينها بصحبة عدد من الضباط ، أخذوا يعتذرون ويتلاطفون حتى تصورت وكأننى من الحكام وأن الموكب هو احتفال رسمى لسفير يذهب إلى القصر الجمهورى ليقدم أوراق اعتماده !!

ما أن وصلت إلى الساحة الكبيرة أمام سجن الاستقبال فى طرة إلا وشعرت بالراحة والطمأنينة فقد شاهدت عديداً من الزملاء حتى اعتقدت أن مصر كلها قد قبض عليها ..

من التجمع كان محمد خليل وصابر بسيونى ومن خارج التجمع كان حلمى مراد وأحمد ناصر وغيرهم .. ناديت على حلمى مراد أن يتمهل لكى ندخل فى زنزانة واحدة وتصورت أن الدخول سيكون بأقدمية الوصول فقد كانت هذه هى المرة الأولى التى يتم فيها اعتقالى أو القبض: علىّ .. وهذا ما يسمونه فى السجون « بالكركى » أى أنه محدث أو مستجد ..

وبعد لحظات حضرت سيارة ضخمة من النوع القمىء الذى يشبه الصندوق المكتوم فيما عدا فتحات هزيلة مغطاة بالسلك المقوى وفى صمت اللحظات الرهيبة سمعت من يقول :

- الإيراد وصل يا أفندم .
- هل هم مسلمون أم أقباط .
- من الجماعات الإسلامية يا أفندم .
- خليهم ينزلوا .

وعندئذ شعرت بطعنة فى صدرى واختنقت الابتسامة على وجهى وأظلمت الدنيا أمامى أكثر من ظلامها المادى والمعنوى ..

شعرت وكأن مصر قد قطعت إلى اثنين .

أصبت بالدوار والغثيان .

لم يدم ذلك طويلاً فقد جاءنى الرد بحد السيف وأعلن صوت فى الميكروفون .

الدكتور ميلاد حنا لا يسمح له بالدخول .

حزنت وتوجست خيفة .. فقد تصورت أن زمالتى لإخوانى السياسيين الذين أعرفهم ستخفف علىّ الأيام الأولى فى السجن .

وفى لحظات كان الموكب الذى أحضرنى إلى طره . هو ذاته الذى أخذنى من طرف القاهرة الجنوبى هناك إلى طرفها الشمالى فى سجن المرج ..

أدرك الضباط المرافقون الأزمة التى أمر بها .. حاولوا التخفيف عنى بأن سجن المرج أفضل .. ولم أكن أعلم بأن المرج بها سجن أصلاًولكننى اكتشفت أن ضباط البوليس المكلفين بالقبض والاعتقال يتكلمون نفس لغتنا ويحملون نفس المشاعر والأحاسيس ويؤمنون بالوحدة الوطنية ويقاومون كل من يشق مصر إلى أقباط ومسلمين ... !!

ومع خيوط الفجر الأولى كنا ندخل سجن المرج .. وكان أول مشهد صدمنى هو تفتيش ملابس رجال الدين الأقباط بأن خلعوا زيهم الأسود الشهير للتأكد من أنه لا يحمل سلاحاً أو ممنوعات .

قادنى الصول « مأمون » إلى الداخل وقلت له إلى أين ؟

قال : إلى سجن التجربة .

فهمت فيما بعد أن سجن التجربة هذا هو لعتاة المجرمين يودع فيه من يحكم عليه بالإعدام أو بالأشغال الشاقة أو يكون فى حالة هياج وعصيان فيوكل « بسجن التجربة » للتأديب والتهذيب .

كنا نحبس داخل الزنزانة ليلاً ونهاراً ولا يسمح لنا بالخروج منها إلا لمدة ٣٠ دقيقة ، كنا نحسبها بالثانية منذ لحظة الخروج من الزنزانة لنفرك أعيننا من فرط الضوء ثم نسير حول سجن التجربة والتى بها سورها الخاص بها وفوق السور سلك كهربائى يمش كل من يفكر فى الهرب .

ولأن « التجربة » شديدة ولها قواعدها فلم يكن يسمح بالفسحة إلا لنزلاء كل زنزانة واحدة واحدة وفى أحسن الأحوال زنزانتين معاً .. ولذلك ظللنا لا نعرف بعضنا البعض إلا بالصوت دون الصورة لفترة ليست بالقليلة ..

عندما أفرج عنا وسألت زوجتى عما لديها من معلومات قالت :

لقد أفهمونى أنك كنت فى المرج فى الفيلا التى كان محبوساً بها الرئيس محمد نجيب وأنك تحب العمل فى الحديقة وتقضى أغلب وقتك فى تنسيق الزهور .

رفعت وجهى إلى السماء وصليت الصلاة الربانية « أبانا الذى فى السموات ليتقدس اسمك ليأت ملكوتك .. » ..

وعندما وصلت إلى آخر الصلاة ، لاحظت زوجتى أننى أرنم بحماس ملحوظ :

ولا تدخلنا فى تجربة لأن لك الملك والقوة والمجد إلى الأبد آمين .

* * *

أخذ الشر معاه وراح(*) :

هل نعود مرة أخرى إلى أيام السادات . تراكم الغضب سيقود الوطن إلى طريق مجهول ؟

الكل خائف .. الحاكم خائف .. المحكوم خائف .. الغنى خائف .. الفقير خائف .

هناك إحساس ما بالقلق .

القلق على المستقبل وكأنه بحر مظلم .

ترى هل هو الجو الذى يسبق الانتخابات والقلق من النتائج المجهولة.

ترى هل هو الإصرار من المشاكل على البقاء وأن الإنجاز لا يلاحق المشاكل فالغلاء يزداد بوحشية ويلتهم كل العلاوات . ومشكلة الإسكان رابضة حتى أصبحت كالأمراض المزمنة علينا أن نتعايش معها لأن الحكومة لم تسمع النصيحة ..!

ترى هل هو انعكاس لما يجرى حولنا فى المنطقة .. أخبار لبنان تثير الخوف والقلق .. تصاعد الحرب بين العراق وإيران يبعث على التفكير ، فاحتمالات التقسيم والصراع الطائفى فى العراق واردة .

عدت بالذاكرة إلى أيام زيارة السادات للقدس وما تلى ذلك حتى توقيع معاهدة كامب ديفيد .. الصراع السياسى يشتد بين كافة القوى الوطنية من جانب وبين السادات ومن ورائه حزبه الوطنى الذى أخرجه من قبعة ذات مساء . كان السادات يتصنع الشجاعة ويعطى الطمأنينة لنفسه بأن يخطب كل يوم فى قاعة مقفلة فى أى مكان ليقول أى كلام وكأنه يقول لنفسه أنا أتكلم فأنا موجود .

(*) جريدة الأهالى فى ١٤ مارس ١٩٨٤ .

وتتصاعد الأحداث ويعتدى على المفاعل الذرى فى العراق بعد يومين من مقابلة السادات لبيجين .... وتحتدم النفوس بالغضب .. ولكنها تكبت ولا يسمح لها بالانطلاق .

وتقع حادثة سقوط الهليكوبتر فى سيوة ... ويذهب ضحية الحادث خيرة قيادات جيش مصر الوطنى .. وتحتدم النفوس بالمشاعر المختلطة .. وتمتلأ الأفواه بالأقاويل المتضاربة .. ولا يسمح لها بالانطلاق .

وتتصاعد الأحداث فى المنيا وأسيوط وتسمع الهمس فى كل أذن وتنطلق أصوات شجاعة تنبه الحاكم من أن أحذر وحافظ على وحدة شعب مصر .. وتأتى أخبار الزاوية الحمراء ويبسط وزير الداخلية الأحداث ويسطحها ... وتحتدم المشاعر خوفاً على مصر ولا يسمح لها بالانطلاق .

وتتم انتخابات أعترف من قاموا بها أنها لم تكن نظيفة تماماً وزورت أوراق فى دوائر كثيرة .. وأجريت استفتاءات قاطعها الناس وتندروا قبل أن تجرى بأنها ذات « التسعات الثلاث » ٩٩,٩٪ .. وتحتدم مشاعر الناس بالسخرية والغضب ... ولا يسمح لها بالانطلاق .

ثم كانت قمة المأساة يوم أن ازدحمت سجون مصر بمن دافعوا عن وحدتها الوطنية بدعوى إثارة الفتنة الطائفية بينما الذين صعدوا الفتنة هم الحكام .. فلم يكن طبيعياً أن تتم كل هذه التعبئة للنفوس بالخوف والإذلال والسخط والإهانة دون أن ينفجر الإناء ..

وكان الانفجار يوم ٦ أكتوبر ..

أخذ الشر معاه ... راح واستراح وأراح شعب مصر كله حتى أولئك الذين اقتنعوا به للحظات .

التغيير من أعلى والتغيير بالناس ..

المشاعر المكبوتة من الخوف والقلق والغضب قد أفرغت ، وكان كل منا مشحوناً بالكهرباء وكاد يقتل ولكنه فى لحظة لمس السلك الأرضى فأفرغ الشحنة وكما يقول المهندسون أصبح الفولت صفراً !

ولكن الأغرب من ذلك أن السالب قد تحول إلى إيجابى وبسرعة تطلع الناس إلى مستقبل أفضل .

تجمع شعب مصر بعد أن تفرقوا ، استبشروا خيراً فى شخص الرئيس الجديد .

تصور البعض أن ملامحه تحمل بعض سمات عبد الناصر وكأنهم يرونه لأول مرة .

استمعوا إلى خطاباته الأولى فإذا بهم وكأنهم يسمعونه لأول مرة ويحمل تجديداً .

كلمات كنا قد نسيناها : محاربة الاستعمار - تدعيم دول عدم الانحياز - محاربة الفساد - احتياجات الطبقات الكادحة - رفع المعاناة عن الشعب - تدعيم القطاع العام - الانفتاح الإنتاجى - الاعتزاز بكل ما هو مصرى .

هذه العبارات والشعارات كان مجرد التقول بها أو التفكير فيها كافياً بأن يقدم صاحبها للمحاكمة فقد صدر قانون خاص بالمحاكمة السياسية للوطنية واسمه - ياللعيب - قانون العيب !

طالبت الجماهير بالتغيير وأصبح مطلباً جماهيرياً يصعب تحاشيه .

قدم كل منا تصوره عن التغيير .. واختلف الناس فى مفهوم التغيير .

وانتظر الناس التغيير .. من أعلى .

ولكن التغيير لم ينتظره الناس لم يأت ولن يأتى من أعلى ولماذا يأتى من أعلى ؟

لقد جربنا التغيير من أعلى ... وأحدث عبد الناصر تغييرات وتغييرات : فى البنية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر ، فى علاقات القوى على الساحة العربية ، تغيرت خريطة أفريقيا ودول العالم الثالث ... ولكنه كان .. فى الأغلب الأعم .. تغيير من أعلى ... لذلك حدث تغيير مضاد عندما اختفى عبد الناصر ...

التغيير الباقى هو التغيير الذى يصنعه الناس ... من القاع ، من طموحات وآمال وآلام البشر وبرغبتهم .

حدثت أمور وأمور .

حوكم بعض قمم الفساد وامتلأت الصحف بأخبار المحاكمات وتصورناها حملة شاملة لتطهير مصر من أس الفساد فإذا بالمحاكمات تبتلع الأغصان دون الجذور .

ظهرت أحزاب جديدة ، ولكن أحزاباً كان قيامها واجباً حجب حقها فى الوجود ، وعادت صحف كانت قد حجبت وارتاحت بعض النفوس وصور المخادعون أن هذا هو التغيير .. تغيير الورق المطبوع ولكن الناس تطلعت لتغيير الواقع الملموس ، حلول للغلاء والكساء والإسكان .

أقر مشروع لقانون انتخابات جديدة معروف فى الدول الديمقراطية ويسمونه بالقوائم النسبية ، واستبشر الناس أننا سنتمتع مثل باقى البشر المتقدم بالديمقراطية التى تؤدى إلى الاستقرار وإذ بمواد القانون ملغمة بنصوص خبيثة شريرة ، أفرغت الديمقراطية من مضمونها الحقيقى .

وتصبح انتخابات مجلس الشورى وفق نظام أجمع الشعب على رفضه حتى امتنعت الأحزاب عن المشاركة فيها ولم تسأل الحكومة ،

فامتنع الشعب عن المشاركة فى الانتخابات ولم تسأل الحكومة وافتتحت دورات مجلس الشورى وأقسموا اليمين ويتململ الناس فى بيوتهم وهم يرون جلسات المجلس فى التليفزيون كل أسبوع كمسلسل ممل كئيب يعبر عن شكل بلا مضمون أو روح .

وحذرت أصوات كثيرة من بشاعة طريقة الانتخابات بالقوائم المطلقة بالنسبة للمجالس المحلية والمحافظات .. وضربت الحكومة بكل هذا الكلام عرض الحائط .. وتمت الانتخابات دون الانتخابات .. كل شيء تم فى صمت ... فى الكواليس .. القوائم مطبوخة وبايخة وبدلاً من أن تصبح المجالس الشعبية رقيبة على أجهزة التنفيذ إذ بأجهزة الإدارة وهى التي ترشح المجالس التى لم تصبح شعبية وماتت الديمقراطية والرقابة معاً .. فى الريف والمحافظات .. وتقارير الداخلية تؤكد : كل شيء هادىء فى الأقاليم .. لقد فوتنا الفرصة على المعارضة . كله تمام .. ولكنهم لم يعوا أن النفوس تشحن من جديد .

التمس الناس العذر للرئيس وقالوا أنه محاصر بقوى رجعية عاتية وهو يناور ويحاور معها ولذلك فإنه قد ينتهز فرصة الانتخابات لكى يكون التغيير من خلال صناديق الانتخابات وبرغبة وإلحاح من الشعب .. وقد رحبنا جميعاً بالتصريحات التى أكدها الرئيس ورددها وكررها وزير الداخلية بأن الانتخابات القادمة ستكون نزيهة ونظيفة .. وقدموا عربوناً فى محرم بك وانتزع أبو العز الحريرى المقعد النيابى من الأسد .

ودار الحوار بين متفائل يرى التغيير قادماً وبين متشائم لايجد فى التصريحات ما يعطى الضمانات وقديماً قالوا : لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين فتصريحات مصطفى خليل والنبوى إسماعيل عام ١٩٧٩ عن طهارة الانتخابات وحيدتها لا تزال محفورة فى الأذهان .

ومن هنا اجتمع رؤساء الأحزاب الثلاثة .. التجمع والعمل

والاحرار .. ورفعوا فى يناير ١٩٨٣ رسالة لرئيس الجمهورية تتضمن ما يرونه حداً أدنى من الضمانات لنقاء وحيدة الانتخابات ... وقد أقر وزير الداخلية بأن أغلبها مطالب منطقية ... ولكنه سيرفع الأمر فيها لسلطات أعلى ... وللآن لم تصدر بهذه المطالب قرارات ... والناس هادئة ولكنها تترقب وتفكر وتشحن من جديد .

وحدثت أمور وأمور . إذ تقدمت أحزاب بطلبات وصارعت أحزاب فى المحافل القضائية وكانت النتيجة هى ظهور حزب الوفد والأمة ورفض طلبات حزب العدل وحزب الناصريين .. واعتبر الناس أن الأمور ليست طليقة كما كانوا يتصورون .. المسائل محكومة ومدروسة ومتقنة من أعلى .. لك أن تلعب كما تريد .. ولكن فى حدود مرسومة لا يحق لك أن تخرج عنها ... ويتساءل الناس هل سنعود مرة أخرى تدريجياً إلى أيام السادات ؟

المناخ يتغير ... الخوف يعود وربما يسود ... القلق يتزايد .

وكانت النقطة الحاسمة يوم أن أعلن وزير الاعلام عن أن الرئيس متمسك برئاسة الحزب الوطنى وأنه سينزل للأقاليم ليدعو له ..

كانت كل أحزاب المعارضة قد طالبت بأن يتخلى رئيس الجمهورية عن موقعه الحزبى .. ولسنا فى ذلك نطالب بالعجب فالدكتور مصطفى خليل ذاته يتفق على أننا طبقاً للدستور المصرى نعيش نظاماً سياسياً أشبه بالجمهورية الخامسة الفرنسية وهو نظام رئاسى « راجع جريدة الأحرار يوم ١٩٨٤/٢/٢٠» .

لماذا إذن لانأخذ بنفس النظام الفرنسى حيث تخلى شارل ديجول وجيسكار دىستان وفرانسوا ميتران - على اختلاف مشاربهم وأحزابهم - عن نشاطهم الحزبى وجمدوا جميعاً عضويتهم فى أحزابهم طوال مدة شغلهم لكرسى الرئاسة ..

ساد أحزاب المعارضة كلهاجو من الامتعاض والاستنكار والإحباط وكادوا أن يقرروا الامتناع عن دخول انتخابات مجلس الشعب فى هذا المناخ الجديد ، وطبيعى أن يتولد لدى أحزاب المعارضة الخوف والتوتر .

ولكن الملفت للنظر هو أن عدوى التوتر والقلق قد انتقلت إلى الحزب الحاكم نفسه ... عبىء الوزراء وكبار الموظفين فى الدولة للمرور على المحافظات واتخاذ القرارات - بعضها غير مدروس - على الطبيعة . إرضاء للجماهير وكسباً للأصوات .

ورغم ذلك فهناك من يردد أنه لو تخلى رئيس الجمهورية عن الحزب الوطنى فإن أجهزة الإدارة قد تقف على الحياد .. وفى لحظة تحول عظيم سيسقط الحزب وينهار حتى قال بعض اللاذعين بأنه لن يحصل على الـ ٨٪ والتى وضعها لطرد - آخرين - من الساحة وقديماً قالوا : من حفر حفرة لأخيه وقع فيها ... ولنا فى ذلك سوابق فى أن عصمت السادات كان من أوائل من حكم عليهم من خلال قانون العيب والذى ابتكره السادات ليحاكم به خصومه السياسيين ..

ومن هنا حتى يوم الانتخابات ستسمع أخبار وتنبؤات لنتائج الانتخابات كالبورصة ... فى الارتفاع والانخفاض :

- شرط الـ ٨٪ وضع لكى تستبعد الحكومة أحزاب بعينها .

- الخطة الكبيرة هى فى أن يحكم مصر حزبان يمينيان مثلما تحكم أمريكا بالجمهوريين والديمقراطيين والفروق بينهما طفيفة .

- أن تحالف اليسار العريض والممثل فى التجمع والعمل والناصريين هو المخرج للأزمة فى مصر وهو البديل ولابد له من التعاون بطريقة أو بأخرى .

- إن الحزب الوطنى يشيع بأنه لو لم يحصل على أغلبية - أكثر

من ٥٠٪ - فإن أموراً كبيرة ستحدث .. ويحسن للمعارضة - عن طواعية وبذكاء وفى هدوء - أن يعودوا ويفهموا أبعاد اللعبة الكبيرة فى المنطقة .

- بعض الأحزاب ليس فى قدرتها أن تجد من يملأ القوائم فى كافة الدوائر والمحافظات ولذا يتساقط الأعضاء الطموحون الذين اكتسبوا تواجدهم السياسى من عضوية مجلس الشعب وحدها . !
وهكذا نتحول تدريجياً إلى مجتمع يحكمه الخوف .

إننى قلق - رغم تفاؤلى الطبيعى- وأشعر أننا فى نقطة تحول خطيرة إما أن تجرى الانتخابات طليقة نظيفة ونلغى فقرات مدسوسة فى القانون ويتولد عن ذلك برلمان حر متوازن تمثل فيه كافة القوى الوطنية ويكون سنداً للحكومة - أى حكومة - وعندئذ فمصر إلى استقرار رغم كل اللهيب والجحيم من حولنا ..

وأما أن تركب حكومة الحزب الوطنى رأسها وتتوهم أنها تمثل الأغلبية وتضغط لإزاحة أحزاب عن الساحة وترسم خريطة سياسية مريحة لها ولأصدقائها فى المنطقة .. عندئذ سيتراكم الغضب ويقود إلى طريق مجهول .. ليس بالضرورة طريق ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ولا طريق مأساة أكتوبر ١٩٨١ ولكنه على أى حال طريق مأساوى لن يوفر الاستقرار ولا السلام .. والسلام .

* * *

الكنيسة والدولة

بين النظرية الأمنية .. والمنظور السياسى(★)

الحديث الشهير الذى كتبه مكرم محمد أحمد تعبيراً مقتضباً عن لقاءاته الثلاثة مع البابا شنودة والمنشور بمجلة المصور (٣٠ مارس ١٩٨٤) .. فتح قضية حساسة وهامة إذ ذكر - من خلال سرده الشيق - عبارة « العلاقة بين الكنيسة والدولة » مرات عديدة متكررة ومن ثم أصبح « الأمر المحرم » واجب المعالجة فى رفق .

وكل من الدولة والكنيسة من أقدم المؤسسات و« الكيانات » المعروفة عبر تاريخنا الطويل ، إن لم تكن - هما معاً - أقدمهما بالفعل . فكيان الدولة قائم منذ عهد الملك مينا مع مطلع تاريخ الفراعنة المكتوب ووقت أن كانت أوروبا كلها فى ظلمة أو تحت الثلوج ، أما الكنيسة القبطية فى مصر فهى من أقدم كنائس العالم إن لم تكن أقدمها بالفعل ويمتد تاريخها إلى ١٩ قرناً من الزمان .

صحيح أنه كانت هناك مراحل ضعف ووهن فى أى منهما أو فى كليهما عبر القرون والأزمان .. ولكن أمكن لكل من الدولة والكنيسة أن تستمر حتى وصلنا إلى العصور الحديثة مع مطلع القرن العشرين .

وإذا تجاوزنا المشاكل الطائفية قبيل الحرب العالمية الأولى ، لوجدنا أن الثورة الوطنية عام ١٩١٩ قد صهرت المصريين جميعاً - أقباطاً ومسلمين - فى سبيكة واحدة تحارب الاستعمار ، ومن خلال الحركة الشعبية تم التوصل إلى كيان « دولة وطنية » عاشت فى سلام مع « الكنيسة » واختفت الروح الطائفية فى كافة فئات الشعب .

وفى الفترة من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ كانت العلاقة بين الدولة

(★) جريدة الأهالى ١٨ أبريل ١٩٨٤ .

والكنيسة مثل الماجناكارتا أى الدستور البريطانى الممارس ، علاقة غير مكتوبة يسودها الود والوئام .

وفى عهد الزعيم عبد الناصر تضافرت جهود المصريين جميعاً لإنجاز التحول الاجتماعى الهائل ومن أجل بناء صناعة وطنية وإنشاء السد العالى وما أشبه وفى ذات الوقت « أمم » العمل السياسى لكل من المسلمين والأقباط على حد سواء ومن ثم لم تتجاوز « الكنيسة » عملها الدينى وسادت روح « العدالة الاجتماعية » كل شعب مصر ولذلك مرت تلك الحقبة دون شيء ملحوظ من الفتنة أو التعصب .

ولابد لى هنا من أن أشير إلى أن العلاقة الطيبة والتى كانت معروفة فى تلك الحقبة بين الرئيس عبد الناصر والبابا كيرلس السادس كانت كفيلة بأن تزيل أى غبار قد يثور من واقعة أية مشكلة هنا أو هناك .

وشاء القدر أن يكون رحيلهما فى وقت متزامن .

وسوف يسجل التاريخ - رغبنا أم أبينا - أن فترة السبعينات كانت حقبة اضطراب سياسى عاصف فى كثير من المجالات وكان أبرز ملامحها هو أعاصير هوجاء من الفتنة كانت موضع استياء كل المصريين .

وفى هذه الفترة اختلطت الأوراق السياسية وتغير اتجاه الريح من « اليسار » إلى « اليمين » واستغلت كافة الأسلحة فى « تصعيد » و « إنماء » القوى الدينية فى محاولة لافتعال معركة وهمية بين « الدين » و « اليسار » .

وفى هذه الحقبة اختلطت أيضاً القضايا الموضوعية مع التضخم الذاتى .. فرئيس الدولة لم يكن يقبل أى « كيان » آخر « يناقض » أو حتى « يناقش » الدولة حتى اعتبر الخلاف معه فى الرأى « هجوم » أو « تطاول » على « مصر » !.

وعقب أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ واهتزاز « النظام » اتخذت خطوات « لا ديمقراطية » وضحت فى الهجوم والاستيلاء على « النقابات المهنية » وضمور دور القضاء فى حل المنازعات السياسية وامتد ذلك حتى شمل « مجلس الشعب » .

وفرض على « الكنيسة » أن تتجاوز اختصاصاتها « غير المكتوبة » وأن تتبنى وتدافع وتفاوض حول قضايا كان المفروض أن تجد من خلال قنوات شرعية أخرى مجالاً لحلها واضطرت « الكنيسة » لأن « تتصدى » لهذه المشاكل فبدى وكأنها « تتصدى للدولة » ..

وانتهى الأمر من « الخصام » إلى « الصدام » .

وهنا لابد من « تأصيل نظرى » للوصول إلى قانون عام يحكم العلاقات بين المؤسسات والكيانات وكافة القوى والأجهزة .. ليس فى مصر فحسب وإنما هو تعبير عن خبرة الشعوب والكتل البشرية فى كل موقع على ظهر الأرض طالما هناك تجمعات بشرية لها مقومات ورغبات وتطلعات وانتماءات .

إن أى تناقض فى أى مجتمع فى أى موقع لابد « للدولة » من أن تقيم له مسرحاً طبيعياً ليعبر عن نفسه فيظهر « التناقض » وتنفك « الأزمة » ويتم « الصراع » سلمياً فيتطور المجتمع ويكتشف « تناقضات جديدة » عليه أن يحلها سلمياً .. وهكذا .

ولكن إذا أهمل المجتمع التناقض أصلاً أو أغمض الطرف عنه وتجاهله فإن ذلك لا يلغى الصراع ولكنه يخفيه ، فلا تلبث أن تتراكم التناقضات وتؤدى فى النهاية إلى انفجارات .. ولعل ذلك هو الفرق المبدئى بين الطريق الثورى ، و« الطريق الإصلاحى » .

وما الانتخابات والحوار بين الأحزاب بهدف الوصول إلى ساحات البرلمان أو التجمع فى شكل نقابات لها حق المفاوضة والتحكيم ،

وما ساحات القضاء بكافة صورها ، إلا مجالات طبيعية « شرعية » ليأخذ فيها الصراع مكانه دون « التفجرات » أو « العنف » أو « الحروب » التى تقود غالباً إلى دروب مجهولة .

وإذا عدنا إلى حدة « الأزمة » بين الدولة والكنيسة والتى تجسدت فى خطاب السادات فى مجلس الشعب يوم ١٤ مايو ١٩٨٠ فقد حاول فيه « شق مصر » (فكان قصاص السماء ومن ثم شعرنا جميعاً بعده بأن مصر عادت إلى ما كانت عليه من صفاء فاسترجع الشعب المصرى شعار أنه « أخذ الشر وراح » ..!) .

ولم يسمح السادات - فى حد تضخيمه لذاته - لمفكرى مصر أن يرشدوه إلى الطريق « الشرعى » السوى بخلق قنوات طبيعية لتحديد العلاقة بين الكنيسة والدولة . ولكنه لجأ إلى أسلوب « الشرطى » اقتداء بشاه إيران وأحال الموضوع من عمل فكرى شرعى تشريعي إلى أساليب أمنية وتولت « السلطات » أو « الأجهزة » القضية وأحيلت إلى « الكواليس » لتعالج من خلال « التقارير » وتحركها أشخاص « خرافية » حتى لتبدوا وكأنها « وهمية » ، نسمع أسماءها ولا نعرف وجوهها ولا فكرها .. !!

والتفكير الأمنى غالباً ما يتجه إلى التفسير الذاتى للحركة ويبعد عن التحليل الموضوعى والسياسى ومن ثم فإنك كثيراً ما كنت تسمع بأن أساس الصراع وسبب « الداء » هو خلاف شخصى نشأ بين الرئيس السادات والبابا شنوده .. كما لو أن « الفكر السياسى » قد تحول إلى « التحليل النفسى » .

من أجل كل هذا فإننى أدعو « الأجهزة الأمنية » - بطواعية وتقدير سليم للأمور - لأن تأخذ « خطوة إلى الخلف » لتترك مجال المبادرة فى الحقبة القادمة للحلول السياسية خصوصاً وأن المناخ الديمقراطى والذى

لابد أن يصاحب فترات الانتخابات لهو الوقت المناسب لفتح الحوار حول « العلاقة بين الكنيسة والدولة » دون أن يثير ذلك حساسيات خطرة .. !!

وهنا لابد لى من أن أوضح ما لابد أن يكون واضحاً من أن هناك فارق بين شئون واختصاصات الكنيسة وبين ما يخص الشعب القبطى . فالكنيسة مؤسسة دينية مسئولة عن الكنائس والعبادات والرعاية الروحية والدينية للشعب القبطى فى حقه الطبيعى فى ممارساته الدينية والروحية وفق تقاليده وطقوسه .

أما الشعب القبطى كمواطنين فهم جزء أصيل من شعب مصر ينتمون إلى أرضه وترابه ولهم نفس نسيجه وتراثه وتركيبته النفسية والعرقية ومن ثم فلكل قبطى ما لكل مسلم ، فهم مصريون سواء بسواء وعلى الكل نفس الواجبات والمسئوليات .

فالعامل أو الفلاح أو الموظف أو المثقف المصرى مسلماً كان أم قبطياً – يناضل من أجل نفس الأهداف وله نفس التطلعات من حقه فى أجر عادل يتفق مع جهده ومن ثم فهم غالباً ما يتجهون نحو اليسار بمفهومه العريض .

ومن الطبيعى أن الرأسمالى الطفيلى – مسلماً كان أم قبطياً – سوف يحاول ما أمكن أن يقاوم كل تشريع يحقق العدالة الاجتماعية وفى الغالب ما يتجه إلى اليمين المتطرف ويتوهم أن كل إصلاح هو اتجاه نحو اليسار .

وإذا عدنا لمناقشة اختصاصات « الكنيسة » فأظنه طبيعى ومنطقى فى أن يكون أولى اهتماماتها الأساسية هو كل ما يتعلق بالكنائس والأديرة قديمها وحديثها على حد سواء .

ومن غير المعقول أن تظل حقوق بناء الكنائس أو ترميمها خاضعة لما يسمى « الخط الهمايونى » وهو تشريع صدر وقت أن كانت مصر ولاية عثمانية !

فالقانون إذن يحتاج إلى إعادة نظر شاملة لأنه متخلف عن العصر ولا يلبى المتغيرات الاجتماعية وعلاقات القوى وحقوق الإنسان وغير ذلك من أمور تغيرت فى بحر قرن من الزمان .

وليأذن لى أصدقائى وأبائى الأساقفة فى أن أشرك معى شعب مصر كله لطرح علاقات القوى داخل « الكنيسة » فهى تؤثر على علاقاتها مع « الدولة »، هناك البابا كرمز للقيادة الدينية ، وحوله - ديمقراطياً - المجمع المقدس والمجلس الأكليركى من رجال الأكليروس وفى الجانب المقابل مجالس من المدنيين ممثلة فى « المجلس الملى » وهيئة الأوقاف ولجان الكنائس وكلها تعبر عن مناخ ديمقراطى وشعبى كان يمثل مشاركة شعبية تعتز بها الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وتتباهى بديمقراطيتها الداخلية بين كنائس العالم .. ولكن يبدو أننا فى هذا الأمر لم نعد كما كنا فى عصور وسطى وأصبح الأمر ماساً لتحديد العلاقات واللوائح بين كل هذه التنظيمات وربما احتاج الأمر إلى إعادة تنسيق « البيت من الداخل » ليكون أكثر ديمقراطية وأكثر تحديداً فى الاختصاصات .

أما مسائل الأحوال الشخصية وقوانين المواريث والبنوة وغيرها فكلها أمور قد وضحت واستقرت مع الوقت وأصبحت التشريعات والسوابق والأحكام فيها مفصلة ومحددة وليست موضع خلاف ، وإذا كان هناك ما يدعو للتغيير بهدف التطوير لملاحقة المتغيرات والضرورات الاجتماعية فلذلك قنواته الشرعية القائمة والتى لا بد أن تتأثر بالمناخ الديمقراطى العام السائد .

وإذا كان هناك من خلاصة ، فإننى أدعو - كما هو الحال فى أى دولة متقدمة ديمقراطياً - لأن تشكل « لجنة من الحكماء » من مفكرى مصر - وبلادنا غنية والحمد لله بهم - تستمع وتدرس وتناقش وفى « هدوء » تقدم مقترحات لتقنين العلاقة بين الكنيسة والدولة حتى نجنب بلادنا ومصرنا من كل سوء .. حماها الله .

« النمور » و « القرود »(★)

كان المفروض أن يفتح الحوار حول ظاهرة الإسلام السياسى وأثر ذلك على اليسار منذ أن بدأ السادات مسيرته اليمينية بشكل سافر عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما صاحب ذلك من تدعيم وتمويل للجماعات الإسلامية فى الجامعات كبديل للتيارين الناصرى واليسارى واللذين كانا يسيطران على اتحادات الجامعات فى تلك الحقبة ، إلى أن انتهى بنا الأمر لأن تكون القوة الرئيسية السياسية المعارضة فى البرلمان هى الإخوان المسلمون وإلى اختفاء كل رموز اليسار تماماً من مجلس الشعب وأصبح مجلس « يمينى مع يمينى » .

وأثناء المعركة الانتخابية الأخيرة ، دعيت لمؤتمرات انتخابية كثيرة وكان الجمهور يثير هذا التساؤل : كيف وصل بنا الحال إلى ما وصلنا إليه ؟

ولحساسية الموضوع ولتوتر الأعصاب كنت أقص عليهم القصة التالية والتى لا تخلو من طرافة ولها ما لها من دلالات :

إستدعيت فى شتاء عام ١٩٦٩ إلى السودان للمساهمة كمهندس استشارى فى مشاريع مكافحة العطش فى مناطق كردفان ودارفور فى شرق السودان ... حيث يعانى الرعاه الرحل من عدم وجود مياه تكفى لشربهم هم وماشيتهم من أشهر مارس حتى يونيو ولذلك يقطعون رحلة طويلة إلى الجنوب لكى يشربوا من بحر الغزال ثم يعودوا مرة أخرى إلى قراهم – والتى يسمونها بالحلة – وذلك قبل هطول الأمطار فى شهر يوليو وما بعدها فيعودوا إلى قراهم مرة أخرى .

(★) جريدة الأهالى ١٣ مايو ١٩٨٧ – مقال لم يدرك روحه الفكاهية كثيرون وأساءوا التقدير .

ومررت بإحدى هذه الحلالى (جمع حلة) ووجدتها خالية من البشر فرغبت أن أستعرض معلوماتى وقلت : وهل تركها أهلها بحثاً وراء الماء فى رحلتهم إلى الجنوب ، ابتسم زملائى وقالوا : لا لهذه الحلة قصة يعرفها أهل المنطقة .

ثم رووا لى كيف أن أهالى هذه الحلة بالذات كانوا يعيشون فى سلام إلى أن لاحظوا أن أحد النمور قد التهم ذراع فتاة فهبوا وقتلوا هذا النمر وبعد أيام تكرر حادث مماثل فقتلوا نمراً آخر .

وأخيراً تفتقت قريحة أحد الرعاه السذج عن اقتراح بأن يقتلوا كل النمور فى المنطقة ليستريحوا من عدوانهم .. وكان أن تحققت رغبتهم فعدد النمور فى المنطقة قليل على أى حال ، وتم التخلص منهم فاستراحوا ولكن إلى حين ، لأنهم لم يدركوا أن القضاء على النمور سيؤدى إلى خلل آخر كانت الطبيعة قد أوجدته بين النمور والقرود .

وباختفاء النمور تناسل القرود بكثرة زائدة ، لم يجد حيالها أى قتل أو إبادة من الأهالى واستمرت الزيادة الرهيبة فى عدد القردة حتى سادوا الحلة ، ولأن بيوت الحلة من الطوب اللبن وهى مجموعة قطاطى (جمع قطية) وهو البيت المكون من غرفة واحدة وسقفه من أعشاب الغاب وعلى شكل مخروط ، لذلك هجم القردة على البيوت ودخلوها ليعتدوا على أهلها ونسائها بكافة أنواع العدوان !!

حاول الأهالى قتل ما استطاعوا من القرود ولكن دون طائل وأخيراً لم يكن من سبيل إلا هجرة أهل القرية بأكملها وتركها للقرود .

إن الحملات المعادية التى وجهتها كافة وسائل الاعلام المصرى إلى حزب التجمع واتهامه بالإلحاد والشيوعية وما إلى ذلك ، قد أدت وساهمت فى النتيجة التى وصلنا إليها وسوف يكون كل الذين تصدروا هذه الحملات بوعى وذكاء هم أول ضحايا القردة .

وإذا تركنا ألوان التشبيهات والاستعارات فالمؤكد أن التحدى الحقيقى الذى يواجه حزب التجمع فى الحقبة القادمة هو ابتكار أساليب عمل جديدة تدفع كافة القوى الاشتراكية للانضمام تحت لوائه بأن يتسع برنامجه لعمل كافة ألوان الطيف اليسارى إبتداءًا من الماركسيين مروراً بالناصريين والليبراليين وصولاً إلى الاشتراكيين الديمقراطيين ، ففى اللحظات الحرجة من تاريخ الأمم لابد من توحيد الصفوف وإنشاء الجبهات ، والرأى عندى هو أننا فى مصر الآن قد أصبحنا فى مفترق الطرق وبحيث يدور الصراع الرئيسى حول إمكانية استمرار الحكم المدنى بصوره المختلفة أم تسليمه إلى حكومة دينية تدخل هى ذاتها فى صراع فقهى دموى لا يعلم إلا الله مداه .

وفى هذا الأمر فإن الجبهة المقترحة تتكون من عديد من القوى المتحضرة بما فيها المرأة والتى تعتبر صالحة مصلحة فى المحافظة على مكاسبها الاقتصادية والسياسية والإنسانية والحضارية بدلاً من عودتها إلى الحجاب والبيت فضلاً عن القوى الليبرالية والمتعقلة وهى كثيرة وهائلة فى المجتمع المصرى ولها تراثها فى حزب الوفد وغيره ، ومن الطبيعى أن يشارك مع كل هؤلاء كافة قوى اليسار .

* * *

عن النمور والقردة .. و« الذميين »(★) !

غضب صديق عزيز من « الإخوان المسلمين » لأن الدكتور ميلاد حنا شبه اليساريين والناصريين والتيارات الدينية المتطرفة بالنمور والقردة . وقال ما معناه أن الحكومة وأجهزتها لعبت دوراً أساسياً

(★) تعليق أ. فيليب جلاب فى الأهالى ٨٧/٥/٢٠ عن موضوع « النمور والقرود » والذى كان قد نشر فى الأهالى فى ٨٧/٥/١٣ - وأثار حواراً كبيراً.

فى القضاء على « النمور » فتكاثرت « القردة » وأحالت حياة الناس والحكومة إلى جحيم !

والتشبيه لا يؤدى إلى المعنى الحرفى بأن هذا « قرد » أو ذاك « نمر » بقدر ما يؤدى إلى تقريب المعنى المقصود إلى الأذهان ، وهو أن الحكومة استجارت من النمور والقرود أو من « الرمضاء بالنار » ، ورغم كراهيتها لكل فصائل « الحيوانات » السياسية ، فأحدثت خللاً يقرب من إهدار قوانين الطبيعة . وتجاهلت ربما عن غير عمد أو تدبر المبدأ الاسمى وهو « دفع الناس بعضهم ببعض » وفقاً لأصول وقواعد ودون أن تجنح لتغلب طرفاً على آخر بقوة السلاح والمال وأجهزة الدولة .

ومع ذلك فلا اليساريون والناصريون فى مصر من فصيلة « النمور » ، ولا التيارات التى تغالى فى فهم أحكام الدين من فصيلة « القرود » . وما يجرى على الساحة السياسية المصرية أو العربية منذ فترة ومن جانب كل الأطراف التى تقتتل فى وحشية تصطرع دون احترام حتى لقانون الغابة يعلى من قيمة كل فصائل الحيوان على حساب الإنسان .

لكن هناك حساسية مفرطة لدى بعض إخواننا فى التيارات التى ترفع شعار الدين إذا ما تخيلوا أن أحداً يمكن أن يمسهم من قريب أو بعيد .

أما هم فمن حقهم أن يمسوا من شاءوا وقت أن يشاءوا ، إلى درجة اتهام خصومهم بالكفر والإلحاد . والسبب هو إصرارهم بأن الدين يعرف بهم بدل أن يعرفوا هم بالدين !

وليس صحيحاً أن من يتهمون خصومهم السياسيين بالكفر والإلحاد هم مجرد مجموعة أو مجموعات من الشباب النزق المضلل الذى لا يعرف شيئاً عن جوهر الدين . فقد اتهم فضيلة المرشد العام للإخوان

المسلمين (زعيم تيار «الاعتدال») مئات الألوف ممن يعتقد أنهم خصومه السياسيين بالإلحاد !

وعندما طالبناه بأن يعتذر أو يقدم الدليل على هذا الاتهام الخطير ، فنعتذر نحن فى هذه الحالة أو « نستتاب » ، صمت وترك الاتهام معلقاً . والمرشد يعرف بالتأكيد حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذى رواه مسلم : « إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما » .

وقد يكون من أسباب صمت المرشد العام هو أن من يراجعه « نصرانى » أو « ذمى » .. رغم أنه من الممكن أن يصيب « ذمى » « أحياناً » ويخطىء المرشد العام !

ونحن نصدق كل ما يقال من شعارات رائعة عن الحقوق المتساوية لكل المواطنين إلى أن يثبت العكس . ومن حسن الحظ أن « العكس » قد ثبت مبكراً .. وما خفى كان أعظم !

فى قضية محاولة اغتيال اللواء حسن أبو باشا مثلاً حدث نفس الشىء . فقد وصل الحرص ولا نقول « النفاق » بالبعض إلى الابتعاد عن إثارة الاتهام ضد التيارات المتطرفة إلى أن تنكشف الحقائق . لكن بعض أصدقاء هذه التيارات « اكتشفوا » فور وقوع الجريمة أن مرتكبيها هم اليساريون والماسونيون والعلمانيون رغم أن « المليشيات » اليسارية والماسونية والعلمانية سيئة التدريب والتسليح !!

وكما جنى بعض « المسيحيين » على المسيحية هكذا يفعل أيضاً بعض « المسلمين » .

واللهم احمنا من هؤلاء وأولئك .

* * *

فى المسألة الطائفيــة(★)

شعب واحد له ديانتان :

تحاشيت لأسابيع أن أمسك الورق والقلم لكى أدخل كمحاور – ضمن كثيرين – تناولوا المسألة الطائفية من منطلقات مختلفة ورؤى متعددة ، فقد آثرت التريث حتى تصبح الأحداث بعيدة والمشاعر هادئة وموضوعية .

من تصورى – فى هذه المسألة الدقيقة – أن « ليس كل ما يعرف يقال » كما وأن المعالجة المتسرعة قد تكون ضارة فى قضية أصبحت مطروحة بالفعل على الساحة ، فلم يكن من مفر من أن أضع تصورى لعله يضع بعض النقط على بعض الحروف .

وقد رغبت كمصرى – قبل أن أكون قبطياً – فى أن أبدى رؤيتى الشخصية فيما أثاره بعض الكتاب « من حق الأقباط فى إنشاء حزب سياسى » طالما أننا قد سمحنا – بإرادتنا أو قصراً عنا – بتواجد حزب الأخوان المسلمين تحت عباءة حزب العمل الاشتراكى تحت قبة البرلمان ، وكيف أن طرح القضية بهذا الشكل تمثل خطورة ، ليس فقط على الأقباط أنفسهم ، وإنما على الوطن كله فربما كان إنشاء هذا الحزب – ولو بحسن نية – هو الفخ المنصوب لنا للدخول إلى المستنقع .

ولا يستطيع باحث مدقق من أن يتعرض لقضية سلبية الأقباط أو حقهم فى إنشاء حزب سياسى مستقل ، دون أن يفحص خصوصية تاريخ مصر والذى كون بالفعل شعباً واحداً له ديانتان تعايشتا معاً قروناً طويلة ، ولكى نصل لهذه القناعة علينا أن نغوص قليلاً فى تاريخ هذه العلاقة وهذه الخصوصية :

(★) نشرت بجريدة الأهرام فى ١٩٨٧/٥/٢٥ تحت عنوان « فى المسألة الطائفية » وقد تم اختصار بعض الفقرات لضيق المساحة – والمنشور النص الأصلى الكامل .

أولا : إن انتماء مصر إلى المسيحية انتماء أصيل ، فقد دخلت المسيحية إلى الديار المصرية قرب منتصف القرن الأول الميلادى وعلى يد القديس مرقص ، أحد حواريى المسيح وأحد من كتبوا الأناجيل الأربعة والمعروف باسمه . وبذلك تكون المسيحية قد دخلت مصر فى ذات الحقبة الزمنية التى بشّر فيها القديسان بولس وبطرس مدينة روما ، ومن هنا فالعلاقة الدينية بين كنيسة الاسكندرية وكنيسة روما تعود إلى تاريخ المسيحية ذاتها والذى يصل إلى نحو ٢٠ قرناً .

وقد شاركت مدرسة الاسكندرية اللاهوتية فى صياغة الفكر والفلسفة والعقيدة إبان القرن الثانى والثالث من خلال أعلام نذكر منهم إكليمندس السكندرى وأوريجانوس ثم جاء بعدهم القديس أثناسيوس (والذى لقبوه بالرسولى) وقد تربع على كرسى الاسكندرية من ٣٢٦م إلى ٣٧٣م ، وناضل فى المجامع الدولية (ويسمونها المسكونية) فى مواجهة بدعة آريوس ، حتى صاغ قانون الإيمان المسيحى وهو من الوثائق الأساسية لكل من الكنيسة الأرثوزكسية والكاثوليكية من وقتها وحتى الآن .

ثانياً : لمصر كلها أن تفخر - مسلميها قبل أقباطها - أن فكرة الرهبنة - وهى فكرة تصوفية قديمة فى مصر - قد بدأت ونشأت وتطورت فى مصر ومنها انتشرت - كما هو معروف - إلى كل العالم ... وقد عادت إلينا فى العصور الحديثة من خلال الرهبنة الغربية فى المدارس والمستشفيات الأجنبية . أو فى أديرة الدومينيكان المتخصصة فى البحث والفقه الإسلامى .

بدأ الفكرة (القديس أنطونيوس (٢٥١م - ٣٥٥م) بما يعرف بالرهبنة التوحدية أى المعيشة المنفردة فى « قلايات منفصلة » فى الصحراء ، ثم أعقبه القديس مكاريوس (٣٠٠م- ٣٩٠م) ليضع قواعد الرهبنة الجماعية فى « قلايات متجاورة » فى صحراء وادى النطرون ،

وفى هذه الأثناء ظهر القديس باخوميوس (٢٨٨م – ٤٠٥م) ليكون مؤسس الرهبنة الجماعية أى المعيشة فى دير واحد ، وهو ما يسمونه « حياة الشركة » حيث يتم تقسيم العمل فى الزراعة والغزل وصناعة الخوص والقش وما أشبه فضلاً عن المشاركة فى الحياة المعيشية اليومية دون إهمال للعبادات والقراءات والأصوام ، وقد تبلور ذلك فى شكل قوانين ولوائح لا زالت تعرف باسمه فى العالم كله .

ما رغبت أن أبرزه هو أن المسيحية فى مصر ليست وافدة ، ولم يكن دخولها فى عصور حديثة – كما كان الحال بالنسبة لعشرات الدول الأفريقية – حيث وصلتها المسيحية من خلال الإرساليات التبشيرية فى عهد الاستعمار الحديث .

فالمسيحية فى مصر ليس لها أى ارتباطات خارج البلاد ولكنها مسيحية مصرية قبطية أصيلة ارتبطت بالتراث والأرض .

ومن هنا كانت أهمية أن تدخل هذه الحقبة التاريخية والغنية ضمن برامج التدريس حتى يكون التاريخ متصلاً ومستمراً ، لأن كثيرين من التربويين يلاحظون أن مناهج التاريخ تقف عند فتح الاسكندر الأكبر لمصر ولا تتواصل مرة أخرى إلا مع دخول العرب إلى مصر فى القرن السابع ، أما الحقبة التى تمتد لنحو عشرة قرون فقد أسقطت – بحسن نية أو بجهل – ، ولذلك فإننى أدعو وزير التعليم لكى يناقش مع مساعديه سبل تواصل مراحل التاريخ بما فيها العهد القبطى حتى يدخل ضمن رقائق الحضارات المصرية فيترسب ذلك فى وجدان ومشاعر كل الأطفال وشباب مصر .

ثالثاً : إن انتماء مصر إلى الإسلام هو أيضاً وبالضرورة إنتماء أصيل ، فقد دخلها الإسلام فى القرن الأول للهجرة (عام ٦٤١م) وفى عهد عمر بن الخطاب ، وكان دخوله بترحيب من أقباط مصر والذين

كانوا على خلاف عقائدى مع الدول البيزنطية المسيحية ، ومن ثم كانوا مضطهدين منها .

ويحق لنا جميعاً كمصريين - أقباط قبل المسلمين - أن نفخر بالوضع المتميز لمصر فى العالم الإسلامى وبالذات لدور الجامع الأزهر وعلمائه عبر عشرة قرون من الاجتهاد ومواجهة مشاكل العصور المتعاقبة فى ميادين الفقه واللغة والشريعة والقراءات والتى علمت أن أحداها لمقرئ قبطى قدمها بعد أن أسلم وقد تأثر فيها بألحان الكنيسة القبطية والتى أتصور أنها امتداد لموسيقى وألحان وأنغام المصريين القدماء .

رابعاً : إننا نعيش فى مصر مسيحية مصرية وإسلاماً مصرياً ، فقد تفاعلت العقيدة الدينية مع التراث والتاريخ والإنسان والوديان فأثر كل ذلك على الوجدان ، فجاءت الكثير من العادات والتقاليد - وأحياناً الممارسات - ذات نكهة مصرية خالصة ، وربما كانت متأثرة بالعادات والممارسات التى تعود لوقت الفراعنة مثل تقاليد الأربعين واللون الأسود عند الحداد وتقارب الأنغام بين الآذان والألحان وارتباط الأشهر القبطية بعادات الزراعة وبعض الأعياد القومية مثل عيد شم النسيم ووفاء النيل وما إلى ذلك .

خامساً : من غير الممكن التفرقة بين المصرى المسلم والمصرى القبطى وفق أى معايير يعرفها علم الأجناس أو الأنثربولوجيا ، فمقاسات الجمجمة والسحنة والشكل العام من طول القامة أو لون البشرة - على تباينها - واحدة وحتى اللغة واللهجة والمشاعر والتركيبة النفسية واحدة واحدة واحدة ، ولكى ندلل على ما نعنى دعنا نقارن حالتنا مع شعوب أخرى وكيف أننا نلمس التباين الظاهر بين الأمريكى الأسود والأبيض ونلمس الفروق اللغوية بين شطرى قبرص ، وللأكراد سحنتهم ولغتهم

الخاصة ويتميزون بأنهم قوم أشداء عن باقى أهل العراق أو تركيا ، أما السودان فإنه متعدد من خلال الأجناس واللغة والتركيبة النفسية بين الشمال والجنوب والغرب .

ومن هنا فالأقباط جزء أصيل من نسيج مصر ، منتشرون فى كل موقع إنتشار الماء والهواء ، ولولا أن هناك أسماء مميزة ومعروفة فى الجانبين ولولا أن الديانة مسجلة فى البطاقة الشخصية - وهى ظواهر متخلفة ستختفى حتماً يوماً ما - فإن التفرقة فى مصر بين مواطن وآخر على أساس الدين تكاد تكون مستحيلة .

- **من الأقباط من هو ثرى انفتاحى** أو ثرى من خلال استثمار صناعى أو تجارى أو زراعى وغالباً ما يكون يمينى التوجه ومنحاز للفكرة الرأسمالية من ثم فهو يقف جانباً إلى جنب مع قرينه المسلم ويتعاون معه فى الاستثمار ويشاركه تنظيماته السياسية والاجتماعية فى أنديتهم البرجوازية .

- **منهم الاشتراكى** الذى يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية ، ولا يجد نفسه أو سعادته إلا فى رفقة زميله الاشتراكى المسلم .

- **منهم من هو سلبى** ولا يبالى كثيراً بشئون الحياة العامة لأنه مهموم ومستغرق فى شئونه الخاصة مع أسرته ، ومن ثم فليس له بطاقة انتخابية ، ولكنهم فى هذا شأنهم شأن ملايين آخرين من المصريين .

فالانحياز والتفرقة هنا ليست على أساس الدين ولكن على أساس الانحياز الاجتماعى والفئوى والأيديولوجى ، وهذا - فى رأيى - أرقى أنواع الانحياز والانتماء لأنه تجسيد للفكرة المحورية للديمقراطية من خلال تعدد الأحزاب .

إننى قد أطلت دون قصد لأننى رغبت أن أؤكد على أن الأقباط

فى مصر ليسوا « جيتو » متقوقعين فى حارة اليهود ولكنهم جزء أصيل ومنتشر فى كل بقاع مصر دون طبقية أو عزلة يحملون كل خواص شعب مصر بكل ما تحمل من مميزات وسلبيات ، فالمصريون لديهم عقدة الكبرياء والتعالى من منطلق الانتماء إلى الفراعنة ، كما أن لديهم عقدة النقص لأنهم يدركون ما لديهم من مشاكل الأمية والفقر والتخلف لانتمائهم إلى العالم النامى .

ومن هنا فإننى كثيراً ما أعترض على استخدام مصطلح « عنصرى الامة » لأننى أعتقد بيقين شأنى فى ذلك شأن غالبية كاسحة من المصريين – إننا شعب واحد انصهر فى بوتقة واحدة وكون سبيكة رفيعة المستوى .

صحيح أنه تتواجد فى مصر الآن ديانتان إستطاعتا أن تتجاوزا الزمن وتتعايشا فى مودة عبر ١٤ قرناً ، ومن ثم ابتكر المصريون مجتمع « تعدد الأديان » قبل أن يعرف العالم مصطلح « التعايش السلمى » أو حقوق الإنسان ومواثيقها ، فكان أن تولدت السماحة الدينية ، وهذا ما لم يتمتع به كثير من جيراننا وما لم تستطع أن تحققه أوروبا كلها إبان العصور الوسطى فسادها التعصب الدينى وحاولوا غزو المنطقة العربية تحت راية الصليب ولكن الشعب المصرى أسماها « حرب الفرنجة » أو الأفرنج تعبيراً عن صراع حضارات واستعمار ، ولذلك لا ندهش لمشاركة أقباط مصر مع المسلمين العرب بقيادة صلاح الدين فى هذه الحرب ، لأنهم أدركوا أن الغزوة ضد الوطن حتى وإن احتمت ضلالاً تحت اسم الصليبية .

سادساً : إن المفرد لكلمة « أقباط » هو « قبط » وفى اللهجة الصعيدية ينطقونها « جبط » وهو اشتقاق لكلمة « إيجبتوس » والتى أطلقها اليونان على مصر والنيل ، ولذا فإن كثيرين يتندرون بالحديث عن « الأقباط المسلمين » فى مقابله « الأقباط المسيحيين » ، إذ هما بالفعل جناحا طائر واحد هو مصر .

ومن السمات المصرية المتميزة ، عدم بعثرة الطائفية والمذهبية فى داخل الديانة الواحدة ، فالمسيحيون الأقباط - فى جملتهم - ينتمون إلى كنيسة الأقباط الأرثوزكس وهى ذات تراث وطنى غير منكور عبر العصور ، عبر عنه البابا شنودة بقولته المشهورة : « إن مصر ليست وطناً نعيش فيه ولكنه وطن يعيش فينا » .

كما وأن الإسلام فى مصر مذهب موحد - وفيما عدا فئات متناثرة هنا وهناك - فإن المصريين المسلمين فى جملتهم من السّنة وإن كانوا قد استوعبوا بذكاء بعض ممارسات الشيعة منذ العصر الفاطمى ، فكانت أضرحة « أهل البيت » والمزارات لأهل الشفاعة - وهى ممارسات قبطية - فجاء الإسلام المصرى ذا نكهة خاصة ويعبر عن روح الإسلام فى شموله الحضارى والإنسانى .

سابعاً : لم يكن فى مصر عبر تاريخها الطويل - فى العصر الواحد - إلا لغة واحدة وليس لغتين ، ففى العصور القديمة كانت اللغة المصرية القديمة ثم تطورت لتصبح الهيراطيقية ثم الديموطيقية .

وعندما تأثرت مصر بحضارة اليونان - وقبل دخول المسيحية - استعارت الأبجدية اليونانية وأضافت إليها ستة حروف جديدة لكى تتمكن من كتابة (الهيروغليفية) القديمة المنطوقة بحروف جديدة ، - وقد تم ذلك بطريقة تناظر ما فعله أتاتورك عقب إنهيار الدولة العثمانية عندما كتب اللغة التركية بحروف لاتينية بدلاً من الحروف العربية .

هكذا ولدت اللغة القبطية قبل المسيحية وتحدث بها وكتبها أهل مصر جميعاً ولها من وقتها - شأن كل اللغات - لهجاتها : البحيرية الصعيدية والفيومية والأخميمية .

واستمرت اللغة القبطية لسان المصريين جميعاً لقرون طويلة منذ نحو القرن الثالث قبل الميلاد إلى نحو القرن الثانى عشر بعد الميلاد أى نحو ٥٠٠ سنة بعد دخول الإسلام .

ثامناً : انتشرت المسيحية من الاسكندرية إلى الجنوب تدريجياً وقد أخذ ذلك عدة قرون فقد ظلت بلاد النوبة وثنية حتى القرن الخامس الميلادى عندما تحولت فجأة وبأكملها إلى المسيحية .

وبنفس الأسلوب إنتشر الإسلام تدريجياً وعبر قرون فمن المؤكد أن الأقباط كانوا أغلبية فى القرن السابع ولم يصبحوا أقلية إلا فى القرن الثانى عشر وبنفس الطريقة انتشرت اللغة العربية ، ولكن بلاد النوبة قد آثرت لأسباب جغرافية ومحلية أن تستمر مسيحية قبطية حتى القرن السابع عشر وعندئذ تحولت مرة أخرى وبأكملها إلى الإسلام ولكنها احتفظت بلغتها غير المكتوبة .

وهكذا تعايشت الديانتان وربما فى الأسرة الواحدة أجيالاً وأجيالا ومن ثم اكتشفوا أن هناك مسطحاً مشتركاً كبيراً وممتداً بين الديانتين ؛ فالمبادئ الأخلاقية ومفاهيم الحلال والحرام والعلاقات الإنسانية وأسس الفضائل كلها واحدة تقريباً ، وهناك الكثير من القصص متكررة ومتطابقة غالباً ولأنها من منبع واحد وهو التوراه مثل ما جاء بالنسبة لإبراهيم وإسحق وإسماعيل ويعقوب ويوسف وغيرها ... وحتى فيما جاء بالنسبة لحياة المسيح ذاته .

ومن بين كافة النصوص الكتابية فى الإنجيل والقرآن ، إختار المصريون النصوص المشتركة وبالذات التى تؤكد الوحدة الوطنية وترطب العلاقات بينهما وفى ذات الوقت وبذكاء تحاشوا النصوص التى تكفر أخوالهم أو تحض على كراهية الدين لهم .

وهكذا تكونت حضارات دينية خاصة تدعو إلى التآخى والتوادد والتراحم والتسامح والتسامى ولعل هذا ما مكن من استمرار الديانتين طوال هذه القرون .

وفى العصور الحديثة ومع ثورة الاتصالات ومع تفجر البترول

فى المنطقة هبت على مصر – كجزء من الشرق الأوسط – رياح تحمل تراثاً إسلامياً غريباً على مصر لأنه قادم من بلدان أحادية الدين ، وربما كان بعضها قادم من شبه الجزيرة الهندية حيث تعدد الأديان والمذاهب والشيع ولكنه تعدد متصارع تحكمه المنازعات بين المسلمين والهندوس ومن ثم فهو أيضاً فكر وتراث غريب على واقع وتاريخ مصر .

وفى السنوات القليلة الماضية تسربت هذه الفكريات إلى أجهزة الاعلام ومن بينها التليفزيون فجاءت عبارات ومفاهيم جرحت مشاعر الأقباط وعندما تتراكم الجراح بغير دواء تتفجر الأحداث بغير سبب مقنع .

ومن هنا . فإننى أدعو السيد صفوت الشريف – وقد تربع على قمة وزارة الاعلام لسنوات تسرب هذه الفكريات – لكى يراجع ما يجرى وراء الكواليس وينقى البرامج المختلفة من كل ما يسىء إلى الوحدة الوطنية .

* * *

إن كل هذه الخصائص الحضارية للشعب المصرى غير قادرة على مواجهة الرياح العاتية القادمة من الخارج ، ما لم يتصدى لها الغالبية العظمى – غير المنظمة – من الشعب المصرى والتى تعيش وتعشق النمط المصرى الذى أفرز شعب واحد متماسك له ديانتان متداخلتان متحابتان لأنهما يركزان على الأرضية المشتركة وينبذان كل مواطن الخلاف والتناقض والتكفير .

أخلص من كل هذا إلى أن تاريخ الأقباط الوطنى والممتد لقرون طويلة يؤكد أنهم لن يفكروا فى إنشاء أو تكوين حزب خاص بهم لأنهم يجدون أنفسهم فى العمل فيما هو متاح من أحزاب وقد يناضلون مع أقرانهم من أجل حرية تكوين الأحزاب بما فى ذلك حزب الاخوان

المسلمين بشرط الالتزام بالشرعية والدستور بما فى ذلك المادة ٢ من الدستور من أن « مبادىء الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع » ... ثم المادة ٤٠ منه من أن « المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة » .

على أنه فوق كل ذلك وقبله فإن مصر قد إعتمدت صيغة المواطنة المصرية كأساس للتعامل وليس الدين ، تأكيداً لما رفعه المصريون من شعار لا زال مطلوباً وهو « الدين لله والوطن للجميع » .

* * *

حوار مع ... أقباط المهجر(★)

رغم أن كلاً من أمريكا وكندا قد تكونتا عبر قرون قليلة مضت من مجموعات بشرية هاجرت من دول وقارات وأجناس وحضارات مختلفة ، إلا أن التركيبة البشرية والتفاعل الاجتماعى للمهاجرين فى أمريكا (الولايات المتحدة) يختلف عنه فى كندا .

وقد عبر علماء الاجتماع عن ذلك بأن المجتمع الأمريكى قد صار بمثابة « بوتقة انصهار » «**Melting Pot**» بمعنى أن المجتمع يحاول من جملة الأجناس والحضارات أن يكون سبيكة جديدة تنصهر فيها كل هذه الحضارات لكى تتكون منها ما أصبح يعرف « بالحضارة الأمريكية » .

ولأننا بشر من لحم ودم نختلف فى القدرات الذاتية فضلاً عن اختلافنا فى الخلفية الحضارية والتراث ، فإن « بوتقة الانصهار » - رغم فاعليتها - لا تستطيع أن تكون سبيكة متجانسة وذلك لتباين الجذور .

(★) جريدة الأهرام فى ٢٤ يناير ١٩٨٨ .

ولسنا بصدد دراسة المجتمع الأمريكى ، ولكننى رغبت بهذه المقدمة أن أمهد لأوجه الخلاف فى أقباط المهجر بين من هاجر منهم إلى أمريكا وكيف أنهم يختلفون عمن هاجر منهم إلى كندا .

ففى كندا لا يبغى المجتمع أن يطمس معالم الشخصية الأصلية للمهاجر ، ومن هنا فإنهم يصفون المجتمع الكندى بأنه « مجتمع الموزاييك » أى أن كل مجموعة بشرية مهاجرة تحتفظ بخصائصها الحضارية ومن ثم فإنها تكون قطعة صغيرة من « الموزاييك » .. وفى تكاملها مع غيرها من التجمعات تكون لوحة « الموزاييك » التى تمتاز بقيمة جمالية وحضارية من الناحية الإنسانية .

أترك هذه المقدمة الطويلة - والتى سيتضح مدى علاقتها باقباط المهجر لكى أقترب من ملف دقيق وحساس - وأتصور أنه لم يفتح من قبل لكى أقدم ما أتصوره معبراً عن بعض أمانى وتصورات وتخوفات مجموعات المصريين المهاجرين إلى أمريكا وكندا وربما ينطبق ذات المنطق على من هاجروا إلى استراليا أو بلدان أوروبا الغربية وقد صاروا الآن بمئات الآلاف ومن ثم فهم مجموعات بشرية ذات أصول مصرية ، لابد أن يجرى بينهم وبين الوطن الأم حوار ممتد .

تصادف أن كنت مؤخراً فى جولة تتعلق بالسنة الدولية لإيواء وإسكان الفقراء واشتركت فى مؤتمر عقد بمدينة مونتريال - عاصمة ولاية كوبيك بكندا - ثم كان الترتيب معداً لكى أحضر اجتماعات أخرى فى مدن ديترويت وواشنطن ونيويورك ، فشاءت الأقدار أن أتعرف عن قرب على نماذج لأوضاع الأقباط فى أمريكا .

كان وصولى إلى مونتريال قرب منتصف الليل بعد رحلة شاقة من القاهرة ، ثم قطعت وقتاً مملاً فى مطار جون كيندى بنيويورك ، إنتظاراً لطائرة أخرى تصل بى إلى كندا .. وفى مطار « مونتريال » إكتشف

أن جميع حقائبى قد فقدت من خلال إهمال الطيرات التشيكى للرحلة القصيرة بين نيويورك ومونتريال رغم أننى كنت الراكب الوحيد الذى غادر الطائرة فى مونتريال وسافرت حقائبى إلى براغ ثم عادت سالمة بعد يومين .

على أن كل هذه الصعوبات والمفاجآت التى يتعودها مسافرو الطائرات قد اختفت بمجرد أن رأيت هذا الجمع من المصريين وهذا الترحيب الحار من أصدقاء وشخصيات مصرية مرموقة .. وجدتهم دون سابق ترتيب فى استقبالى ، فنسيت الحقائب المفقودة ولم أشعر ببرودة الجو فى هذا الوقت المتأخر من الليل .

قبلت عن طيب خاطر دعوة د. سليم نجيب - القاضى بمحكمة مونتريال - لكى أقيم فى منزله وكانت فرصة لا تعوض لأتعرف من خلاله على ما يدور فى وجدان الأقباط فى كندا ، فقد غادر مصر منذ ما يقرب من ربع قرن وإستقر فى مونتريال طوال هذه المدة وتمكن بفضل معرفته الفائقة بالقانون وإتقانه للغة الفرنسية أن يكون أول مهاجر يعتلى كرسى القضاء فى كندا ومن ثم أصبح عميداً ورئيساً للهيئة القبطية هناك .

وفى اليوم التالى - وعلى مائدة عشاء - كان الحديث كله حول مصر وماذا يجرى فيها وما هو المستقبل ؟!!

إكتشفت أننا نتكلم لغتين - رغم أن الحوار كله من خلال العربية - ولكنهم غادروا مصر فى ظروف اعتبروها مرة وما زالت المرارة عالقة فى حلوقهم ، فهم يقرأون كل ما كتب عن أخبار مصر ، وبعض هذه الأخبار مغالى فيه ، ولكنها فى جملتها تعكس قلقاً واضحاً يؤرقهم .

ومن خلال الحوار الذى امتد حتى ساعات الفجر بدأت أتعرف على خلفيات كثيرة ، وبدأ كل منهم يروى ظروف خروجه من مصر .. نسبة

مرتفعة هاجرت منذ أواخر الخمسينيات وحتى حرب ١٩٦٧ ، البعض ضايقه مناخ القيود على الحريات والآخر وجد أن النظام لن يحقق طموحاته الاقتصادية ، فسافر إلى بلاد بعيدة يسمع عنها – مجرد سمع – أن فرح الحصول على ثروات ضخمة وسريعة أمر ممكن ومتاح .. ولكن صعوبات الحياة وواقعها واجهه بشدة فتبخر الحلم وتأقلم كل منهم لواقع جديد تعرف عليه وعايشه حتى اكتشف لنفسه مكاناً فى حدود قدراته وإمكانياته .

فى ثنايا الحوار كان واضحاً أن « القطفة الأولى » من المهاجرين – أقباطاً أو مسلمين – كانوا فى الفترة الناصرية وتلتها « قطفة ثانية » أقل عدداً – وربما كان عدد الأقباط فيها يفوق عدد المسلمين – وذلك فى السبعينيات لما صحبها من مناخ أدى إلى أحداث الزاوية الحمراء وما تلاها من حملة سبتمبر ١٩٨١ كما هو معروف .

ولكن بكل الصدق أقول أن موجة الهجرة فى انحسار وأن عهد الرئيس مبارك جاء متوازناً ويحاول أن يؤلف بين قلوب المصريين جميعاً على قدر ما تسمح له الظروف الموضوعية التى يمر بها المجتمع المصرى والمنطقة بأسرها .

وتساءلت وما المشكلة وما سبب القلق ؟ وكان واضحاً أن المشكلة فى نظرهم هى ما يمكن أن يحدث من تجاوزات ما كان من المفروض أن تحدث فقلت : ولكن ذلك يحدث فى أمريكا ذاتها . فأجابوا بأن الرد على هذه التجاوزات غير رادع بالقدر الكافى .

أما القلق فربما كان مصدره ما يجرى فى إيران . ويوجد فى كل من كندا وأمريكا آلاف الإيرانيين الذين هربوا مخترقين الحدود بطرق شتى هرباً من طغيان حكم الخمينى . ولما شرحت لهم أن مصر غير إيران وأن الممارسات الإسلامية المصرية مرتبطة بالأرض والسماحة

والانبساط للسهل المصرى قالوا بالفعل إن ذلك صحيح ولكن ما الضمان .. قلت : لا ضمان فى السياسة . ولكن علينا أن نعمل جميعاً لنحافظ على ما نتصوره وضعاً حضارياً ديمقراطياً يسمح بالممارسات المعروفة لحقوق الإنسان وحرية العقيدة وأن ندفع عن المجتمع - جميعاً - ما نتصوره نكوصاً إلى الوراء لمجتمع تهدر فيه حرية العقيدة وحقوق الإنسان بشكل عام ..

وفى صباح الأحد فوجئنا بالثلج وقد كسا كل شىء باللون الأبيض الناصع ، ذهبنا سوياً إلى الكنيسة القبطية فإذا بها مبنى جميل ، إشتراه الأقباط من إحدى الكنائس « البروتستانتية » وحولوه إلى النمط القبطى المصرى بإضافة « حجاب الهيكل » وقد زين برسوم تحمل معالم الفن القبطى الأصيل .

وعقب الصلاة قدمنى القمص مرقص عزيز إلى الشعب بكلمات لا أستحقها جعلتنى أشعر بالدمع يملأ مقلتى .

كان حديثى مع الشعب فى القاعة الأرضية للكنيسة ، وقد ألقيت الأضواء على الجوانب الاقتصادية والسياسية التى تمر بها المنطقة منذ أن زرعت إسرائيل فجاء معها تعاظم الانتماء الدينى ثم حقبة البترول وما صاحبها من نمو للعديد من البلاد أحادية الانتماء وكيف كان طبيعياً أن يؤثر ذلك على مصر ، رغم أن الشخصية المصرية تتمتع بأعمدة انتماءات سبعة ممثلة رقائق الحضارات الفرعونية ويليها الحقبة الرومانية اليونانية والتى تداخلت مع الحقبة القبطية وصولاً إلى العصر الإسلامى ،.هذا فضلاً عن الانتماءات الجغرافية وهى العربية والأفريقية والبحر أوسطية .

وخلصت من كل ذلك إلى أن مصر سوف تعبر هذه الحقبة بفضل وعى شعبها لكى تظل بلداً متديناًدون أن يكون متعصباً ، ولكن ذلك لن يتحقق إلا بتضافر الشعب كله أقباطاً ومسلمين داخل مصر وخارجها على حد

سواء ، ومن ثم فإن مصر لن تكون إيران أخرى ، كما وأن الصراع الدينى لن يتفجر فيها مثلما حدث فى لبنان ، وأن الشعب المصرى بفطنته لا يود أن تتكرر مأساة السودان عندما وقعت فى مطب « قوانين سبتمبر » والتى يبدو أنها غير قادرة على الفكاك منها .

وجاءتنى أسئلة تنهمر كالسيل مثلما يحدث فى أمريكا عندما ينهى متحدث رؤيته ولكننى أشهد أنها فى مجملها أسئلة وتعليقات عاقلة تنم عن روح وطنية مبعثها الحرص على مصر ، ولكن الحوار تطرق إلى قضية تطبيق الشريعة فى مصر فقلت أنها مطبقة بالفعل منذ قرون على كل من المسلمين والأقباط ، فالمسيحيون يعتبرون الزواج من أسرار الكنيسة ومتمسكون بأن يكون زواجاً دينياً ، ولذلك فالزواج عند المسلمين دينياً أما كل ما يتعلق بقواعد الميراث وتوزيع الأنصبة وقواعد البنوة وغيرها فهى مقبولة ومطبقة لدى كل من المسلمين والأقباط دون أى معارضة ..

وهنا جاءت الاستفسارات عن قضية الردة والحدود والولاية فأجبت : أن هذه القضايا وغيرها مثارة وهى موضع خلاف واجتهادات متباينة البعض يرى أن تطبيق هذه الأمور كلها نصاً وروحاً ويرى فى ذلك حلا لمشاكل المجتمع ولديه قناعاته فى ذلك ، وهناك فريق آخر يحذر من أن تطبيقها فى أواخر القرن العشرين مناقض لروح العصر وللقوانين والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان بل مناقض لروح الدين .. والحوار والاجتهاد مازال مفتوحاً وممتداً ، فهذه هى مصر تأخذ بالحوار ولا تأخذ بالإرهاب أو القهر ، وقد قبل التيار الإسلامى ذاته مبدأ الحوار والاقتناع وأنه دخل البرلمان ليكون محاوراً وليس قاهراً أو فارضاً رأيه .

ومن غير المعقول أن تطبق أى قوانين تجعل من المسيحى « ذمياً » أو رعية أو مواطناً من الدرجة الثانية أو تحرمه من وظيفة عامة بسبب الدين وإلا نكون قد عدنا القهقرى إلى عصور الظلام ، فى وقت نتطلع فيه

جميعاً إلى مزيد من الحريات ومزيد من المعرفة الإنسانية لقوانين الطبيعة والتقدم العلمى .

غادرت كندا متجهاً إلى أمريكا وأنا مبتهج الصدر إذ أن أقباط المهجر فيها بخير وأن مصر تملأ وجدانهم ، وإن كانوا أحياناً مغالين فى الحرص والتخوف ، ولا سبيل لطمأنتهم إلا تشكيل نواد وجمعيات تضم المصريين جميعاً - مسلمين وأقباطاً - إذ أن عزلة المصريين وتفرقتهم فى تشكيلات دينية مستقلة قد يساعد على الفرقة وعدم الفهم .

وعندما ذهبت إلى نيويورك دعيت لإلقاء محاضرة فى مقر الهيئة القبطية الأمريكية فى « نيوجرسى » ، وجدت أسئلة وتعليقات تختلف تماماً عما لمسته فى كندا ، ولم يكن ذلك راجعاً لقلة الوطنية بقدر ما لمست من أن أغلبية الحاضرين قد انقطعوا عن مصر سنوات طويلة وأنهم ما زالوا أسرى ممارسات تمت فى فترات سابقة تركت فى النفوس أثرها .

ومن هنا جاءنى التفكير فى أن « بوتقة الانصهار » الأمريكية تحدث فعلاً فى النفوس فتزيد من مخاوفها على ما يحدث فى مصر وتراه جزءًا من مخطط يبغى ابتلاع مصر .

إن أقباط المهجر هم جزء غال وعزيز من شعب مصر ، تركها فى ظروف تغيرت الآن ، وعاشوا سنوات فى ظل ممارسات ديمقراطية انفعلوا بها ولكنهم مع ذلك يتابعون النبضات والومضات التى تحدث داخل مصر وعلينا - بدلاً من القطيعة أن نفتح معهم الحوار متفهمين المناخ الذى يعيشونه لأنهم مع الوقت يمكن أن يكونوا جزءًا هاماً من « اللوبى » المصرى ثم « اللوبى » العربى الذى أراه فى طريقه إلى التكوين ثم التأثير .

* * *





يوم الإفراج ٢٤ نوفمبر ١٩٨١ - من السجن إلى القصر مع الرئيس حسنى مبارك



٥

الفصل الخامس

مقالات حقبة التسعينات

خصوصية مصـــر

○ الفتنة الطائفية إحدى الثمار المرة لأزمة الاسكان
جريدة الأهالى ١٨ أبريل ١٩٩٠
○ بناء وترميم الكنائس فى مصر جريدة الأهالى ٣ يولية ١٩٩١
○ كلمة حب .:. للمصريين كافة جريدة الوفد ٧ أبريل ١٩٩١
○ على الأكثرية المستنيرة حماية الوحد الوطنية
جريدة الوفد ٧ يناير ١٩٩١
○ ليس فى كل مرة تسلم الجرة جريدة الوفد أول أبريل ١٩٩٠
○ خصوصية مصــــر جريدة الأهرام ٢٥ سبتمبر ٩٢



الفصل الخامس

خصـــوصية مصــــر

الفتنة الطائفية .. إحدى الثمار المرة لأزمة الإسكان(*) :

لابد لى إبتداء .. أن أقدم تحية خاصة لجريدة « الأهالى » فقد أمكنها – وهى جريدة معارضة أسبوعية – أن تفرض على كافة الجرائد الأخرى .. القومية وغير القومية .. قضيتين فى غاية الأهمية وهما قضية أن الحكومة كانت تعد بالفعل تشريعاً يعطى مالك العقار الحق فى هدمه إذا تجاوز عمره ٥٠ عاماً وقد فجرت « الأهالى » هذه القضية ، فى عددها الصادر فى ٧ مارس ١٩٩٠ وقد تلاها الجميع فى « شجب » هذا التشريع المتسرع حتى تبرأ منه أصحابه ، فمات قبل أن يولد .. ولحين إشعار آخـــر .

ثم جاء فضل الجريدة الغراء مرة أخرى فى أنها قد طرحت ما جرى فى «أبو قرقاص» دون تهويل أو مغالاة، وبعد أن كان موقع هذه « الأحداث » هو صفحات « الجرائم والحوادث » فى الجرائد القومية ، إذ بالأستاذ موسى صبرى يستشهد بالأهالى وينتقل الأمر إلى الافتتاحيات فى جميع الجرائد القومية ، وتبارت جميع الصحف فى نقل ما جرى ، وكل ينشر من زاوية واتضح حياد وموضوعية الأهالى حتى اهتمت المنظمات الخاصة بحقوق الإنسان لمعرفة حقيقة ما يجرى ، وأرسلت مندوبين

(*) جريدة الأهالى فى ١٨ أبريل ١٩٩٠ .

يتحرون الحقيقة ونشرت تقريراً عظيماً تاريخياً ، ثم تناقلت وكالات الأنباء العالمية هذه الأخبار وتلك التعليقات حتى صارت مشكلة « الفتنة الطائفية فى مصر » على كل لسان على النطاق المحلى والعربى والعالمى .. ولعل فى ذلك فائدة حتى نلقى الأضواء ونصل إلى علاج .

على أن الأمر الذى دعانى لكتابة هذه السطور هو أنه من منطلق أن لى شخصياً اهتمامات وقراءات ، فى كل من مشكلتى الإسكان والوحدة الوطنية ، وجدت أن هناك علاقة بين القضيتين وأنه لولا أمراض المجتمع بما فيها الإسكان ما كانت هذه الأحداث الفردية لتأخذ هذه الأبعاد الضخمة والكبيرة .

إن أزمة الإسكان فى مصر ومنذ أن فرض المهندس عثمان أحمد عثمان طريقته فى حل مشكلة الإسكان تولد وضعاً جديداً لم نكن نعرفه قبل عام ١٩٧٤ ، فحتى ذلك الوقت كان هناك توازن بين العرض والطلب فهناك المساكن متاحة بالقدر المعقول الذى يلبى الطلب ، وكان كل من له رغبة فى الحصول على مسكن يجده وفى حدود قدرته المالية ، لأن الدولة كانت تخطط للدخول وللإيجارات فأوجدت بالفعل التوازن بين الأجور والإيجارات .

صحيح أن الأجور كانت ضعيفة ، ولكن الإيجارات المقابلة كانت أيضاً ضعيفة ، فمرتب العامل العادى كان نحو ٥٠ قرشاً فى اليوم أى ١٥ جنيهاً فى الشهر ولكن إيجار المساكن الشعبية حكومية أو تعاونية أو ملك خاص - كان بمعدل جنيه واحد للغرفة الواحدة أى أن إيجار شقة من غرفتين وصالة كان ثلاثة جنيهات فى الشهر أى نحو ٢٠٪ من المرتب .

وفى البيان التاريخى الذى ألقاه وزير التعمير والإسكان (عثمان أحمد عثمان) فى فبراير ١٩٧٦ أمام مجلس الشعب جاء ما نصه :

«ذكرت لحضراتكم أن عقيدتى فى مجال حل أزمة الإسكان حلاً

جذرياً – لم تحل الأزمة جذرياً – يقوم على أساس أن جهود الدولة والقطاع العام يلزم أن تنصرف أساساً إلى الإسكان الاقتصادى ، وفى هذا الاتجاه أعلنت الحكومة أنها لن تبنى شققاً أكثر من غرفتين وصالة وهو الأساس للإسكان الاقتصادى » .

«بعد ذلك يأتى دور الإسكان المتوسط وهو اللازم للغالبية من الطبقة المتوسطة وهو الإسكان الذى يعتمد أساساً على جهود القطاع الخاص».

– « أما الإسكان فوق المتوسط (وضمنياً الفاخر) فأظنكم توافقون معى على أن يطلق القطاع الخاص فيه ليتولاه متحرراً من كافة القيود خاصة تجديد الإيجار » .

وقد بدأت هذه السياسة بالفعل منذ عام ١٩٧٥ حتى الآن ولا زالت مستمرة فى مجملها ، وأعتقد شخصياً أن المهندس حسب الله الكفراوى – بإرادته وبوعيه أو بغير إرادته أو بغير وعيه – يسير على ذات المنوال وبالفعل زاد حجم إنشاء المبانى بشمول رهيب ، وتدل الأرقام المعلنة على أن متوسط إنتاج المبانى قد زاد من متوسط سنوى قدره ٤٠ ألف وحدة سكنية فى الحضر طوال فترة حكم عبد الناصر إلى نحو ٢٠٠ ألف وحدة سنوياً خلال فترة الرئيس حسنى مبارك وتحولت مدخرات المصريين (من العاملين خارج وداخل مصر) إلى كتل من الخرسانة المسلحة فى الريف والمدن وجزء كبير منها خال ومغلق ولم يستخدم قط ولكنه وسيلة للمضاربة وارتفاع الأسعار .

وليس هذا موضع البكاء على قطاع الإسكان وتفاصيل مشاكله لأن المحصلة النهائية لهذا الوضع هى وجود « سكان بدون مساكن ومساكن بدون سكان » أى أن خريجى الجامعات والشباب من كافة الفئات غير القادرة على دفع الإيجارات المرتفعة أو القسط الأول للتمليك وفق القواعد المعمول بها الآن ، ولذلك تأجلت الزيجات حتى يتم تحقيق المدخرات وتحول سن الزواج إلى ٣٦ سنة للرجل ، ٢٨ سنة للفتاة .

ولأن العرف والتقاليد تمنع المعاشرة الزوجية قبل الزواج حتى وإن « كتب الكتاب » ولأن ذلك يعتبر دينياً وأخلاقياً واجتماعياً من المعاصى والأخطاء والرّزائل والمخالفات والخطايا (ليس الأمــر كذلك لدى أوروبا) لذلك تولد لدى الشباب رجالاً ونساءً حالة من الكبت النفسى والإحباط والقنوط وصل إلى حد التشبع وأصبحنا فى مجملنا أكثر حساسية عند مناقشة قضايا « الاغتصاب » أو العرض أو القضايا الجنسية ، ومن هنا يدهش المحللون أن المنشور الذى فجر الموقف فى المنيا كان بعنوان « من قتل دون عرضه فهو شهيد » وأصبح المجتمع وكأنه محمل بأبخرة وغازات قابلة للاشتعال فيما لو أشعل أحد الصبية عود كبريت نتيجة هذه الحالة من الإرهاق النفسى ، ومن هنا فإن الأمر ليس خلافاً بين مسلمين وأقباط أو صراع طائفى بين الأديان فمصر ما عرفت ذلك طوال تاريخها العتيد ، ولكنه علاقة تزامن بين مشكلة إسكان لا توفر تكوين الأسرة فى سن مبكرة لغالبية رجال وإناث الأمة وبين شباب « شايط » يثور عندما يكون الحديث عن انتهاك الأعراض أكثر مما يثور عن انتهاك إسرائيل لحريات أطفال الحجارة فى فلسطين .

* * *

بناء وترميم الكنائس فى مصر(*) :

ترجع الممارسات وقوانين ترميم وبناء الكنائس فى مصر إلى أحكام ومفاهيم وضع أصولها الحكم العثمانى فيما يسمى « الخط الهمايونى » عام ١٨٥٦ .

وتعكر هذه القضية صفو الجو السياسى بين الحين والآخر . وسوف يعود فضل عظيم للرئيس مبارك لو تمكن من حسم هذه القضية المزمنة ،

(*) جريدة الأهالى - الأربعاء ٣ يولية ١٩٩١ .

التى يدمى لها قلب كل محب للوحدة الوطنية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان فى مصر وفى غير مصر .

إن ما دفعنى لإعادة الكتابة فى هذه القضية مقالان هامان : الأول جاء فى صدر مجلة « وطنى » - والتى تصدر كل أحد ويكاد يكون توزيعها مقصوراً على الأقباط - حيث كتب الأستاذ أنطون سيدهم - صاحب امتياز الجريدة - فى ٩ يونيو الجارى بعنوان « القرار الجمهورى رقم ١٥٧ لعام ١٩٩١ » حيث أورد نص هذا القرار كالآتى : « يرخص لطائفة الأقباط الأرثوذكس بتجديد دورة المياه والمخبز التابعين لكنيسة ميت برة مركز قويسنا محافظة المنوفية وذلك طبقاً للرسم المرفق » .

ولا أود أن أسترسل لكى أعيد كتابة تعليق الكاتب على هذا القرار الجمهورى، فمن الواضح أنه كان غاضباً ومستفزاً فيسجل « أنها حقاً لتصرفات شائنة أن يقدم إلى رئيسنا المحبوب مثل هذا القرار لتوقيعه » .

أما المقال الثانى فقد كتبته أستاذة فاضلة هى السيدة أمينة السعيد - وهى الرائدة الأولى للحركة النسائية فى مصر منذ الأربعينات - وكانت حتى وقت قريب أول رئيسة مجلس إدارة وربما آخر امرأة ترأس مؤسسة صحفية كبرى حكومية - كتبت فى عمودها الشهير « إسألونى » فى جريدة المصور (فى ١٤ يونيو الحالى) تعلق على خطاب وصلها يحمل قصاصة من جريدة تقول : « أصدر السيد وزير الداخلية موافقة على ترميم دورات مياه كنيستى مدينة كفر صقر وقرية منشأة يوسف منصور بمركز كفر صقر » .

وتستكمل الجريدة العبارة الهامة التالية :

« والجدير بالذكر أن دور العبادة لغير المسلمين فى مصر لا يتم تجديدها أو ترميمها إلا بموافقة وزير الداخلية » .

والسطور القليلة التى علقت فيها الأستاذة الكبيرة أمينة السعيد لتدل على منتهى الاحتجاج فتقول : « هل هناك تمييز بين دورات المياه الخاصة بالمسلمين والخاصة بغير المسلمين ... وهل لدورات المياه أديان لكى نفصل بينها ؟! وإذا كان الرد على ذلك أنها قوانين قديمة من أيام حكم الأتراك ، أفليس من العار أن نبقى عليها إلى يومنا هذا بدون تغيير يناسب روح الزمن الذى نعيش فيه » .

« إننى لفى غاية الخجل ويؤسفنى أن أكون مواطنة فى بلد له هذه العقلية ياللعار » . (انتهى نص الفقرة الأخيرة من مقال الأستاذة أمينة السعيد) .

إن مصر تعيش فى قلب المنطقة العربية المملوءة بالصراعات الدينية والمذهبية والطائفية ، وتمكنت مصر بحكم التراث والتاريخ أن تعبر الرياح العاتية القادمة من دول مجاورة ، بحكم أن هناك علاقة خاصة بين أقباط مصر ومسلميها ، ففى مصر إسلام مصرى واحد هو مزيج من السنة والشيعة ، ومتأثر فى بعض التقاليد بالتراث والممارسات القبطية والفرعونية ، والمسيحية فى مصر أيضاً واحدة من نوع خاص لأنها متأثرة بخصوصية مصر وتعتبر امتداداً للتراث الفرعونى فى كثير من الممارسات .

ولذلك تمكنت مصر من تجنب الصراعات الطائفية بقدر الإمكان حتى فى عصور الظلام أثناء حكم المماليك والعثمانيين . وفى هذا الأمر فإنه أمكن لمصر أن تحتفظ بالتعددية الدينية فى وقت تم فيه القضاء على كافة الأديان الأخرى فى دول مجاورة .

ولا يستطيع إنسان عاقل - مصرى أو غير مصرى - أن يقر هذا التعسف الذى يحدث قرب نهاية القرن العشرين وبعد أن استقر فى وجدان العالم قواعد المساواة وعدم التمييز بسبب الدين أو الجنس أو العقيدة

أو العرق ، وقد سجل ذلك صراحة فى كل من الدستور المصرى لعام ١٩٢٣ وتأيّد فى الدستور الحالى لعام ١٩٧١ فى المادة ٤٠ منه ، ولذلك فإن أى قانون أو لائحة أو قرار يخص بناء دور العبادة أو تنظيم قواعد ترميم سور أو دورة مياه أو حائط أو أى شيء من هذا القبيل تكون له ضرورة تنظيمية وفق قواعد العصر ينبغى أن ينطبق على دور العبادة جميعاً سواء أكانت للمسلمين أو المسيحيين . أى تطبق على المساجد والكنائس .

وعندما كنت معتقلاً فى سبتمبر ١٩٨١ فوجئت بأن العديد من الأساقفة والكهنة المعتقلين معى كان اعتقالهم أساساً بسبب تحايلهم على بناء كنائس جديدة أو ترميم كنائس قديمة أو اصلاح أجزاء من هذه الكنائس ؛ فبعض هذه الكنائس وبالذات فى القرى يعود تاريخ إنشائه إلى ٢٠٠ سنة ويزيد ، ومن ثم فإن الإصلاح والترميم وأحياناً الهدم وإعادة الإنشاء يصبح أمراً محتوماً ، ومن ثم فإن القواعد الحالية هى مثار خلاف واحتكاك بين رجال الإدارة ورجال الدين المسيحى ، فالأقباط يضطرون عادة لشراء قطعة أرض باسم أشخاص موضع ثقة ثم يحصلون على ترخيص بإنشاء عمارة سكنية عليها وخلف أسوار عالية تخفى ما يبنون يقيمون مبنى لكى تصبح كنيسة ثم يمارسون فى هذا المبنى القداس والصلاة فيفرضون الأمر الواقع على الشرطة ، وهنا يثور المتطرفون وقد يتجهون لزجر الشرطة إذا لم توقف الصلاة فى الكنيسة لأنها لا تطبق القانون ، ويتحول بناء كنيسة إلى ساحة للصراع الطائفى وقد يتصاعد الأمر ويحدث ما لا يحمد عقباه وهناك عشرات الحوادث من هذا القبيل .

يا عقلاء مصر من المسلمين والمسيحيين .

حافظوا على التراث المصرى للوحدة الوطنية واغسلوا عنكم عار أن تستمر هذه التشريعات والممارسات أن تجعل من مصر أضحوكة بين الأمم الراقية التى تجاوزت بفراسخ ما نحن فيه من تخلف .

كلمة حب .. للمصريين كافة(*) :

الإنسان حيوان اجتماعى لا يستطيع أن يعيش بمفرده إلا « طق ومات » إذ لابد له من جماعات مختلفة ينتمى إليها ، فالطفل يشعر بالأمان فى سنواته الأولى لانتمائه وارتمائه فى أحضان أمه وأبيه . ثم يكوّن علاقات تربطه مع باقى أفراد أسرته ، وعندما يذهب إلى المدرسة يتكون وينمو الانتماء إليها ، ولكن غالباً ما تضمر وتفتر الروابط المدرسية للمرحلة الإبتدائية وربما الثانوية ، ولكن الانتماء إلى الجامعة غالباً ما يدوم ويستمر ، وقد شعرت بذلك عندما دعتنى جمعية خريجى هندسة عين شمس مؤخراً إلى مائدة افطار ، فوجدت نفسى وتاريخى بين أجيال الخريجين الذين درست معهم .

هناك ولاشك انتماء جغرافى إلى القرية ثم للمحافظة وفى نهاية المطاف ننتمى إلى الوطن الذى نستظل جميعاً تحت سمائه فضلاً عن انتماءات أخرى عديدة .

وفى أثناء الأسبوع الماضى ويسميه الأقباط « أسبوع البصخة » توجد صلوات خاصة لها تراث وتاريخ ، تبدأ مع أحد الشعانين المشهور بـ « أحد السعف » مروراً بخميس العهد يوم أن غسل المسيح أقدام تلاميذه مع العشاء الربانى ثم الجمعة الكبيرة أو الحزينة وصولاً إلى الذروة فى يوم عيد القيامة والذى يعقبه وفق التقاليد المصرية العيد القومى لبداية الربيع والمسمى عيد شم النسيم .

ومنذ بداية شهر رمضان -أكاد أدعى للافطار كل يوم على موائد الحب والصداقة- شعرت كم هى لذيذة أيام الأعياد والتى تقرب بين البشر .

(*) جريدة الوفد - الأحد ١٩٩١/٤/٧ لمناسبة عيد القيامة المجيد .

هكذا عشت الأسابيع الماضية فى مناخ دينى إما لمناسبة شهر رمضان أو لمناخ « الصوم الكبير » لدى الأقباط ، وأحسست بأن الانتماء الدينى من أقوى الانتماءات والروابط بل لعله يفوق الانتماء إلى المهنة أو القرية أو حتى الانتماء الحزبى أو الأيديولوجى خصوصاً مع تصاعد المد الدينى فى العالم فى هذه الحقبة التاريخية . وربما لا يعلوه إلا الانتماء الوطنى .

على أننا فى مصر .. ومن خلال التراث الحضارى الطويل – نعايش ونمارس كل ما يخص الانتماء الدينى دون أن يتحول ذلك إلى تعصب أو تحزب أو كراهية . على الرغم من أن الفارق بين الانتماء والتعصب شعرة ، ولذلك ينبغى لنا – وفى مصر بالذات – وفى ضوء نمو وتصاعد الانتماء الدينى ، أن نكون حذرين حتى لا يتحول الانتماء إلى تعصب دون أن ندرى ، فالفارق بينهما كما ذكرت خيط رفيع قد لا يشعر به إلا كل إنسان حساس يقيس الأمور بميزان الذهب وذلك أن مصر كانت وستظل بإذن الله مثلاً للتماسك الوطنى وستتباهى بين الأمم بأنها لا تفرق بين مواطنيها بسبب الدين .

ومن نعم الله علينا فى مصر ، أن لدينا إسلاماً واحداً ، وهو من ناحية الشكل إسلام سنى ولكن أمكنه ومن خلال فترة الفاطميين أن يتضمن بعض الممارسات الشيعية ومزجها بالسنة فى تناسق إنسانى بديع ، ولذلك فإننا نتعجب لما نسمع من اقتتال فى العراق أو فى منطقة الخليج بسبب الصراعات المذهبية فهى أمور لم تعرفها مصر لقرون طويلة فمصر كانت كلها شيعة فى حقبة الخلافة الفاطمية وتحولت كلها إلى سنة مع دخول صلاح الدين الأيوبى .

كذلك لدينا فى مصر مسيحية واحدة لمن يعرفون تاريخياً باسم « الأقباط » وهى جمع « قبط » والتى لا تعنى فى واقع الأمر إلا معنى

« المصريين » وقد أثروا أن يتمسكوا بذات العقيدة التى اعتنقوها منذ فجر المسيحية ، ومن هنا جاء لقبهم « الأرثوذكسى » والتى لا تعنى لغوياً بـ « اليونانية أو اللاتينية أو كافة اللغات الأوروبية » إلا من ساروا على « ذات النهج المتوارث من وقت الأقدمين » .

وقد مرت بلادنا - منذ مطلع القرن - بمراحل مختلفة نتيجة الأوضاع السياسية المتتالية ، وكان لذلك أثره على العلاقة الحميمة والموروثة بين الأقباط والمسلمين ، فمع تصاعد الثورة الوطنية فى مارس ١٩١٩ ، أدرك المصريون جميعاً أنه لا سبيل للاستقلال إلا بالوحدة الوطنية ، وقد أثر حزب الوفد وقتها أن يؤكد على هذ المعنى واختار علمه من اللون الأخضر وبه هلال يحتضن الصليب ، فكان ذلك مضرب الأمثال فى العالم ، وهو الأمر الذى دعا غاندى زعيم الهند العظيم أن يسجل انتصار مصر على الطائفية فى رسالة وجهها إلى سعد زغلول ، حيث لم تستطع الهند أن تتخلص من التعصب والصراع الطائفى سواء مع المسلمين أو مع السيخ .

وفى حقبة عبد الناصر ، انشغل المصريون جميعاً بقضايا التنمية واستصلاح الأراضى والتصنيع وبناء السد العالى . لذلك ضمرت كل مظاهر الفرقة وساد المجتمع قيم العدالة الاجتماعية دون تمايز بسبب الدين وقد قام عبد الناصر بوضع حجر الأساس للكنيسة « الكاتدرائية » الكبرى عام ١٩٦٨ فى احتفال مهيب فرح له كل شعب مصر .

وبدأت رياح التعصب خافتة أول الأمر مع الهزيمة عام ١٩٦٧ ، فقد تمزقت الشخصية المصرية من الداخل ، وأمكن اختراق « حصن » الوحدة الوطنية مؤقتاً ، وعشنا سنوات التمزق إبان فترة حكم السادات إلى أن جاءت قمة المأساة فى أحداث سبتمبر ١٩٨١ وماسبقها ، ولكن كعادة المصريين أمكن تخطى الأزمة فى لحظة الذروة ، ومع أن ما تم فى

٦ أكتوبر ١٩٨١ وما تلاه من أحداث ، وأدت وقضت مصر على روح التعصب تدريجياً إلى أن جاءت « حرب الخليج » مؤخراً فقضت على ما تبقى من تأثير لرياح أتت من دول ليست بعيدة عن المنطقة وأدرك المصريون - كما قال الرئيس - « إن مصر هى مصر ولابد أن تبقى كمصر » وهكذا عادت وستعود مصر تدريجياً إلى ذات النهج الذى عاشته قروناً طويلة والذى يتلخص فى أن شعب مصر شعب متدين ولكنه ليس متعصباً .

لقد ظهرت المسيحية منذ عشرين قرناً كبديل لليهودية وانتشرت المسيحية ولكن ظلت اليهودية إلى الآن ، ثم جاء الإسلام بعد ذلك بنحو ستة قرون باعتباره « خاتم الرسالات السماوية » وانتشر الإسلام بالفعل ولكن استمرت كل من اليهودية والمسيحية .

ولأن المصريين قد عايشوا رقائق حضارية أربعة ومتتالية وهى : الفرعونية - اليونانية الرومانية - القبطية - الإسلامية ، لذلك أدركوا أن أحداً « لا يملك الحكمة وحده » وأن جمال الحياة هو فى « التنوع » ولذلك عاشت المسيحية بجوار الإسلام .

* * *

على الأكثرية المستنيرة حماية الوحدة الوطنية(*) :

ما أن هدأ غبار المعركة الانتخابية ، وفرغت النفوس المشحونة من انفعالات « تسويد الصناديق » حتى فحص « العقلاء » من المراقبين دلالات النتائج النهائية والتى جاءت محصلة لما جرى فى هذه الانتخابات من تصرفات وصراعات قوى مختلفة ، ومن بين هذه النتائج الكثيرة ، ما حدث نتيجة لتصرفات الحزب الوطنى والتى أدت فى نهاية المطاف إلى ضمور وجود الأقباط فى مجلس الشعب الحالى .

(*) جريدة الوفد ٧ يناير ١٩٩١ ولمناسبة عيد الميلاد المجيد .

وهى مسألة مؤسفة يحتاج تصحيحها إلى توجهات وضغوط من الأغلبية لحماية حقوق تواجد الأقلية القبطية فى المجالس النيابية ، ليس لأن ذلك مسألة حياة أو موت ، فسوف يبقى مجلس الشعب سنة أو سنتين ، ولكن الأهم ومربط الفرس هو المحافظة على « الوحدة الوطنية » فى مصر باعتبارها « علمًا حضارياً » تتباهى به مصر على دول أخرى كثيرة لم تستطع أن تتعايش فيها الأديان أو الأقليات معايشة سلمية هادئة ، ففى الهند مثلاً يتزايد الصراع العنيف بين الهندوس والمسلمين وكذلك الصراع شديد مماثل فى باكستان وبنجلاديش ، ولم يستطع الأرمن أن يتعايشوا فى تركيا ، وأصبح الصراع دموياً من أجل التمثيل السياسى للأكراد فى العراق وتركيا ، وقسمت الجزيرة القبرصية بين المواطنين من أصل تركى والمواطنين من أصل يونانى ..

ولكن فى كل ذلك ولآلاف السنين ظلت العلاقة الحميمة بين الأقباط والمسلمين مثل الأهرامات تناطح الزمن .

وبدأت المشكلة بتصرف غير سليم من قيادة الحزب الوطنى الديمقراطى عندما رشحوا قبطيين - لهما جماهيرية محلية محدودة - ليكونا ضمن قوائم المرشحين المعتمدين للحزب الوطنى والتى بلغت « ٤٤٤ مرشحاً » أى بنسبة تقل عن ½٪ . وواضح من ذلك أن قضية الوحدة الوطنية لم تشغل بال قيادة الحزب منذ أنشىء عام ١٩٧٨ ، وكان المفروض أن يعمل ويسعى لوضع كوادر تعبر عن الفئات الاجتماعية المختلفة المكونة للشعب .

وكنت أتوقع وقتها - أى بعد ظهور هذا الخطأ الجسيم - أن تتم محاسبة الذين قاموا بتجهيز هذه القوائم ، ولكن الأمر مر مرور الكرام ، رغم أن الكثير من الكتاب الوطنيين قد استنفرهم هذا الأمر وكتبوا فى ذلك صراحة ، وقد أدى هذا التصرف من الحزب الوطنى إلى أن كان عدد المرشحين من الأقباط قليلاً ونادراً على خلاف المرات السابقة .

وفى الجولة الأولى للانتخابات - والتى تمت فى ١٩٩٠/١١/٢٩ - لم ينجح إلا قبطي واحد - غير معروف لا للمسلمين ولا للأقباط - وكان لذلك دلالة لذوى الفهم والفطنة ، وفى انتخابات الإعادة - والتى تمت يوم ١٩٩٠/١٢/٦ - كانت هناك أسماء لثلاثة من الأقباط كانت لهم بعض الشعبية ، منهم اثنان فى منطقة شبرا بالقاهرة - والثالث عمدة ثرى فى إحدى قرى محافظة سوهاج ، وتحت شعار الحياد ، ترك الحزب الوطنى « مرشحيه » ليسقطوا بجدارة وفى وضح النهار وبذلك تأكد أنه لم يفز فى انتخابات الإعادة أحد فجاء ذلك تأكيداً على أن الحزب الوطنى ليس له « أيديولوجية » أو توجه سياسى ، ولكنه بحكم تكوينه « مع الرايجة » وكان أجدر به أن يتعلم من تراث حزب الوفد . والذى قاد الحركة الوطنية بعد ثورة ١٩١٩ ، وعلم الشعب الانتخابات النيابية بعد دستور ١٩٢٣ ورفع شعار « وحدة الهلال مع الصليب » وأصر على ترشيح ويصا واصف فى دائرة المنزلة دقهلية فنجح رغم عدم وجود أى تواجد يذكر للأقباط فى هذه الناحية ورفع شعار الولاء للحزب والفكر والمبدأ فتبنى الشعب شعاراً شهيراً وهو أنه لو رشح الوفد حجراً « لانتخبناه » .

ولكن شتان بين حزب صنعه الشعب فى مسيرته الوطنية فى العشرينات ، وحزب آخر صنعته « السلطة » فى أواخر السبعينيات..!! ونتيجة لهذا الوضع أصيبت « الوحدة الوطنية » فى القلب ، وتطلع بعض البسطاء من حسنى النية إلى « الرئيس » لعله يقوم بتصحيح هذا الوضع « المخل » من خلال التعيينات « للعشرة المبشرين بالجنة » وكان المتصور أنه سيتم اختيار ثمانية من هؤلاء العشرة على الأقل لأنه - ومنذ أن تقرر مبدأ « الترقيع بالتعيين » فإن أياً من المجالس النيابية منذ عام ١٩٦٩ حتى الآن لم يخل من تسعة من الأقباط كحد أدنى ، وفى أحد المجالس - الذى انتخب عام ١٩٧٦ - عين العشرة من الأقباط بالتمام والكمال فكان جملتهم فى المجلس ١٤ عضواً .

أما الحديث عن نسبة التواجد فى مجلس النواب قبل عام ١٩٥٢ فهو أمر غير منكور سجله المفكر الإسلامى المستنير المستشار طارق البشرى فى كتابه الشهير « المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية » .

ثم ازداد إحباط « الجماعة الوطنية » بصدور القرار الجمهورى بتعيين العشرة ، فإذا به خمسة فقط من الأقباط ثلاثة منهم من رجال الرئيس وأجهزة النظام .

لقد أظهرت نتائج الانتخابات الأخيرة أن حالة من الإحباط وخيبة الأمل قد أصابت قطاعات كبيرة من الشعب ، ولذلك فعلى الحزب الوطنى وقياداته أن تدرك أن مقاطعة وإحجام الناس عن الانتخابات لم تأت من فراغ ولكنها تراكمات لإحباطات متكررة يقوم بمعظمها الحكومة والنظام والحزب الحاكم .

وعلى الأغلبية المستنيرة أن تتدارس الأمر لكى تعمل على تصحيح ما أفسده الحزب الوطنى بالتصرفات التى تعالج الأمور باستخفاف ، أن الشعب سينسى مع الأيام ، ولكن ذاكرة التاريخ لا تنسى ، فسوف يسجل الدارسون أن هذه الحقبة كانت سيئة فى مجال الوحدة الوطنية رغم المعالجة السطحية من خلال لقاء الأحضان بين العمم البيضاء والسوداء فى كل موسم ..

وفى الختام لا أجد أبدع من أن أردد أنشودة الميلاد مع الملائكة قائلاً :

- المجد لله فى الأعالى .. وهو تجسيد لوجدان كل إنسان من كل الأديان.
- على الأرض السلام .. وهى أمنية ستتحقق بقبول العراق مبدأ الانسحاب وقبول أمريكا والعالم مبدأ المفاوضة .
- وفى الناس المسرة .. وستحقق المسرة والوئام بين الناس من خلال المستنيرين ومحبى الديمقراطية والحوار .

* * *

ضمان الوحدة الوطنية(*) :

هناك اتفاق بأن نار الفتنة الطائفية قد بدأت بشكل ظاهر ومشتعل إبان فترة حكم الرئيس « المؤمن » محمد أنور السادات إذ كانت البداية مع أحداث الخانكة عام ١٩٧٢ حتى تفجر الموقف فى يونيو ١٩٨١ فيما سمى أحداث الزاوية الحمراء الدامية .

وفى تلك الأثناء أدركت ضمن كثير من الوطنيين خطورة هذه الظاهرة على وجدان المواطنين فكان أن كتبت مؤلفى : « نعم أقباط .. ولكن مصريون » وفى ختام هذا الكتاب سجلت ما تصورته حلاً : « من أجل ذلك وجب على شعب مصر أن ينظم نفسه بطريقة أو أخرى من أجل الدفاع عن بقاء واستمرار الوحدة الوطنية .

فى مصر عشرات وربما مئات الشخصيات العامة التى تؤمن بالوحدة الوطنية ومستعدة لخوض المعارك فى سبيل استمرارها ، ولكن كل منهم مجرد فرد غير قادر على فعل الكثير ، ولكنها إن تجمعت لصارت لجنة قومية وطنية قادرة على فعل الكثير » ...

ويحتاج الأمر كذلك إلى لجان إقليمية على مستوى المحافظات والمدن والقرى وبالذات تلك التى يمكن أن يتولد فيها احتكاك .

هذا وقد مضى على تأليف هذا الكتاب نحو عشر سنوات ، وكان التصور وقتها أن مصر سوف تعبر هذه المشاكل وتنتقل إلى حقبة تاريخية جديدة أرقى ، ولكن أثبتت الأحداث أن مشاكل الفتنة الطائفية لم تنته أو تهدأ رغم أنها استمرت خافتة أو كامنة عقب اغتيال السادات إلى أن أطلق سراح جمعيات الجهاد المختلفة . فعاد النشاط إلى ما كان عليه وفى ازدياد مستمر ، وأصبحنا فى حاجة إلى طرح جديد لإنشاء لجان وجمعيات

(*) جريدة الوفد فى ٢٣ مايو ١٩٩٠ .

وتنظيمات الوحدة الوطنية ، وأتصور أن ذات السطور التى طرحتها عام ١٩٨٠ مازالت صالحة ، فقد اتصل بى خلال هذه الحقبة الكثير من الشخصيات الوطنية – مسلمين وأقباط – وطالبوا بإنشاء هذه اللجنة .

وبالفعل وعقب أحداث الفتنة التى تمت عام ١٩٨٧ من بنى سويف شمالاً إلى سوهاج جنوباً عندما زعم بعض الجماعات أن هناك « اسبراى » معيناً يرسم علامة الصليب على « طرح » المحجبات ، وقتها اجتمعنا فى منزل المرحوم الأستاذ الدكتور وحيد رأفت فى المعادى وأخذناه رئيساً لنا باعتباره رمزاً حياً للوحدة الوطنية وشكلنا بالفعل « الجمعية المصرية للوحدة الوطنية » تتضمن عشرات من الشخصيات العامة المرموقة ، للأسف الشديد تركنا د. وحيد رأفت فى لحظة حرجة من تاريخنا وقد ودعناه جميعاً بدموع ساخنة إذ فقدنا برحيله فارساً وطنياً نادر المثال .

واجتمع الأعضاء المؤسسون ووقع اختيارنا على رئيس وزراء سابق ليتولى القيادة عوضاً عن الفارس المغوار ، وقد تفضل بقبول رئاسة الجمعية بكل صدق النية ولكنه اشترط موافقة « السلطات » والتى رأت وقتها أن الدنيا هادئة ولا داعى لمثل هذه التنظيمات .

ها هى السنوات تمر ، والفتنة الطائفية فى اشتعال حتى أصبحت من « الأمراض المزمنة » وهو أمر يقلق المواطنين ويجعل المستثمرين وجلين ومترددين ، فلم تستطع سلطات الأمن الحد من الفتنة وقد أقر بذلك وزير الداخلية مؤخراً وطالب بتدخل المفكرين والمثقفين وهم ضمير الأمة ووجدانها .

ولا أجد أفضل من منبر جريدة « الوفد » أن أعرض هذه الدعوة مرة أخرى – وربما أخيرة لتأخرها عن اللحظة المناسبة من أجل تأليف لجان شعبية للوحدة الوطنية ، وهو أمر اضطر إليه كثير من المحافظين

الذين لمسوا فوائده ، وأتصور أن لجان حزبى الوفد والتجمع فى كل مدينة أو قرية هى النواة الطبيعية لإنشاء هذه اللجان الوطنية الشعبية .

إن سلامة واستقرار وأمن وحضارة مصر لن يدافع عنها - وفى مقدمة الصفوف - إلا شعب مصر .

* * *

ليس فى كل مرة .. تسلم الجرة(*) :

جاءت أحداث المنيا والتى بدأت بمدينة « أبو قرقاص » ثم انتشرت بسرعة وانتقلت النيران من قرية إلى أخرى ، بل وصل الأمر - حسبما نشرت بعض الصحف - إلى أن هاجر بعض الناس من قرية إلى أخرى اتقاء للعنف والإهانة ، وتحوطاً لمزيد من الاشتعال ، وربما كان فى ذلك حكمة !!

وقد تابعت ما جرى ، فإذا به ذات المسلسل الشهير ، والمخطط بعناية (من خارج مصر أو داخلها ، فهذا أمر لا يهم ولكن مسرح الأحداث فى مصر) .

يبدأ الأمر بمنشور يصدر عن « جماعة » لها قيادتها المنظمة ليثير إشاعات حول « الأعراض » فهذا أمر يثير الشجون لدى الشباب المحروم ، ودون أن يتحقق الناس من المعلومات تتم عمليات مدبرة بالهجوم فى ساعات الفجر وتحت ستار الظلام على من جاءت أسماؤهم فى « المنشورات » ، وتأخذ هذه « الجماعة » حقها فى « القصاص » وهكذا تكون البداية بوضع سلطة وهيبة الدولة فى مأزق ثم ينتظر الناس أياماً على المنشورات وأياماً أخرى على « عدوان الجماعة » واختطاف

(*) جريدة الوفد فى ١ أبريل ١٩٩٠

من وردت أسماؤهم في المنشورات ، ثم يترك الأمر للعامة ، أي للجماهير غير الواعية ، - وما أكثرها في مصر نتيجة الأمية والتخلف - فتتحرك بعنف لتضرب وتحرق ، وتضطرب الحكومة وتتفاقم الحالة ويستشعر كل الناس الخطر ، ولكن بياناً واحداً لا يخرج من الدولة ، رغم أنها تصدر « فوراً » بيانات عندما يتعلق الأمر بأمن وأمان السياح من أمريكا أو إسرائيل ! وكأن أمن المواطن « الأجنبى » مكفول وفق الدستور « المصرى » دون أمن المواطن « المصرى » .

وانتظرت نحو الشهر ، فوجدت أن تصرف الأفراد والجماعات المظلومة والتى أضيرت كان تصرفاً مسئولاً ويقظاً ووطنياً ومتعقلاً ! لأنها فهمت « الفولة » وأن المقصود من « المخطط » هو استفزاز أى شخص لكى « ينفعل » فيطلق ولو « طلقة واحدة » حتى وإن كانت « للدفاع عن النفس » عندئذ سيكون « السيناريو » المعد « مسبقاً » قد حقق أهدافه .

فالخطة المدبرة بعناية تقول أن الجزء الأول من المسرحية لابد أن ينتهى مع هذه « الطلقة » وبعدها يبدأ « الفصل الثانى » ، بأن « تخفى » آثار أحداث الفصل الأول تماماً وتعدم كل المنشورات التى ادعت أن هناك « انحرافاً أخلاقياً » بل يصمت الكل عن الدمار والحرائق والاعتداءات التى أعدت فى الفصل الأول ، ولكن « الجرم كله » يبدأ من هذه « الطلقة » كنهاية يسدل بعدها ستار « الفصل الأول » ليرفع الستار عن « الفصل الثانى » والذى يبدأ بإعلان عدوان « الأقلية » على « الأكثرية » لكى تتصاعد الأحداث .. ومعد السيناريو الكامل يحاول أن يتخذ من « دراما » أو مأساة لبنان نموذجاً غير مدرك أن مصر ليست لبنان ..!!

ومن هنا فإننى أحيى ذكاء كل المصريين - من كافة الأطراف -

من منطلق أنهم أدركوا – بحسهم التاريخى وبكل ما يحملون من حضارة آلاف السنين – إن الحكمة تقتضى كبت الغيظ و « تفويت » الفرصة على « السيناريو » وكاتب القصة ومدبر الانقلاب .

وهكذا تنتهى القصة مع الفصل الأول ، فتبدأ الاستراحة عدة أشهر أو سنة فيبدأ فصل أول آخر من جديد !!

فالأمر إذن ليس له علاقة باختلاف الدين أو بالمحافظة على « الأخلاق الكريمة » وإلا لقامت « الجماعة » – والتى تبكى « الحريات المنتهكة والأعراض المستباحة » – بعقاب « الفاسقين » وأهل الشر من كافة الأنواع والأطراف دون أن تقدم لطرف منهم تبريراً « مفضوحاً » ، إذ يقول ذات المنشور المهيج: «نعم هم ضحايا الفقر والجوع والجهل» .

ومن هنا فإن موقف المصريين جميعاً ، خلال هذه الأحداث الممتدة زمناً وطولاً على الأرض ، كان كموقفهم يوم أن ثار رجال الأمن المركزى فى فبراير ١٩٨٦ فعاد الأهالى إلى بيوتهم فى هدوء ونظام و« فوتوا » على « الفتنة » فرصتها ، وتعلم الحكومة التفاصيل التى تحاشت عرضها على مجلس الشعب وقتها بحجة أن « القضية أمام النيابة » .. ولكنها كانت بالفعل – كما فى هذه المرة – محاولة للاستيلاء على السلطة !!

وإذا كانت هذه هى المرة الثانية – فى عهد الرئيس مبارك – والتى يقوم فيها الشعب كله بحماية « النظام » ، فعلى « النظام » أن يعى الدرس وأن يتصرف بذات الذكاء الشعبى الحاد وأن يقدم للشعب الشكر فى اتجاه مزيد من الديمقراطية .

وقديماً قالوا : « الثالثة .. ثابتة » أى أن الشعب لن يستطيع أن يحمى الحكومة مرة أخرى ، ولذلك وجب أن تتصرف الحكومة بسرعة وذلك بأن تحقن برحيق الأمل جرعة قوية فى « شرايين » الواقع

المصرى حتى تتولد فيه الثقة بأن حل مشاكل الغلاء والبطالة والإسكان ممكنة .

إننى أعتقد بصدق أن الوقت قد حان لتشكيل « حكومة وحدة وطنية » تقدم الأمل لشعب مصر مكافأة له على فطنته .. فليس فى كل مرة تسلم الجرة !!

* * *

خصوصية مصر(*) :

الإنسان – فى أى موقع من العالم – كائن مجتمعى لا يستطيع أن يعيش طويلاً بمفرده ، ولابد له أن ينتمى إلى جماعة ، فيكون ذلك بحكم الميلاد ، فينتمى أولاً إلى أسرته أو قبيلته ، وعندما يكبر ينتمى إلى جماعة تمارس حرفته أو مهنته ، وعندما يتعلم ويعى قد ينتمى إلى حزب أو أيديولوجية ولكن كل منا « يرضع » لبن الانتماء الدينى فى مرحلة الطفولة ، وقد تنمو أو تضمر وفق الظروف المحلية أو التركيبة النفسية والتى تختلف من فترة إلى أخرى ومن قطر إلى آخر ومن شخص إلى شخص .

ومن الناحية الجغرافية ، ينتمى الإنسان الريفى إلى قريته ثم « يتضخم » الانتماء فيصبح عضواً فى رابطة أبناء المحافظة ، ولكن الغالبية تعبر هذه الانتماءات الجغرافية الصغيرة لكى يكون انتماؤها إلى الوطن كله وهو عادة أقوى الانتماءات .

ويسجل التاريخ كيف يبدأ كثير من الصراعات السياسية – وأحياناً الحروب – بخلافات بين الانتماءات الدينية أو الوطنية أو الإقليمية بعد أن كانت فى العصور الغابرة خلافات قبلية وأحياناً عرقية .

(*) جريدة الأهرام – العدد الأسبوعى يوم الجمعة ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢ وربما يتحول إلى كتاب إذا امتد العمر .

وعندما ظهرت الماركسية فى منتصف القرن الماضى ، أرادت أن تقدم « الانتماء الطبقى » على كافة الانتماءات الأخرى .

وعندما تأسس الاتحاد السوفيتى عام ١٩٢٢ ليربط كافة الولايات أو المستعمرات التى كانت تابعة لروسيا القيصرية ، دعا المواطنين السوفيت لكى يتجاوزوا الانتماءات السابقة والتى كانت تشمل قوميات وأجناساً مختلفة .

ولسنا بصدد فحص الأسباب والمبررات والظروف التى أدت إلى تفكك الاتحاد السوفيتى ، لكن ما يعنينا فى هذا المقام هو فحص كيف أن هذا الزلزال الذى حدث هناك ، قد أعاد إلى الأذهان قوة وسطوة الانتماءات « الكامنة » أى التى كانت موجودة فى القرن الماضى فظهرت على السطح صراعات وأحقاد قديمة مثلما حدث بين أذربيجان وأرمينيا امتداداً لمذابح الأرمن فى تركيا ، ثم ظهور مشاكل الأقليات التى كان من المتصور أنها قد ذابت واختفت خلال الحقبة التى سيطر فيها الفكر الماركسى ، وإذا بنا نسمع عن أقليات من أصل ينتمى إلى رومانيا فى روسيا ويقابلها أقليات روسية فى لتوانيا وما إلى ذلك .

وكانت قمة المأساة هو ما يجرى من صراعات « دموية » فى يوغسلافيا حيث امتزجت الصراعات العرقية مع الخلافات الدينية وحتى المذهبية أى بين الكاثوليك والأرثوذكس ، ثم ما تم من تفكك « سلمى » فى تشيكوسلوفاكيا وأصبحت أوروبا كما كان حالها فى القرن الماضى تعج بكل أنواع التناقضات فهناك الوحدة فى غربها وتفجرات التفكك فى شرقها .

دعنا نتجاوز بسرعة ما يجرى فى العالم من صراعات بين الانتماءات فقد زاد عددها وأصبح لا يعد ولا يحصى لكى نعود إلى مصرنا الحبيبة ، لنتدارس التساؤل المطروح الآن على كل لسان : هل من الممكن

لمصر أن تعبر هذه الحقبة - وإلى أن يستقر العالم فى أوضاع جديدة مع بداية الألفية الثالثة الميلادية - هل ستؤثر التفجرات العرقية أو المذهبية على الاستقرار والأمان الاجتماعى خصوصاً بعد أن طرح على الرأى العام كل ما يتعلق بالإرهاب والعنف وما صدر بخصوصه من تعديلات للقوانين ؟ وقد تناولت بعض الأقلام مخططات تقسيم مصر إلى أربع دويلات ، نقول إن الإجابة على هذا التساؤل المحورى يكمن فى أن لمصر خصوصيتها التى تنفرد بها على كل الحضارات والأمم والقوميات الأخرى .

وفى هذا الشأن هناك معالم كثيرة لخصوصية مصر ، نلقى الضوء فى عجالة على بعضها :

أولاً : مصر - منذ أن وحدها الملك مينا نحو عام ٣١٠٠ قبل الميلاد - كيان مجتمعى واحد بحدوده الجغرافية الحالية ، ومن ثم فهى - كما هو معروف ومؤكد - أقدم دولة فى العالم ، وتوافرت لها ظروف جغرافية غير متكررة .

وهى فى هذا الأمر تختلف عن الكثير من الكيانات الأخرى المجاورة فاستمرت مصر - حتى فى عصور القهر والغزو - ولاية لها كيانها سواء أكانت تابعة لامبراطوريات قديمة أو خلافة أحدث ، إذ لم تنقسم أو تنشطر ولم تتداخل مع غيرها - كما حدث فى بلاد الشام أو ليبيا أو العراق أو دول الجزيرة العربية أو معظم دول وسط أوروبا أو غابات افريقيا فهذه كلها لم تأخذ شكل الدول المستقلة ذات الحدود الثابتة إلا فى القرن العشرين ، ومن النادر وجود دول ذات حدود ثابتة ومستقرة مثل مصر .

ثانياً : إن وحدة مصر ليست جغرافية فحسب وإنما هى أيضاً وحدة تاريخية وعرقية بمعنى أن شعب مصر هو شعب واحد بكل المقاييس ، صحيح أنه - بحكم الموقع الجغرافى - قد امتزج مع أجناس وشعوب

أخرى ، فعبر الزمان اختلط مع اليونان والرومان وتركيا قديماً وحديثاً ، ثم مع البلدان العربية كلها شرقاً وغرباً وحتى مع الفرس فى التاريخ السحيق ومع التتار فى حقبة المماليك والفرس شرقاً وغرباً .

ومن خلال بلاد النوبة كانت هناك صلات محدودة مع افريقيا ، وتكون من كل ذلك سبيكة بشرية متجانسة ولذلك فقد وجدنا قبولاً فى ترديد العبارة الشهيرة للدكتورة نعمات فؤاد : « مصريون قبل الأديان ، مصريون بعد الأديان ، مصريون إلى آخر الزمان » حتى وإن إتخذت مواقف مغايرة للشعار العظيم الذى طرحته .

ولا يستطيع أن يقدر هذه الميزة أو الخصوصية المصرية – فى هذا الأمر – إلا من عايش الخلافات العرقية فى أمريكا بين السود والبيض أو من عايش الفروق العرقية بين العرب فى العراق أو الفروق بين الزنوج الأفارقة والزنوج « المتعربين » فى السودان .

ثالثاً : كان المصريون أول من تعرفوا على أن هناك « حياة أخرى » بعد هذه الحياة ، وأدركوا أن هناك محاسبة فى الآخرة عن أفعال وتصرفات الإنسان فى هذه الحياة ، وسجلوا محاسبة الإنسان بعد الممات فى « كتاب الموتى » وصوروه من خلال ميزان القلب بالريشة .

وللمصريين دور معترف به فى صياغة الكثير من العادات والأفكار فى الديانة اليهودية .

فقد تعلم موسى عليه السلام بكل حكمة المصريين ثم فى المسيحية عندما صاغ القديس اثناسيوس « قانون الإيمان » فى القرن الرابع ثم للأزهر بصمته المعترف بها والمشهود لها فى الفقه والفتاوى والاجتهادات الإسلامية حتى الآن .

ومن ثم فالمصريون شعب متدين منذ فجر التاريخ حتى الآن وساهموا فى صياغة الفكر الدينى فى الديانات السماوية الثلاث التى ظهرت فى شرقنا العربى ، ولكن من خصوصيته أيضاً أن تدينه كان بقدر ولم تمنعه الديانات المصرية القديمة من ابتكار كل أساليب الزراعة وكافة ألوان الفن والنحت والعمارة فضلاً عن الطب والرياضة والفلك والفلسفة وكذلك كان حاله - أى التدين بقدر - فى حقبتى المسيحية والإسلام إذ لم يمنعه تدينه الحقيقى والعميق من المشاركة فى كافة ألوان النشاط الإنسانى ، وحقق فى ذلك انجازات تاريخية تشهد بها الحضارة الإنسانية فى مراحلها المختلفة .

والملاحظ أن من كان يود الاستزادة من الدين بالتعمق فى الدراسة أو التأمل ثم التفرغ كان يتجه إلى الرهبنة فى المسيحية والتصوف فى الإسلام ولكن الأمر المؤكد هو أن كل من الرهبنة والتصوف بعيدة كل البعد عن العنف من خلال تقليم أظافر الشهوات الإنسانية .

رابعاً : غيرت مصر الديانة واللغة ثلاث مرات ، وتراكمت لدى المصريين رقائق حضارية متصلة فوق بعضها البعض ، تفاعل معها الإنسان المصرى وتركت فى عقله ووجدانه بصمات تلك الحضارات الشفافة ، ولكن فى كل تلك المراحل كان للمصريين لغة واحدة نطقاً وكتابة كجزء من « وحدة » الثقافة المصرية ، فقد استمر المصريون متمسكين باللغة والديانات القديمة الموروثة إلى أن انتقلوا إلى المسيحية فكتبوا لغتهم بالقبطية ، وصارعوا من أجل « خصوصية العقيدة » فصاروا « أرثوذكس » رغم اضطهاد الامبراطورية البيزنطية المسيحية التى كانت تود قهر الأقباط ليتحولوا إلى المذهب المسيحى الذى كان الملك منحازاً إليه ، فإختلفوا عقائدياً من وقتها عن « الروم » أو « الملكانيين » أى أن لمصر خصوصية مسيحية أى هى مصرية أرثوذكسية .

وعندما دخل العرب مصر تحولوا تدريجياً إلى الإسلام ، ولكن هذا التحول فى مصر - خلافاً لبلاد أخرى كثيرة - أخذ عدة قرون وكان ذلك أحد الأسباب لاستمرار وجود المسيحية حتى الآن وكما سيأتى ذكره فى خصوصية أخرى ، هذا وقد ظهرت خلافات مذهبية حادة فى الجزيرة العربية والعراق والشام قبل وبعد العصر الأموى وانقسم المسلمون فى تلك الأقطار ومن وقتها إلى سنة وشيعة ، ولكن مصر كانت وقتها بعيدة عن هذه الصراعات المذهبية ، وعندما صارت الأغلبية فى مصر مسلمة فى القرن العاشر كانت كلها شيعة مع الفاطميين ثم تحولت كلها إلى سنة مع دخول صلاح الدين الأيوبى ، واستمرت مصر لها خصوصيتها الإسلامية - مثل خصوصيتها القبطية كلها مذهب واحد .

وطوال هذه القرون تغيرت الديانات لكثير من الدول واختفت المسيحية من بعض الدول وحل محلها الإسلام وحده ، ولكن بين هذا الضباب والصراع - ومصر فى موقع القلب من كل هذه الحروب - استمرت المسيحية فى مصر ، ووجد الأقباط فى كل بقعة فى مصر دون عوائق تذكر ، وهو أمر تنفرد به مصر وتزهو .

فى تصورى يعود ذلك إلى أن تحول مصر من المسيحية إلى الإسلام قد أخذ قروناً طويلة - كما سبق القول - وكان تحولاً تدريجياً من خلال تفاعل إنسانى عجيب داخل العائلات والأسر المصرية إذ كان الأب يغير ديانته ويتحول إلى الإسلام وبالتالى يتحول الأطفال وفق الشريعة ولكن الزوجة فى الأغلب الأعم كانت تستمر مسيحية وفق قواعد الشريعة أيضاً فكان الأطفال منطقياً - وفى كثير من الحالات - يمارسون كلاً من العبادات والطقوس فى الديانتين ، فكانوا مثلاً يؤدون الصلاة بفروضها الخمسة مع الأب وكانوا يحضرون القداس فى الكنيسة مع الأم ، ولعلهم كانوا يصومون شهر رمضان مع الأب على الطريقة الإسلامية ، وكانوا يصومون بعض أو كل الصيامات المسيحية وفق العقائد القبطية ،

وقد أدى كل ذلك إلى هذه الصياغة المصرية التى تبحث عن الأرضية المشتركة فى الديانتين وتتحاشى الخوض فيما يثير الخلاف والفرقة ، وقد أدى ذلك بالفعل إلى أن عرف المصريون جميعاً النصوص والأحاديث التى تبعث على الرحمة والتعاطف والحسنى ، ولم تنتشر لدى الكافة - إلا مؤخراً - الأفكار التى تثير الخلاف والبغضاء والكراهية ... وربما كان ذلك - ونتيجة الرياح القادمة من الشرق - أحد أسباب الفتن - ولكنها غريبة عن التراث المصرى الحضارى .

وهذه - من وجهة نظرى - أحد أهم الخصوصيات أو الخصائص المصرية التى يتمسك بها غالبية المصريين - مسلمين وأقباط - مقاومين أعرافاً وممارسات وأفكاراً ، تلك التى أدت بتلك الأقطار لأن تكون « أحادية الديانة » .

خامساً: إن خاصية « التعددية الدينية » فى مصر تعود إلى هذا السهل المنبسط والذى أدى إلى بساطة ورحابة النفس والمعايشة بين الأديان وهو الذى أدى لأن تكون مصر من أولى البلدان فى العالم التى قبلت التعددية - أى الخلاف فى الرأى فى المجالس النيابية منذ عام ١٨٦٦ .

سادساً : منذ أن اتضح للأقباط أن الإسلام قد صار دين الأغلبية وانتشرت اللغة العربية لتأخذ مكان اللغة القبطية ، اتخذ أحد البطاركة العظام غبريال بن تريك فى القرن الثانى عشر قراراً بأن تتقهقر اللغة القبطية إلى الأديرة والكنائس ، فأصبحت اللغة العربية هى اللغة الشعبية لجميع المصريين واشترك بعض أفراد النخبة من الأقباط مثل أولاد العسال وغيرهم فى ترجمة الكثير من التراث والأدب القبطى إلى العربية ، ولذلك تكونت مع الزمن ثقافة عربية لها نكهة إسلامية لدى جميع المصريين ، ويتضح ذلك من العديد من القطع الفنية الموجودة بالمتحفين

القبطى والإسلامى، فتداخل الفن والخط والعبارات السائدة فى تلك المرحلة ، إلى أن تكونت هذه السبيكة المصرية من رقائق الحضارات وأصبح انتماء مصر إلى العروبة جزءًا من المقومات الثقافية لشعب مصر كله أقباطه ومسلميه على حد سواء ، فاللغة هى الوعاء الثقافى للأمة وبدونه لا يتوحد الشعب ، وتبدو المفارقة فى أن أقباط مصر قد تحولوا لغة إلى العربية ولكنهم احتفظوا بالديانة ، بينما تحول كل البربر فى الجزائر إلى الإسلام ولكنهم احتفظوا بلغتهم الأصلية .

سابعاً : أن إطلالة مصر على البحر الأبيض المتوسط ، تاريخياً وجغرافياً وحضارياً تعطى لمصر خصوصية تفردها عن بقية الدول العربية الشقيقة ، وتوجد أحياناً بعض الحساسيات مع أصدقائنا فى العروبة من طرح انتماء مصر إلى البحر المتوسط فهناك صلات تاريخية ، كانت مصر فى البداية هى المعطاءة ، أعقبتها حقبة أخرى أخذت فيها مصر عن اليونان بعض أفكارهم الفلسفية حتى استصوبوا أن يكتبوا اللغة المنطوقة بحروف الأبجدية اليونانية (بعد أن أضافوا إليها سبعة حروف من الكتابة الديموطوقية) فنشأت اللغة القبطية ثم تفاعلت مصر مع الامبراطورية الرومانية فى روما فى مرحلة ما قبل المسيحية ثم مع الامبراطورية البيزنطية الشرقية فى القسطنطينية فى مرحلة ما بعد انتشار المسيحية .

وفى العصور الحديثة ومنذ الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ تجددت الصلات مع الحضارات البحرأوسطية ثم أرسل محمد على البعثات إلى أوروبا كبداية للنهضة الصناعية والعمران وساهم الفرنسيون فى انشاء القناطر الخيرية ورغب اسماعيل فى أن تكون « مصر قطعة من أوروبا » وكان للاحتكاك المباشر مع الثقافة الغربية أثره على رفاعه الطهطاوى ثم جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده فى كافة التطورات للاصلاح الدينى فى مصر .

إن هذه النماذج من « الخصوصية المصرية » قد أفرزت إنساناً له خصوصية أيضاً ، فمع تطلعه للعلم والحضارة والعمل ، فإن التدين - إسلاماً ومسيحية - كامن داخله ، فهو الذى يعطيه الأمان فى مواجهة صعاب الحياة وتقبل الكوارث ، ومن منا - على كافة درجاتنا الثقافية - لا يصرخ فى وقت الضيق ويقول « يارب » وكل مصرى عندما يقدم على فعل معين يقول « إن شاء الله » صغيراً أو كبيراً ثم يهمس « ربنا يستر » إذا شعر بأن هناك احتمال خطر .

ولأن الحضارة زراعية ، ليس لها الدقة والانتظام والتخطيط ومراعاة الوقت بالدقيقة والثانية مثل الصناعة لذلك فرض لفظ « معلهش » من مفردات اللغة فى مصر ، ويعود ذلك إلى ممارسة « الاستقراب » أى أن يكون ظاهر الشيء مقبولاً دون أن يكون مطابقاً للمواصفات أو الاشتراطات الدقيقة وعندئذ يقول : « مشى حالك » والمصرى له قدرة خرافية على الصبر وتحمل الصعاب ، ولكنه ذكى فطن « يفهمها وهى طائرة » وغالباً ما يتخابث ويخفى أنه قد فهم ، ويردد ما يتصوره مرضياً للسلطة المركزية .

ورغم أن المصرى جاد فى عمله فإنه يحب « الفرفشة » ولابد أن ينفس عما فى صدره .

إن خصوصية مصر لم تكشف بعد فى كل جوانبها ، فى الحضر والريف ، لدى المرأة والرجل ، لدى المتعلم وغير المتعلم ، ولكننى أتوقع أن يقوم المجلس الأعلى للثقافة بصياغة « ماجناكارتا » ثقافية مصرية ، تكون هى الإطار الفكرى العام الذى تتبناه كل الأجهزة التى تصوغ وتشكل وجدان وفكر البشر ممثلة فى وزارات التعليم والإعلام والأوقاف ،

ففى ذلك ضمان لانسياب الحياة فى مصر وفق جذورها وتاريخها وخصوصيتها وعندئذ سيكون كل ذلك السياج العام الذى يحمى مصر من التفجرات المحيطة بنا فى كل جانب وستعبر مصر الحقبة القادمة دون قلاقل ، وربما يكون النموذج المصرى هادياً لدول أُخرى تصبح قادرة على التوفيق بين التدين بقدر والاحتفاظ بالجذور مع التطلع للمساهمة فى تقدم البشرية جمعاء .

* * *





صداقة وطيدة مع الشيخ مصطفى عاصى ، تزاملنا فى حزب التجمع وفى سجن طرة ، والصورة
أثناء المعركة الانتخابية التى خضتها فى مايو ١٩٨٤ .



٦

الفصل السادس

وثائق وقرارات وحوارات

١ - الخط الهمايونى الصادر عام ١٨٥٦

٢ - قرار حزب التجمع حول الوحدة الوطنية — أبريل ١٩٨٠

٣ - قرار المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية بإلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد — مارس ١٩٨٠

٤ - ترجمة لحديث المؤلف مع إيرين بيسن ونشر فى جريدة الجارديان — ٢٤ يونيو ١٩٨٠

٥ - البيان الصادر من أمانة القاهرة للحزب الوطنى الديمقراطى قبل أيام من اندلاع أحداث الزاوية الحمراء ومعه مقال المؤلف ومقال الشيخ مصطفى عاصى للتعبير عن الوحدة الوطنية فى مصر — ١٥ يونيو ١٩٨١

٦ - ندوة البابا شنودة مع الكتاب والمفكرين لمناسبة إفطار رمضان — أبريل ١٩٩١

٧ - استكمالاً لندوة البابا — مايو ١٩٩١



الفصل السادس

وثائق وقرارات وحوارات

١ - الخط الهمايونى عام ١٨٥٦[*] :

إن الخط الهمايونى نص على « احترام شعائر الدين للمسيحيين والحفاظ على كنائسهم ولم يصادر حرية عبادتهم أو يعوق بناء معابدهم وترميمها ولكنه اشترط الحصول على (فرمان) بالتصريح بالبناء ..» . وهو ما ينبغى إلغاؤه ولا يصح أن يكون له نظير أو بديل يتعارض مع المادة الثانية من الدستور ...

تساءل كثيرون عما يطلق عليه « الخط الهمايونى » الذى اتخذ ذريعة وتكأة لتقييد حرية بناء الكنائس وترميمها .

ورداً على التساؤلات العديدة ، ننشر صورة طبق الأصل لتعريب ذلك الخط الذى كتب باللغة التركية .

أما لفظ « همايون » فهو فارسى وليس تركياً ، ويشير إلى طائر كانوا يزعمون أن من وقع عليه وصل إلى أعلى المراتب ، ولذا أطلقوه على العزيز والملك . وقولهم « باب همايون » معناه باب السلطان . ولفظ همايونى يعنى امبراطورى .

وأما الخط الهمايونى فقد عنون بعبارة « الفرمان العالى الموشح بالخط الهمايونى الذى جرى شرف صدوره خطاباً للوكالة المطلقة

(*) وفق النص المنشور فى جريدة وطنى فى ١٩٩١/٧/٧ .

بخصوص الاصلاحات - أوائل شهر جمادى الآخر سنة ١٢٧٢هـ - فبراير سنة ١٨٥٦م » .

وجاء فى سياق هذا الخط اشتراط الحصول على فرمان بالتصريح ببناء الكنائس ، وهو ما لم يعد له وجود منذ زوال الحكم التركى . لقد تحررت مصر من ذلك الحكم ، ومن القيود التى كانت تربطها بماضيه البغيض . ولم يبق منها غير هذا الخط الذى كبل حرية بناء الكنائس ، مما يجب إلغاؤه ، ولا يصح أن يكون له نظير أو بديل فى تشريع يتعارض مع نص المادة الثانية من الدستور ، ومبادىء حقوق الإنسان .

وهذا هو النص بعد الديباجة التى تحمل ألقاب السلطان التركى :

الخط الهمايونى

« لما كان من أقدم أفكارى الخيرية السلطانية تحصيل سعادة الأحوال لصنوف تبعتى الشاهانية التى هى وديعة البارى ليدى المؤيدة الملوكانية استكمالها من كل جهة شوهدت ولله الحمد بكثرة وافرة أثمار هممى الخصوصية الشاهانية التى ظهرت فى هذا الباب منذ يوم جلوسى الهمايونى المقرون باليمين وقد أخذت معمورية ملكنا وثروة ملتنا فى الازدياد من وقت إلى وقت إلا أنه لما كانت عدالتى السلطانية تطلب تجديد وتأكيد النظامات الخيرية التى توقفت بوضعها وتأسيسها لحد الآن لايصال الحالة الواقعة لشأن دولتنا العلية واللائقة للموقع العالى المهم الذى حازت عليه بحق فيما بين الشعوب المتمدنة إلى درجة الكمال ولاسيما الآن حيث تضاعف بعناية الله تعالى تأكيد الحقوق السنية التى لدولتى العلية فى الخارج بحسب تأثير المساعى الجميلة من حمية عموم تبعتى الشاهانية وهمة ومعاونة نواب الدول المفخمة الخيرية التى هى معنا باتفاق خاص باهر الاخلاص على ما يجعل هذا العصر مبدأ زمان مقرون بالخير لدولتنا العلية أصبح من اقتضاء إرادة مراحمى المعتادة الملوكانية أن تترقى

آناً فآناً فى الداخل أيضاً الأسباب والوسائل المستلزمة لتزايد قوة ومكنة سلطتى السنية وتحصيل سعادة الأحوال الكاملة من كل وجه لجميع صنوف تبعتى الشاهانية المرتبطين مع بعضهم بالروابط القلبية الوطنية والمتساوين فى نظر معدلة شفقتى الملوكانية وبناء على ذلك قد صدرت إرادتى العادلة السلطانية بإجراء الخصوصات الآتية وهى :

بما أن تلك التأمينات التى صار الوعد والاحسان بها من طرفى الأشرف السلطانى لأجل أمنية النفوس والأموال وحفظ الناموس فى حق جميع تبعتى الموجودين فى أى دين ومذهب كان بدون استثناء بموجب خطى الهمايونى الذى تلى فى كل خانة وقد جرى الآن تأكيدها وتأييدها مع التنظيمات الخيرية يجب اتخاذ التدابير المؤثرة لأجل إخراجها بكمالها إلى الفصل أما الامتيازات والمعافيات الروحانية جميعاً التى أعطيت من طرف أجدادى العظام أو أحسن بها فى السنين الأخيرة إلى جماعة المسيحيين وباقى التبعة الغير مسلمة الموجودين فى مملكتى المحروسة الشاهانية فقد صار تقرباها وإبقاؤها الآن أيضاً إنما يلزم أن تحصل المبادرة فقط إلى روية امتيازات كل جماعة من المسيحيين والتبعة الغير المسلمة ومعاينة امتيازاتهم الحاضرة بظرف مهلة معينة وتحصل المذاكرة فى اصلاحاتها التى أوجبها الوقت وأثار التمدن والمعارف المكتسبة فى مجالس مخصوصة تشكل فى البطرخانات بإراداتى واستحسانى الملوكى تحت نظارة بابنا العالى وتجبر على عرضها والإفادة عنها إلى بابنا العالى ويصير توفيق الرخصة والإقرار اللذين صار التكرم بإعطائهما من طرف حضرة ساكن الجنان السلطان آتى الفتح محمد خان الثانى ومن خلفائه العظام إلى البطاركة وأساقفة المسيحيين للحال والموقع الجديد الذى صار عليه التأمين به لهم من هبات فتوتى السلطانية ومن بعد أن تصلح أصول انتخاب البطاركة الجارى والحالة هذه يصير كذلك إجراء أصول تنصيبهم وتعيينهم لمدة حياتهم تطبيقاً إلى أحكام براءة البطركية العلية بالصحة

والتمام، وحين نصب البطرك أو المطران والمرخص والابيسكوبوس والحاخام يقتضى أن يفوا الأصول التحليفية تطبيقاً إلى صورة يحصل القرار عليها فيما بين بابنا العالى ورؤساء الجماعات المختلفة الروحيين ثم يصير منح الجوائز والعائدات التى تعطى إلى الرهبان تحت أى صورة واسم كان بالكلية ويتخصص عرضها معينة إلى البطاركة ورؤساء الجماعات وكذلك يتعين معاشات إلى باقى الرهبان وعلى وجه الحقانية بالنظر إلى أهمية رتبهم ومناصبهم بحسب القرار الذى يعطى بعد الآن وتحال إدارة المصالح الملية المختصة بحماية المسيحيين وباقى التبعية الغير المسلمة لحسن محافظة مجلس مركب من أعضاء منتخبة فيما بين رهبان كل جماعة وعوامها بدون أن يحصل إيراث سكنته إلى أرزاق وأموال الرهبان منقولة كانت أو غير منقولة ولا ينبغى أن يقع موانع فى تعمير وترميم الأبنية المختصة بإجراء العبادات فى المداين والقصبات والقرى التى جمع أهاليها من مذهب واحد ولا فى باقى محلاتهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر حسب هيئتها الأصلية لكن إذ لزم تجديد محلات نظير هذه فيلزم عندما يستصوبها البطرك أو رؤساء الملة أن تعرض صورة رسمها وإنشائها مرة إلى بابنا العالى لكى تقبل تلك الصورة المعروضة ويجرى إقتضاؤها على موجب تعلق إرادتى السنية الملكونية أو تتبين الاعتراضات التى ترد فى ذلك الباب بظرف مدة معينة إذا وجد فى محل جماعة أهل مذهب واحد منفردين يعنى غير مختلطين بغيرهم فلا يقيدوا بنوع ما عدا إجراء المصوصات المتعلقة بالعبادة فى ذلك الموضع ظاهراً وعلناً أما فى المدن والقصبات والقرى التى تكون أهاليها مركبة من جماعات مختلفة الأديان فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ومقابرها إتباعاً للأصول السابق ذكرها فى المحلة التى تسكنها على حدتها متى لزمها أبنية يقتضى إنشاؤها جديداً يلزم أن تستدعى بطاركتها أو جماعة مطارنتها الرخصة اللازمة

من جانب بابنا العالى فتصدر رخصتنا عندما لا توجد فى ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية والمعاملات التى تتوقع من طرف الحكومة فى مثل هذه الأشغال لا يؤخذ عنها شيء وينبغى أن تؤخذ التدابير اللازمة القوية لأجل تأمين من كانوا أهل مذهب واحد مهما بلغ عددهم ليجروا مذهبهم بكل حرية ثم تمحى وتزال مؤيداً من المحررات الديوانية جميع التعبيرات والألفاظ والتمييزات التى تتضمن تدنى صنف عن صنف آخر من صنوف سلطنتى السنية بسبب المذاهب أو اللسان أو الجنسية ويمنع قانوناً استعمال كل نوع تعريف وتوصيف يوجب الشين والعار أو يمس الناموس سواء كان بين أفراد الناس أو من طرف المأمورين ولما كانت قد جرت فرائض كل دين ومذهب يوجد فى ممالكى المحروسة بوجه الحرية أن لا يمنع أحد أصلاً من تبعتى الشاهانية عن إجراء فرائض ديانته ولا يعين من جراء ذلك جوراً ولا أذية ولا يجبر أحد على ترك ديانته ومذهبه أما إنتخاب ونصب مأمورى سلطنتى السنية وخدامها فهو منوط بتبعتى وإرادتى الملوكانية وبما أن جميع تبعة دولتى العلية من أية ملة كانوا سوف يقبلون فى خدمة الدولة ومأمورياتها فيستخدمون فى المأموريات امتثالاً إلى النظامات المرعية الإجراء فى حق العموم بحسب أهليتهم وقابليتهم والذين هم من تبعة سلطنتى السنية يقبلون جميعاً عندما يكون الشرائط المقررة سواء كان من جهة السن أو الامتحانات من النظامات الموضوعة للمكاتب بدون فرق ولا تمييز فى كاتب دولتى العلية العسكرية والملكية وعدا ذلك تكون كل جماعة مأذونة بعمل مكاتب ملية للمعارف والحرف والصنائع لكن تكون أصول تدريس مثل هذه المكاتب العامة وانتخاب معلميها تحت نظارة وتفتيش مجلس معارف مختلط منصوبة أعضاؤه من طرفى الشاهانى أما بجميع الدعاوى التى تحدث فيما بين أهل الإسلام والمسيحيين وباقى التبعة الغير المسلمة أو بين التبعة المسيحية وبين باقى تابعى المذاهب المختلفة الغير المسلمة تجارية كانت أو جنائية فتحال إلى دواوين مختلطة

والمجالس التى تعقد بين طرف هذاه الدواوين لأجل استماع الدعوى تكون علانية بمواجهة المدعى والمدعى عليه والشهود الذين يقيمانهم ينبغى أن يصادقوا على تقاريرهم الواقعة دائماً واحدة فواحدة بيمين يجرونه حسب اعتقادهم ومذاهبهم أما الدعاوى العائدة إلى الحقوق العادية فينبعى أن ترى شرعاً أو نظاماً بحضور الوالى وقاضى البلدة فى مجالس الآيالات والألوية المختلطة أيضاً المحاكمات الواقعة فى هذه المحاكم والمجالس علناً وأما الدعاوى الخاصة مثل الحقوق الإرثية فيما بين شخصين من المسيحيين وباقى التبعة الغير المسلمة فتحال على أن ترى إذا أراد أصحاب الدعوى بمعرفة البطرك أو الرؤساء والمجالس وينبغى تتميم أصول ونظامات المرافعات التى تجرى فى الدواوين المختلطة بمقتضى قوانين المجاذاة والتجارة بأسرع ما يمكن ثم تضبط وتدون وتنشر وتعلن مترجمة بالألسن المختلفة المستعملة فى ممالكى المحروسة الشاهانية وتحصل المباشرة من طرف مدة قليلة لأن تتصلح بقدر الإمكان كل السجون المخصوصة لحبس وتوقيف أصحاب مظنة السوء أو المستحقين التأديبات الجزائية مع إصلاح أصول الحسبية فى جميع المحلات لأجل توفيق الحقوق الإنسانية مع حقوق العدالة وتلغى وتبطل بكل حال أيضاً كل أنواع المجازاة الجسمانية بتمامها وكافة المعاملات التى تمثل الأذية والأضرار فى الحبوس ماعدا المعاملات الموافقة للنظامات الانضباطية الموضوعة من جانب سلطنتى السنية وما يحصل من التى تقع خلافاً لذلك وزجرها بكل منع الحركات شدة ويجرى تكدير المأمورين الذين يأمرون بها الأشخاص الذين يجرونها فعلاً وتأديبهم بمقتضى قانون الجزاء أيضاً وينبغى أن تنتظم أمور الضبطية فى دار سلطنتى السنية والايالات والبلاد والقرى بصورة أمينة صحيحة وقوية لمحافظة أموال جميع تبعتى الملوكانية أصحاب السكينة وأرواحهم وكما أن مساواة الزيركو توجب مساواة باقى التكاليف كذلك المساواة الحقوقية تستلزم المساواة

فى الوظائف أيضاً فينبغى أن يكون المسيحيون وباقى التبعة الغير المسلمة مجبرون أن ينقادوا إلى القرار المعطى أخيراً بحق إعطاء الحصة العسكرية مثل أهل الإسلام وتجرى فى هذا الخصوص أصول المعاقبة المعفية من الخدمة الفعلية إما بإعطاء البدل وإما بإعطاء دراهم نقدية وتعمل النظامات اللازمة بحق صورة استخدام التبعة عدا عن الإسلام فيما بين صنوف العسكرية وتنشر وتعلق فى أقرب وقت أمكن وأن يتوضح أمر انتخاب الأعضاء الذين يوجدون فى مجالس الايالات والألوية من الإسلام والمسيحيين وغيرهم بصورة صحيحة وتحصل مطالعة استحصال الوسائل المؤثرة بأمر التشبث باصلاحات النظامات الكائنة بحق صورة تركيب وتشكيل هذه المجالس لأجل حصول التأمين على ظهور الآراء المستقيمة فتعلم دولتى العلية نتيجة الآراء وما يعطى من الحكم والقرار على وجه الصحة وتعامل على ذلك وبما أن القوانين الكائنة بحق قضايا بيع الأملاك والتصرف فى العقارات متساوية بحق تبعتى الملوكانية كافة فمن يمن أن تعمل الصور التنظيمية فيما بين سلطنتى السنية والدول الأجنبية تعطى المساعدة للأجانب أن يتصرفوا فى الأملاك أيضاً بحسب اتباع قوانين دولتى العلية وامتثال نظامات الضابطة البلدية واعطائهم أصل التكاليف التى تعطيها الأهالى الوطنيين أما الويركوو والتكاليف التى تطرح على جميع تبعة سلطنتى السخية فيما أنها تؤخذ بصورة واحدة غير منظورة فيها إلى الصنف والمذهب ينبغى أن تحصل المطالعة والمذاكرة بالتدابير السريعة لإصلاح سوء الاستعمالات المتوقعة أخذ واستيفاء هذه التكاليف والأعشار خاصة وتجرى أصول أخذ الويركو شيئاً فشيئاً على خط مستقيم وتؤخذ هذه الصورة إذا كانت قابلة للأخذ عوض أصول إلزام إيرادات دولتى العلية ومادامت الأصول الحالية جارية ينبغى أن يمتنع مأمور دولتى العلية وأعضاء المجالس من التعهد بإحدى الالتزامات التى تجرى مزايدتها علناً أو أخذ حصة منها ويشدد فى المجازاة على ذلك

ثم توضع وتتعين التكاليف المحلية أيضاً فى صورة لا توجب الخلل فى المحصولات ولا تمنع التجارة الداخلية مهما أمكن ويضم على المبالغ المناسبة التى يصير تعينها وتخصيصها لأجل الأمور النافعة الويركو المخصوص الذى سوف يصير موضعه وتأسيسه فى الايالات والسناجق التى تستفيد من الرق والمسالك الذى يصير إنشاؤها وإحداثها براً وبحراً ولما كان قد عمل أخيراً نظام مخصوص ينسق تنظيم وإدارة دفتر إيرادات ومصروفات سلطنتى السنية فى كل سنة ينبغى أن يحصل الاعتناء بإجراء أحكامه بتعاملها وتحصل المباشرة بحسن تسوية المعاشات المخصوصة لكل من المأموريات وتجلب مخصوصاً من طرف جلالة مقام وكالتى المطلقة رؤساء كل جماعة والمأمور المعين لها من طرفى الأشرف الشاهانى لكى يوجدوا فى المجلس العالى عند التذكر فى المواد العائدة والراجعة لعموم تبعة سلطنتى السنية وهؤلاء المأمورين يتعينون لسنة واحدة وعندما يتبدلون فى مأمورياتهم يجرى تحليفهم وينبغى أن أعضاء المجلس العالى يفحصون ويفيدون فى اجتماعاتهم العلية والتى هى فوق العادة عن آرائهم ومطالعتهم باستقامة ولا يحصل لهم تكدير أصلاً من جراء ذلك وتجرى أحكام القوانين الموضوعة فيما يخص الافساد والارتكاب والاعتساف توفيقاً إلى أصولها المشروعة بحق جميع تبعة سلطنتى السنية من أى صنف كانوا أو فى أية مأمورية وجدوا ويصير تصحيح أصول سكة دولتى العلية وتعمل أشياء توجب الاعتبار لأمورها الملية كالباتكات وتعيين الرأس المال المقتضى إلى الخصوصات التى من منبع الثروة المادية لمملكتى المحروسة الشاهانية وتفتح الطرق والجداول المقتضبة لأجل نقل محصولات ممالكى الشاهانية وتجرى التسهيلات الصحيحة بمنع الأسباب الحائلة دون توسيع أمر الزراعة والتجارة ويلتفت إلى استفادة المصارف والعلوم والرأس المال لأجل ذلك من أوروبا وتوضع فى موقع الإجراء شيئاً فشيئاً مع النظر المدقق

فى أسبابها فأنت إذن أيها الصدر الأعظم الممدوح الشيم المشار إليه أنت أعلن وأشع فرمانى هذا الجليل العنوان الملوكانى حسب أصوله فى دار السعادة وفى كل طرف من ممالكى الشاهانية وأبذل جل الهمة بإجراء مقتضيات الخصوصيات المشروحة على المبين واستحصال واستكمال الأسباب اللازمة والوسائل القوية لأن تكون أحكامه الجليلة منذ الآن مرعية الإجراء على الدوام والاستمرار وهكذا اعملوا ...

* * *

حـزب
التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى
المؤتمر العـام الأول
١٠ - ١١ أبريل ١٩٨٠
اللجنة السياسية

قـــــرار
حـــول الوحـــــــدة الوطنيـــة

المؤتمر العام الأول لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وقد تبادل الرأى حول الأحداث الأخيرة التى أخذت شكلاً طائفياً ..

والمؤتمر وقد استلهم درس التاريخ الذى يشير إلى أن عنصرى الأمة فى مصر : المسلمين والأقباط كانا دائماً يمثلان نموذجاً حياً للوحدة الوطنية . حدث ذلك أثناء الحرب الصليبية عندما عارضها أقباط مصر ، وحدث ذلك أثناء مقاومة الاحتلال البريطانى من خلال الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ والمقاومة الشعبية فى الثلاثينات والأربعينات والخمسينات .. وفى ذلك كله كان هناك مصريون ، ولم يكن هناك مجرد مسلم ومسيحى .

ومؤتمر الحزب ، وقد استعاد النصوص الدستورية والقانونية التى تحدد الحقوق والواجبات للمواطن ، والتى تبرز المساواة الكاملة .. سواء كان ذلك فى التعليم ، أو الوظائف ، أو الحقوق الأخرى للمواطن .. وهى حقوق تقابلها واجبات تتم أيضاً على قدم المساواة سواء فى مجال ضريبة الجهاد وشرف الجندية .. أو فى مجال البذل وتأدية الضرائب .

مصر ، كانت ، وسوف تظل وطناً للجميع .. ومن هنا ، ولأن الفتنة لا يستفيد منها غير الاستعمار والصهيونية ، ولا يستفيد منها غير أعداء الوطن الذين يريدون مصر ضعيفة متناحرة غارقة فى مشاكلها .

وإدراكاً لخطورة المشاكل التى تواجه الوطن سواء فى قضية التحرير واستكماله ، أو فى قضية لقمة العيش والخروج من عنق الزجاجة ، أو فى قضية الديمقراطية وبنائها ..

من هنا ، وإدراكاً لذلك كله فإن المؤتمر يقرر :

أولاً : مناشدة كل المصريين باستلهام ما جاء فى الشرائع السماوية .. إسلامية ومسيحية من روح للتسامح ، ومعان للإخاء ، وحقوق للوطن .. واستلهام درس التاريخ للتصدى لأى تطرف يضر الوحدة الوطنية ويهز أركانها .

ثانياً : يدعو المؤتمر لتشكيل لجنة قومية تحت اسم لجنة الوحدة الوطنية ، تكون مهمتها إثراء هذه الوحدة وتأكيدها .. والتصدى لأى أخطاء أو ملابسات تهدد تلك الوحدة .. سواء بالاقتراح أو الحوار أو إبداء الرأى .

ونِدعو أن يكون التشكيل ممثلاً لكافة القوى السياسية والدينية .. وعلى أن ترأسها شخصية وطنية عامة ليس لها انتماء حزبى أو وظيفة رسمية .

وندعو الحكومة أن يكون لها من يمثلها فى هذه اللجنة ، وتأكيداً للحقيقة التى تقول أن وحدة مصر الوطنية فوق أى خلاف حزبى ، وأن سلامة وحدة الأمة من أى نزعة طائفية مهمة العقلاء والمخلصين من كافة الأطراف .

ثالثاً : حول أسلوب المعالجة ، فإننا نرى أن الديمقراطية هى العلاج الموضوعى لأى تطرف دينى أو سياسى . إن الحوار المفتوح الشجاع يؤكد الأفكار الصحيحة ويقتل الأفكار الخاطئة .. فالحوار وليس الصمت هوالكفيل وحده بأن يكون عملنا عقلانياً خالياً من شحنة الغضب والانفعال التى يولدها الحصار والكبت .

إن التمسك بالدين ، والدعوة له أمر مطلوب ومستحب .. لكن انعكاس ذلك على شئون الوطن والوحدة الوطنية أمر يحتاج إلى نقاش دائم لأنه يضم كل أبناء الوطن وكل قواه من شعب وحكومة وهيئات مسئولة .. ولنتمسك بما جاء فى الآية الكريمة « إدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن » .

ومن هنا ، فإنه من الخطر أن تخضع شئون الوحدة الوطنية لنوعين من الإعلام : إعلام رسمى صامت .. وإعلام سرى نشط .. وخير لنا أن نناقش باستمرار الأخطاء الصغيرة – إن وجدت – من أن نتركها بعيداً عن الضوء تكبر وتتوالد على غير أساس .

رابعاً : وعلى المستوى الحزبى تقرر :

١ – تشكيل لجنة الوحدة الوطنية من مسلمين ومسيحيين .. تبدأ عملها كلجنة لتقصى الحقائق حول الأحداث الأخيرة بحيث تكون المعلومات الصحيحة هى أساس أى تحرك .

٢ – نشر الدراسات التاريخية والمعاصرة التى من شأنها دعم تلك الوحدة .

دامت مصر للمصريين .. متحدة ، متحابة ، متآلفة ...

القاهرة فى ١٩٨٠/٤/١١

المؤتمر العام الأول
لحـــزب
التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

+

قــــرار
المجمـــع المقـــدس
للكنيسة القبطية الأرثوذكسية
بجلسة الأربعاء ١٧ برمهات ١٦٩٦ الموافق ٢٦ مارس ١٩٨٠

بعد أن درس المجمع المقدس حالة الأقباط بالتفصيل والشكاوى العديدة التى قدمت منهم فى كل المحافظات بمصر ومن الطلبة فى المدن الجامعية وخارجها ، وما يتعرض له الأقباط من إهانات وشتائم واتهام بالكفر ، وألوان من الإثارات والاعتداءات على أرواحهم وكنائسهم وخطف للفتيات المسيحيات وتحويل البعض عن دينهم بطرق شتى .

لـذلك

قرر المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية إلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد هذا العام والاكتفاء بالصلاة فى الكنائس ، مع عدم تقبل التهانى بالعيد ، وذلك تعبيراً عن الآلام التى يعانيها الأقباط كما قرر أعضاء المجمع المقدس الاعتكاف فى الأديرة خلال العيد ....

يقرأ بعد العظة يوم جمعة ختام الصوم وأحد الشعانين وخميس العهد والجمعـة العظيمـة .

٤ - ترجمة لنص حديث الدكتور ميلاد حنا لجريدة الجارديان البريطانية فى ١٩٨٠/٦/٢٤ وقد حقق مع المؤلف بسبب هذا المقال

ايرين بيسون تصف الأزمة الطائفية فى مصر والاستياء المسيحى من الحكومة :

السادات يتقصى « المؤامرة » القبطية :

بدأت لجنة برلمانية خاصة تضم مسلمين ومسيحيين فى تقصى تفاصيل الصدامات التى حدثت فى الأول من أبريل الماضى فى كل من الاسكندرية ومصر العليا (الصعيد) .

وتسترشد اللجنة بخطاب الرئيس السادات الذى ألقاه فى ١٤ مايو الماضى ، الذى اتهم فيه المسيحيين وعلى رأسهم البابا شنودة الثالث والاكليروس بأنهم متورطون فى مؤامرة لتفتيت مصر وإقامة دولة مسيحية عاصمتها أسيوط .

فى نفس اليوم ظهر فى الأسواق كتاب بعنوان : « نعم .. أقباط . ولكن .. مصريون » . ومؤلفه السيد ميلاد حنا وهو مسيحى قبطى وأستاذ للإنشاءات بجامعة القاهرة[1] وأحد المتحمسين الكبار للوحدة المصرية من خلال الوطن والوطنية فى مواجهة الدينية (الطائفية) .

ويناشد فى كتابه مواطنيه ليمعنوا النظر ويفهموا أن المشكلة الحاضرة ليست صراعاً دينياً - كما تبدو - وإنما هى مشكلة سياسية وحضارية .

وعندما قابلته برهن د. ميلاد أن مسيحيى مصر لديهم شكاوى حقيقية . فهناك على سبيل المثال . التناقض بين التعداد الرسمى (للأقباط)

(١) ذكرت الصحيفة أن الدكتور ميلاد حنا أستاذ بجامعة القاهرة وهذا خطأ فهو أستاذ بجامعة عين شمس

بأن هناك ٢,٣١٥,٣٦٠ قبطي بينما ترى الكنيسة القبطية بأن هناك ستة ملايين قبطى على الأقل . يعتقد ميلاد حنا أن الرقم الأخير هو الأكثر صحة . وهناك أيضاً التمييز فى المهن والوظائف الحكومية والسياسية ، لا يوجد مسيحى يمكنه أن يطمح فى أن يكون عميداً أو مديراً للجامعة أو حتى يتمنى أن يكون فى وظيفة حكومية كبيرة ، يبقى هذا فقط فى يد الرئاسة .

المسيحيون لا يسمح لهم فى تكوين أحزاب سياسية أو يطمحوا فى رئاسة أحد الأحزاب القائمة .

كل هذا وغيره أشكال موجودة للتمييز يقول د . ميلاد حنا ، ولكن هناك تقاليد نابعة من الكراهية والغيرة الشخصية والإجحاف والجهل .

مشاكل الأقلية لم تظهر عندما كان الرئيس ناصر فى الحكم وذلك لأن النهج الاشتراكى لمشاكل المجتمع أعطت الأقباط حقوقاً متساوية فى التعليم ، والمهن ... إلخ .

كذلك أخذ ناصر عدة خطوات طيبة نحو علمنة مصر .

أما السادات فقد جعل الأقباط مواطنين من الدرجة الثانية .

وأيضاً بحظر نشاط حزب الوفد الذى انضم إليه بالكاد العديد من الأقباط بعد شهرين من إعادة تكوينه فى عام ١٩٧٨ . حرم السادات المسيحيين من المعنى الوحيد للمشاركة فى الحياة السياسية .

ومن جانب آخر شجع السادات الأخوان المسلمين وسمح لهم بإصدار مجلة شهرية تحت رداء أنهم « منظمة خيرية » .

ويزعم ميلاد حنا أيضاً بأن الانفتاح ، كسياسة اقتصادية (الانفتاح على الغرب) ، واتفاقيات كامب ديفيد والاعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات مع الدولة اليهودية كانت جميعاً عوامل مناوئة ضد الرغبة

العميقة لتحقيق الوحدة الوطنية ويشترك فى هذا الرأى المعارضة غير المسيحية .

فالانفتاح أتى بثروة سريعة للقلة وفقر عظيم للأكثرية . ويشرح د. ميلاد : إنها وسعت الفجوة بين الطبقات وانتجت عدم القيم وألقيت على اشتراكية ناصر هزيمة ١٩٦٧ العسكرية .

الرأسمالية اليوم هي المسئولة عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وفقدان الهوية وانحدار الأخلاق .

وهناك مؤثرات خارجية يضيف د. ميلاد : انظرى إلى الخريطة ؛ طموح إسرائيل أن تحول المنطقة إلى دول دينية صغيرة ، خذى قضية لبنان ، فإسرائيل تدعم وتسلح وتحارب من أجل التجزئة وإقامة دولة مسيحية مارونية أصيلة .

وفى رأيه (ميلاد حنا) ، أن الحقيقة بأن المسيحيين والمسلمين عاشوا معاً فى انسجام فى مصر لأربعة عشر قرناً تعد لعنة على إسرائيل ، وذلك لأن إسرائيل تعرض بديلاً واقعياً للمفهوم الصهيونى لإسرائيل كدولة يهودية مفرغة من العرب الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين .

يزعم د. ميلاد : أن الشباب القبطى فى مواجهة الموقف المتزعزع غير المستقر ، والحرمان من أى متنفس سياسى ، قد تحول إلى الدين بحثاً عن توجهات جديدة تحل هذه المشاكل .

هذه السياسة من قبل الكنيسة كانت موضع الخلاف الأساسى بين السادات والبابا شنودة . لكن كل من المسيحيين والمسلمين المعتدلين يعتقدون أن السادات وحكومته يسلكون الطريق الخطأ فى محاولتهم حل الأزمة ، مؤخراً ، أرسل الباب شنودة خطاب مفتوح لكل الجرائد القومية

لمنحه خمسة دقائق فى الإذاعة لشرح موقف المسيحيين من المشكلة . الرسالة لم تنشر .

ويدعو د. ميلاد بأنه لابد أن تكون هناك ثقافة تعليمية لعامة الشعب تواصل استمرارية ووحدة مصر .

ما سوف تحصل عليه اللجنة البرلمانية سيعلن فى ٢٨ يونيو الحالى ، وإحساس د. ميلاد كما يصفه أن البركان ساكن ولكنه سيواصل انفجاره .

* * *

٥ – من هو المسئول عن الفتنة ؟[١]

ننشر فيما يلى نص البيان الصادر من الحزب الوطنى الحاكم موجهاً إلى شعب الشرابية والزاوية الحمراء .. ويتصدره قول الرسول عليه الصلاة والسلام « الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها » صدق رسول الله .. وفى هذا البيان يتعرض الحزب الوطنى الديمقراطى لواقعة اتخذت فيما بعد ، ذريعة لقيام الفتنة .. وأمهر هذا البيان بتوقيع أعضاء مجلس الشعب عن الحزب الحاكم : رفعت بطل ومحمود فران ومعهما رئيس المجلس المحلى لشمال القاهرة السيد « زاهر عبد الرحمن » وأمين الحزب الوطنى الديمقراطى بدائرة الشرابية والزاوية الحمراء ..

ونحن لن نعلق على ما ورد فى هذا البيان .. الذى قام الحزب الحاكم بتوزيعه على غير عادته على جماهير المنطقة .. لكننا لا نملك إلى أن نلاحظ أن البيان المذكور اتخذ من الحزب الحاكم بالشرابية ومن المجلس المحلي لشمال القاهرة حكماً على صحة ونفاذ حكم لأحد المواطنين على قطعة أرض وقضى بأنه حكم باطل ولا سند له من الصحة ولا يعتد به وأن هذا البيان – الفريد – صدر يوم ١٥/٦/١٩٨١ ، أى قبل اندلاع أحداث الفتنة بيومين فقط لا غير .

ونحن نريد أن نتساءل .. بعد هذا البيان من هو المسئول ؟؟

وهل الموضوع حقاً هو مسألة نزاع بين اثنين من المواطنين استغله عدد من دعاة الفتنة .

وأين كان وزير الداخلية من هذا كله قبل أن يقع، والحزب الذى ينتمى إليه يصدر مثل هذا البيان ؟ ويوزعه على المواطنين على غير عادته .

وهل امتثل الحزب الوطنى – حقاً – بقول الرسول عليه السلام ، ولم يوقظ الفتنة ؟؟؟

---

(١) مجلة التقدم ٢٥ يونيو ١٩٨١ ومرفق به بيان الحزب الوطنى الذى وزع قبل أحداث الزاوية الحمراء وكان هو دفاعى فى فترة التحقيق لدى المدعى الاشتراكى فى نوفمبر ١٩٨١ .

وهذا هو نص بيان الحزب الوطنى الحاكم ..

الحزب الوطني الديمقراطي

امانة القاهـــرة

دائرة الشرابية والزاوية الحمراء - المجلس الشعبي المحلي لشمال القاهرة

الى شعب الشرابية والزاوية الحمراء

(يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها)

وقـــد حدث مساء يومي الجمعة والسبت ١٢ و ١٣ / ٦ / ١٩٨١ أن تصدى أحد المواطنين على قطعة أرض بحجة أنه لديه حكم صحة ونفاذ وقد تدخلت الجهات المختصة والأمن بالتعاون مع الحزب الوطني الديمقراطي وتم فحص الحكم واتضح أنه باطل ولا سند له من الصحة ولا يعتد به وأن الأرض ملك للدولة وقد سبق أن قام المجلس المحلي الشعبي لشمال القاهرة بتخصيصها لمشروع نقل المواشي بالزاوية الحمراء كما أبدى استعداداً للتصالح مع اقامة مسجد لأهالي المنطقة والعاملين في المشروع وقـــد عرض الأمر على لجنة التخطيط بالمحافظة وأصدر السيد الوزير محمد سعد الدين مأمون محافظ القاهرة تعليماته للمهندس صلاح المهدي رئيس شركة المواشي بأن يقوم بمنع الاعتداء فوراً وعمل سور حول الأرض تمهيداً للمشروع على الأرض وعلى أن يخصص جزءاً منها لاقامة مسجد لأهالي المنطقة

وقـــد تم اتخـــاذ الاجراءات القانونية لاحالة مغتصب الأرض للتحقيق ومعه من تعرض للأرض مرة أخـــرى طبقاً لمواد القانون .

والحزب الوطني الديمقراطي يتابع بكل يقظة وحرص ما يدور من محاولات للمساس بمصلحة الجماهير وتأصيل القيم الروحية والمحافظة على الأمن والنظام ليؤكد استمرار دوره الايجابي في المحافظة على ممتلكات الدولة وحقوق المواطنين والوقوف بكل حزم وقوة ضد المتعصبين وعلى أن ترتفع دائماً راية الحق والعدل وسيادة القانون في ظل دولة عاشت وتعيش في ظلها أمنا وايماناً .

وقـــد أكد السيد / محمـــد رشوان الأمين العام للحزب بالقاهرة ووكيل مجلس الشعب على أن يظل الحزب يقظاً حريصاً على مصلحة الجماهير العـــريضة .

والله أكبر وعاشت مصـــر

اعضاء مجلس الشعب	رئيس المجلس المحلي لشمال القاهرة	أمين الحزب الوطني الديمقراطي بدائرة الشرابية والزاوية الحمراء
رفعت بطرس / محمود القرآن	زاهر عبد الرحمن	محمد محمد سيد احمد

القاهـــرة في ١٥ / ٦ / ١٩٨١

بسم الله الرحمن الرحيم

« لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى » صدق الله العظيم

.. ودائماً كانت مصر أبقى[1] :

الشيخ مصطفى عاصى
عضو الأمانة العامة
وأمين لجنة الشئون الدينية والوحدة الوطنية بالتجمع

إن الأحداث المؤسفة في الشرابية وغيرها تدعو جميع الأطراف حكاماً ومحكومين مسلمين وأقباط إلى التجرد والصدق وطرح الحقائق دون إخفاء لكى نصل إلى جذور المشاكل .

وفى ظنى أن الغطاء لهذه الأحداث لا يعبر عن جوهر المشكلة ، فمشكلات مصر الحقيقية تكمن فى الأزمة الاقتصادية وغياب الديمقراطية الحقيقية .. وتتخذ القوى الطفيلية والمتحكمة من آن لآخر من الشعور الدينى المرهف لدى قطاعات من المسلمين والأقباط فرصة لإثارة بعض الخلافات .

إن مصر منذ وجدت فيها المسيحية والإسلام يحترم كل طرف مشاعر الطرف الآخر ويحترم فى نفس الوقت حق كل طرف فى ممارسة شعائر دينه .. ولكل طرف أيضاً حماس دينى وعاطفة دينية يرعاها الطرف الآخر ، ولكن لم يحدث أن وصل هذا الحماس الدينى إلى درجة الاقتتال بالسلاح لأن العلاقة بين الطرفين وطيدة وتتأكد قوة عند الشدائد والملمات .. ظهر ذلك فى مواجهة الجيوش الصليبية وفى مقاومة

---

(١) مجلة التقدم - ٢٥ يونيو ١٩٨١ .

الفرنسيين والانجليز والصهاينة .. والأمثلة أشهر من أن تذكر .. ودائماً كانت مصر أبقى وأعز ..

إن العلاج لما يحدث من خلاف ليس وسيلته القمع وإطلاق الرصاص .. وتوزيع الاتهامات .. لتظل يد الفاعل الأصلى طاهرة من دماء الضحايا والشهداء وصورته بريئة ..

إن العلاج يكمن فى احترام تعاليم السماء وفى إرادة الإنسان حين تحرر وفى آدمية البشر حين تصان ولا تمتهن .

ولن يكون ذلك إلا بإطلاق الحريات واحترام الرأى والرأى الآخر .. وفى توفير وسائل الحياة الكريمة لكل الأسر والشباب دون تفرقة بجاه أو دين .

إن الحديث عن سماحة الإسلام ، وعفو المسيحية والود بينهما تؤكده آيات كثيرة كما تؤكده الأحاديث والمواقف العملية بين المسلمين والمسيحيين .

فها هو الله تعالى يقول « لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ».

هذا ويحسن التذكير بمجموعة المبادىء التالية للإفادة منها :

١ - الناس جميعاً من أصل واحد وهم متساوون فى القيمة الإنسانية ، وقد خلقهم الله ليتعارفوا ويتعاونوا على البر والتقوى .

فقال تعالى « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا » .

وقوله تعالى « إني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض » . أى يجمع ذكوركم وإناثكم أصل واحد بغض النظر عن اختلاف الدين أو اللون أو الجنس .

٢ - قرر الإسلام أنه « لا إكراه فى الدين » ، « أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » .

٣ - لغة التخاطب والتفاهم بين المسلمين وأهل الكتاب رسمها القرآن فى أدب عال « أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن » .

٤ - أقر الإسلام دوائر للتعامل بين المسلمين وغيرهم على أساس من الرحمة والعدل .. فقد أباح لكل منهما تناول طعام الآخر كما أباح للمسلم التزوج من الكتابية وذلك لخلق جو من الود ونوع من الألفة والعشرة بين الطرفين تهنأ به الحياة فقال تعالى : « اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم » .

« والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا أتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذى أخدان » .

فهذا الأساس فى إقرار التعايش السلمى مع الاختلاف فى الدين أو الرأى يدل على سماحة الإسلام وتأمينه لحرية الإعتقاد المسالم كما أن مشروعية الزواج من أهل الكتاب يؤكد على أن جيلاً يولد له أعمام وعمات من المسلمين وأخوال وخالات من النصارى أو اليهود مع احترام كل من الزوجين لعبادة الآخر فلا يستطيع الزوج منع زوجته من التوجه إلى الكنيسة لأداء شعائر دينها .. وقد تزوج عدد من الصحابة من الكتابيات .

٥ - روى أبو يوسف أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « من آذى ذمياً أو تنقصه حقه فأنا خصمه يوم القيامة » .

٦ - أقر عمر بن الخطاب لأهل إيلياء حين فتح بيت المقدس سنة ١٥ هـ .
أن لا تسكن ولا تهدم ولا ينتقص من حيزها ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود .

وقال ابن عباس كل ما وقع عليه الصلح فليس لأحد نقضه .

٧ - أفتى علماء المسلمين بأن أهل الذمة الذين يقعون فى أسر الأعداء يفدون من مال بيت مال المسلمين مع بقائهم على دينهم .

٨ - يوجد لدى المصريين أقباط ومسلمين تراث ضخم فى الوحدة والتآخى خصوصاً عند مجابهة الأعداء والمغيرين وكان شعار الجميع فى ثورة ١٩١٩ « الدين لله والوطن للجميع » وقد خطب القس سرجيوس فى الأزهر كما خطب فى الكنيسة الشيخ أبو العيون ..

واليوم هل يمكن تناسى كل هذا التراث .. والانسياق وراء بعض العواطف التى أذكاها سوء الأحوال وضيق النفوس من كثرة المعاناة ناسياً كل طرف أن أصل الداء ليس تطرف المسلمين .. ولا تطلع المسيحيين .. وإنما أصل الداء يتحمل مسئوليته حكام البلاد والعباد .

* * *

٦ - ندوة خاصة جداً مع البابا شنودة(*) :

المتحدثون فى الندوة

الأســـــاتذة :

١ - **حسين أحمد أمين** : المفكر المعروف والسفير بالخارجية .

٢ - **الدكتور جلال أحمد أمين** : المفكر المعروف والأستاذ بالجامعة الأمريكية .

٣ - **جلال عيسى** : مدير تحرير جريدة الأخبار ووكيل نقابة الصحفيين .

٤ - **الدكتور أسامة الغزالى حرب** : رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالإنابة .

٥ - **فاروق شوشة** : الشاعر المعروف والإذاعى الكبير .

٦ - **أحمد عبد المعطى حجازى** : الكاتب والشاعر الكبير .

٧ - **فهمى ناشد** : المحامى وعضو المجلس الملى .

٨ - **ايفلين رياض** : الصحفية بالأخبار .

٩ - **الدكتور محمد السيد السعيد** : الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

١٠ - **الدكتور طه عبد العليم** : الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

١١ - **هالة مصطفى** : الخبير بمركز الدراسات السياسية .

١٢ - **فتحى العشرى** : الكاتب الصحفى بالأهرام .

لهذه النـدوة قصـة ! :

فى هذه المرة تنتقل « هايدبارك » إلى الكاتدرائية الأرثوذكسية لتسجل حواراً دار هناك فى منتهى الحرية والصراحة فى ندوة خاصة جداً .

(*) مجلة الأهرام الاقتصادى « هايدبارك » عدد رقم ١١٦٢ فى ١٩٩١/٤/٢٩ يشرف على الباب: رجب البنا .

ولهذه الندوة قصة ، فهى لم تكن ندوة فى الأصل ، ولكنها كانت لقاء على الإفطار فى ليلة القدر فى الكاتدرائية الأرثوذكسية بدعوة من قداسة البابا شنودة الثالث ، وكان فيها عدد من الآباء الأساقفة والكهنة ومجموعة من الصحفيين والكتاب والمفكرين المسلمين والمسيحيين وعقب الافطار ألقى قداسة البابا كلمة تحية شكر فيها الجميع على حضورهم ثم لم يلبس الجميع عندما جاء وقت الشاى أن تجمعوا فى جلسة سمر عائلية حرة دون تنظيم ودون اختيار لموضوع واحد للحوار ، ولكن الموضوع الذى فرض نفسه كان الوحدة الوطنية بالطبع .

ولأن هذه الندوة كانت مغلقة ، ولم تكن للنشر أصلاً ، فقد قيلت فيها أفكار كثيرة بتلقائية وحرية ، دون تقيد بالشكليات أو الرسميات ، ودون أية حساسية ، وكان قداسة البابا واسع الصدر تقبل كل الأفكار بعقلية متفتحة ، وأخضع كل فكرة للتحليل والمناقشة العقلية .. وامتد الحوار لأكثر من ثلاث ساعات ، ومع ذلك شعر الجميع أن الوقت لم يكن كافياً ، ولذلك دعاهم قداسة البابا إلى لقاء آخر يحدد موعده ومكانه فيما بعد .

وعندما راجعت أوراقى وجدت أنه لم يكن فى الندوة سر يمكن اخفاؤه ، وقلت لنفسى لماذا لا يشاركنا الجميع كل ما قيل فى القاعة الخاصة فى الكاتدرائية ، وقد كان الحوار طليقاً بغير قيود من أى نوع وكأنه يجرى فى حديقة .. هايدبارك ، الشهيرة ، لذلك رأيت أن مكانه الطبيعى أن ينشر هنا .

قداسة البابا : يسرنى يا اخوتى الأحباء أن أرحب بكم وأشعر بالسعادة لأن أنتمى إلى أسرتكم وقد بدأت الكتابة فى الصحافة وأنا طالب فى الثانوية العامة سنة ١٩٤٠ فى المجلة المدرسية ثم بعد ذلك صرت مدير تحرير مدارس الأحد سنة ١٩٤٩ ثم رئيساً لتحريرها سنة ١٩٥٢ ثم انضممت إلى نقابة الصحفيين سنة ١٩٦٥ أيام النقيب حافظ محمود وكلكم

متخصصون بينما أنا منتسب للصحافة، أشعر أن الصحافة قيادة فكرية يمكنها قيادة الرأى العام فالكتاب لا يقرأه إلا آلاف أما الصحيفة فيقرأها الملايين ، المهم أن الذى يكتب كلما كان هدفه إنسانياً وروحياً كانت كتاباته ذات أثر فى النفوس وكلما كان الصحفى باحثاً قبل أن يكتب وفى كتابته عمق وفى عمقه اخلاص كلما نال مكانة واحتراماً عند الجمهور وهناك كثير من الصحفيين لهم شعبية ضخمة بين الناس يا ليتنا نستطيع التعاون على تحقيق أهداف لخدمة بلادنا وتعميق القيم التى تفيد المجتمع كله وأنا أشكركم على تلبية الدعوة وعلى حضوركم ..

جلال عيسى : قداسة البابا يسعدنى ويشرفنى أن أشكركم نيابة عن زملائى جميعاً ويسعدنى فى هذه الليلة المباركة ليلة القدر أن أعبر عن محبتى ومحبة المصريين لقد تحدثتم عن الحب وتحدث فضيلة شيخ الأزهر منذ يومين فى هذا المكان عن أنه ليس فى مصر متعصبون لأن أبناء مصر لا يعرفون التعصب ، وهذه هى الحقيقة الواقعة التى نعيشها كل يوم .

محمد السعيد زايد : إن لى ذكريات قديمة مع قداسة البابا سنوات طويلة جداً عندما كنت طالباً فى كلية ضباط الاحتياط وكان هو الباشويش نظير جيد ، وأذكر أنه فى رمضان كان يرعى المسلمين ويأخذ من طعام المسيحيين ليعطيه للمسلمين لأنهم صائمون كما أذكر أنه كان يقودنا بالحب أكثر مما كان يقودنا بالأوامر .

قداسة البابا : الحقيقة أنا أرى أن القيادة بالحب أفضل من القيادة بالأوامر واستخدام السلطة لأن التعاون يكون نابعاً من الجميع بالرضا ..

حسين أحمد أمين : أنا أتساءل حول لماذا لا تتعدد اللقاءات لتعميق مشاعر الوحدة وازالة مشاعر الغربة من أى نوع خاصة وأن هناك نقاط التقاء كثيرة جداً بين الدين الإسلامى والدين المسيحى وكلاهما يتجه إلى إله واحد نعبده جميعاً وواجبنا أن نركز على نقاط التقاء .

لا نختلف فى المبادىء أبداً

قداسة البابا : أنا الحقيقة أشكر الأستاذ حسين أحمد أمين وقد كان والده أستاذاً لى فى كلية الآداب وكان الأستاذ أحمد أمين رئيساً لقسم اللغة العربية وأريد أن أقول إذا اجتمع أناس متفقون على الكفر سيكون اجتماعهم على لذة أو خطأ مشترك ولكن لن يكون اجتماعاً حول مبادىء أو قيم لذلك أى عصابة يجتمع فيها ناس من أى دين وأى جنس فإنهم يجتمعون حول الشر ومن الممكن أن يختلفوا ولكن أى متدين يلتقى بأى متدين آخر سيكون لقاؤهما حول مبادىء وروحانيات وهذا هو الفرق ، الذين يجتمعون حول غرض تنفض صحبتهم بعد أن ينقضى الغرض أما الذين يجتمعون حول المبادىء لا يمكن أن تنفض صحبتهم فهم يجتمعون والله معهم لقد قلت كثيراً أنه مهما اختلفت دياناتنا لا نختلف فى المبادىء فالضمير موجود قبل أن يوجد الدين وأقدم من شريعة موسى عليه السلام فكيف كان يعيش الناس قبلها آلاف السنين كانوا يعيشون بالشريعة الكامنة داخل الإنسان وهى الضمير . هابيل قتله أخوه واعتبرت جريمة قتل ولم تكن هناك وصية تقول لا تقتل ، يوسف الصديق رفض أن يخطىء مع امرأة سيده ولم تكن هناك وصية تقول لا تزنى .. ولكن كان هناك الضمير وكلنا نجتمع حول هذا الضمير بشرط أن يكون هذا الضمير سليماً لأن هناك ضمائر مريضة ، الشرائع المكتوبة كانت دائماً مناراً للضمائر السليمة ..

الدكتور جلال أحمد أمين : السؤال فى ذهنى هو أنه فى فترات الأزمات يكون الشعور بالتآخى ظاهراً بشدة أذكر بعد أحداث أبو قرقاص اجتمعنا أكثر من مرة وكان المثقفون المصريون فى غاية الغضب مما حدث ولكن الدكتور ميلاد حنا قال أن المثقفين يتحمسون فى هذا الوقت ثم يفتر حماسهم .. سؤالى هو كيف تستمر هذه الروح بصرف

النظر عما يحدث من حوادث مثيرة كيف يستمر العمل للوحدة الوطنية دون انقطاع ويكون جزءًا من الحياة اليومية ؟ .

قداسة البابا : قد يكون السبب أن البعض يحاول معالجة النتائج ولا يعالج الأسباب نحن نريد أن نوجد المحبة محبة ليست فقط على مستوى القادة المستنيرين ولكن أيضاً على مستوى رجل الشارع ، نرجو أن ننشيء الطفل من صغره على هذه المحبة بالمقررات الدراسية والاشتراك فى الأنشطة الدراسية ومع الشباب نريد أن يعطى المسلم أو المسيحى صوته فى أى انتخابات للشخص الأصلح دون أن يفكر هل هذا مسلم أو مسيحى وحدث ذلك أيام سعد زغلول عندما كان ينجح مرشح مسلم فى دائرة أغلبها مسيحيون وينجح مرشح مسيحى فى دائرة أغلبها مسلمون لأن معيار الاختيار هو الصلاحية وليس الديانة وأنا أشعر أن كثرة التلاقى لها فائدة ، على سبيل المثال عندما بدأت هذه اللقاءات الرمضانية وجدت أنها زادت روابط الاخوة ولهذا قلت فى إفطار رمضان فى الإسكندرية أنه لابد أن تتكرر لقاءاتنا فى كل المناسبات وليس فى رمضان فقط ، وأذكر زمان كان المهندس وليم نجيب سيفين يجمعنا مع الكتاب والمثقفين وكنت أيامها أجد وقتاً لكتابة الشعر ولكن الآن تعددت المشاغل ..

متى يأتى ملاك الشعر ؟

فاروق شوشة : أعتقد أنه بشكل أو آخر هناك افضاءات شعرية تصاحب قداستكم فى هذا المكان ولابد أن ملاك الشعر يأتى من حين لآخـــــر ..

قداسة البابا : الواقع أن الحياة العملية تحتاج إلى تفكير وكد الذهن ، والشعر يحتاج إلى تفرغ وعاطفة فكيف أجد الوقت والفراغ؟ لى بعض أوقات كتبت فيها بعض أبيات من الشعر منذ سنوات لكن كلما بحثت

عن وقت أفرغ فيه لا أجد هذا الوقت ، مشكلتى هى قلة الوقت لذلك أقول كيف يجد الناس وقتاً يجلسون فيه على المقاهى أو يذهبون إلى الأندية ناس كثيرون يقولون لى استرح أقول لهم نحن فى النهاية أمامنا طريقان إما أن نرتاح ويتعب الناس ، وإما أن نتعب ويرتاح الناس ، وقد أخذنا طريق التعب ، زمان كنت أكتب الشعر ، والزجل ، أما الآن فوقتى وفكرى كله للناس ولا يكاد يكفى .

فاروق شوشة : مازلت أعتقد أن لحظات تفرغكم فى الدير فيها المتنفس للشعر .

قداسة البابا : إذا هربت من الهموم فإن الهموم تجرى ورائى .

فاروق شوشة : لازلت أرى أن قداسة البابا يجب أن يكتب شعراً وأن يعطى الشعر بعض وقته .

قداسة البابا : حاضر .. أحاول أن أجد وقتاً لكتابة الشعر علشان خاطرك وأنا الحقيقة حين كنت أكتب الشعر كنت أكتبه فى خلوتى ووحدتى وكنت أجد راحة نفسى ، مثلاً قلت منذ سنوات طويلة وكنت لا أقول إلا الشعر الفلسفى والروحى فقط :

لى طريق مفرد أحببته ..
عشت فيه طول هذا العمر وحدى
كنت فى مجتمع أو غربة
أنا وحدى يستوى الأمران عندى

لأن الواحد حتى فى الشعر يدخل إلى أعماق نفسه وعندما يجمع مشاعره يمكن أن تتحول هذه المشاعر إلى ألفاظ ولذلك كل شاعر فى نوع قصيدته يتخير البحر الذى يناسب حالته النفسية مثلاً عندما يقول شوقى :

ويالرب خداع من الناس تلاقيه
يعيب السم فى الأفعى وكل السم فى فيه

فأنك تشعر كأن الكلمات تتحول إلى حية تتحرك فالكلمات تجسم شعوراً خاصاً ، ولو كان يتكلم فى موضوع حماسى فإنه يختار من بحور الشعر البحر الوافر لأنه يتفق مع الحماس وهكذا ترى أن الأمر يحتاج تفرغاً ليس متاحاً لى الآن على الإطلاق فالشعر الذى لا يتأثر الإنسان به لا يؤثر به فى الآخرين ، الشعر كما قال على الجارم :

الشعر عاطفة تقتاد عاطفة
وفكرة تتجلى بين أفكار
الشعر أنشودة الفنان يرسمها
إلى القلوب فتحيا بعد اقفار

وهذا معناه أن الشعر يحتاج إلى تفرغ ليتنى أجده .

فاروق شوشة : إن الشعر والفن عموماً يمكن أن يلتقى حوله الجميع وبذلك يساهم فى تكوين الوحدة الوطنية .

قداسة البابا : كلما جلس المثقفون فلن تكون هناك مشكلة ، وسوف تجمعهم روح الاخوة الحقيقية ، ولكن نحن نحتاج إلى أن يكون ذلك على مستوى الناس العاديين وليس بين صفوة المثقفين فقط هدفنا أن يلتقى الجميع وعلى جميع المستويات فى مناسبات عديدة حول محبة وتفاهم ..

الدراما تغرس التلاحم

فهمى ناشد : العمل الدرامى يمكن أن يؤكد التلاحم بين الشعب كله وهناك تجربة أسامة أنور عكاشة ، وكما قال الدكتور مصطفى كمال حلمى أن مسلسل ضمير أبلة حكمت « صور المربيات الفضليات مثل سمحة الخولى ومارى سلامة » .. مهم جداً أن يعكس الأدب والفن التلاحم الوطنى لأن الوحدة الوطنية تتأكد بالفن والثقافة كما تتأكد بوسائل الإعلام المختلفة .

فتحى العشرى : إننا يجب أن نعمل على إزالة فكرة الأقلية والأكثرية فأنا تعلمت فى مدارس الفرير ، ولم يكن لدينا هذا الشعور وعلى المدرسة والمربين دور كبير لتحقيق هذا الهدف ولكن لماذا ينسحب المسيحيون من الحياة العامة ولماذا لا يقوم حوار إسلامى مسيحى ؟

قداسة البابا : نحن نحب مصر من أعمق أعماق قلوبنا ولكن قد تكون هناك أسباب تجعل المسيحيين يهتمون بالأبدية والحياة الروحية ويمكنك كصحفى وباحث أن تبحث عن هذه الأسباب ونحن لم ندع لحوار إسلامى مسيحى ويمكن أن يدور حول نقطتين الأولى هى ما هى النقاط المشتركة بين الدين الإسلامى والدين المسيحى لأن البحث عن نقاط الالتقاء سوف يجعلنا ندرك أنها كثيرة جداً ، والنقطة الثانية الجديرة بالبحث هى ما هى مجالات التعاون بين الاثنين لتحقيق مصالح البلد ، لكن لو دخلنا فى حوار عقيدى فهذا يحتاج إلى أهل التخصص والبداية أن يكون البحث فيما نشترك فيه فى المجالات الاجتماعية والأخلاقية والروحية .

حوار مصرى .. مصرى

أحمد عبد المعطى حجازى : أننا جميعاً مصريون فإذا كانت هناك حاجة إلى إقامة مثل هذا الحوار فهذا حوار مصرى مصرى وليس حواراً مسيحياً إسلامياً أما فيما يتعلق بالمسائل العقائدية فهذا جائز ، وأنتم تعرفون أن فى الديانتين قدراً من السماحة يجعل الحوار ممكناً ولعلنا نذكر الحوارات التى كانت تدور بين الخليفة معاوية ويوحنا الدمشقى رأس الكنيسة القبطية وكان الحوار يدور فى مودة كاملة ولكن المسائل العقائدية ليست هى ما يشغل المواطنين ، فإن شغلهم هو ما يتصل بحياتهم ويمكن أن يتم هذا الحوار من خلال رجال الأحزاب ومن خلال رجال الصحافة وهكذا وليس من خلال القيادات الدينية .

قداسة البابا : فى مثل هذا الحوار يمكن أن يشترك رجال الدين باعتبارهم قيادات وهناك أيضاً شخصيات عامة تمثل الاتجاهات الفكرية المختلفة ويمكن أن يجتمعوا ويتحاوروا والمهم أن يصلوا إلى نتيجة ذات تأثير وفاعلية في تكوين رأى عام يدعم الوحدة الوطنية وأنا مستعد لتهيئة مكان هادىء جداً لهذا الحوار وتقديم التسهيلات اللازمة لانجاح الفكرة ..

خصوصية لغة الخطاب الدينى

الدكتور محمد السيد السعيد : أحب أن أبدأ بتوجيه التحية والاحترام لقداسة البابا شنودة لجهده فى تكسير الفجوة بين المسلمين والمسيحيين التى ترجع إلى سن الطفولة أو ترجع إلى وجود الحركات المتطرفة ذات الطابع الفاشيستى ، لكن عند التحليل الأعمق سنجد أن هذه الفجوة قد ترجع إلى أسباب اقتصادية واجتماعية أو لطبيعة العلاقة بين الجماعة الوطنية على الجانبين .. شعبنا العادى كان دائماً على مستوى الاندماج ، الأقل تعلماً فى الواقع أكثر اندماجاً من أبناء الطبقة المتوسطة ، وأعتقد أن هناك ارتباطاً بين وجود جماعات المتعصبين - وهم ليسوا من الجهلاء - وبين محاولات الفتنة ، أنا أحب أن أركز على العلاقة بين أصحاب الدينين .. إن المسيحيين فى مصر يعرفون كل شىء عن الدين الإسلامى (نصوصه وطقوسه وأفكاره) ولكن المسلمين لا يعرفون كثيراً عن الديانة المسيحية ، ولذلك قد يشعر المسلم بالغربة تجاه الطقوس المسيحية .

فى الأربعينات كان المسلمون يعرفون أكثر مما يعرف المسلمون العاديون الآن وبخاصة الشباب ، وكذلك انغلقت مؤسسات المجتمع المدنى ، ولذلك يكون من السهل نسج الأكاذيب حول ما يجرى داخل الكنيسة ، وأيضاً التعبير الدينى المسيحى أنا شخصياً أجد صعوبة فى فهمه ، صحيح أن هناك نصوصاً إسلامية قديمة نشعر معها بغربة ، ولكن اللغة الحديثة تطورت فى الخطاب الإسلامى ولم تتطور بنفس الدرجة

فى الخطاب الدينى المسيحى لتكون هذه اللغة مفهومة للمسلمين والمسيحيين ولا يكون فهمها مقصوراً على المسيحيين فقط وبذلك نقضى على سبب هام من أسباب الغربة .

رجب البنا : هنا قد يحتاج الأمر إلى إيضاح ، هناك مقالات قداسة البابا التى تنشر فى الأهرام فى مناسبات الأعياد والكتب التى يؤلفها فى المجالات الاجتماعية والأخلاقية والروحية العامة وهى لا تستخدم لغة لا هوتية ولكنها تستخدم لغة عربية عادية سهلة وصياغات عامة فيها البلاغة والرصانة ، ويمكن أن يقرأها المسلم والمسيحى ، وفى نفس الوقت هناك كتابات أخرى يكتبها متخصصون حول شئون لاهوتية مسيحية تستخدم لغة خاصة جداً ، تكاد تكون مكتوبة باللغة القبطية القديمة ومترجمة إلى اللغة العربية ، وهذه يصعب فهمها على أى شخص خارج دائرة المتخصصين فى اللاهوت المسيحى ، وأظن أن هذه الكتابات هى التى يقصدها الدكتور محمد السيد السعيد وأعتقد أن القضية التى يثيرها تحتاج إلى تفكير ومناقشة ومن الممكن أن تكون موضوعاً لمناقشة على مستوى متخصص .

الدكتور أسامة الغزالى حرب : قبل أن أتحدث عن هذه القضية أحب أن أسجل احترامى لقداسة البابا وصداقته مع والدى ، ومادامت هذه الندوة تجمعها المحبة والصراحة ، فلابد أن نتطرق إلى بحث تيار التطرف الدينى ووجوده يرجع إلى أسباب اقتصادية واجتماعية أهمها البطالة وليست تعصباً لدين أو ضد دين ، وعندما تنتهى هذه الأسباب الاقتصادية والاجتماعية فسوف يفقد هذا التيار الدينى المتطرف الأرضية التى يقف عليها ، النقطة الأساسية التى أحب أن أركز عليها هى أن الحرية والديمقراطية هى العلاج لكل الأمراض الاجتماعية ، وإذا جعل رجل الدين المسلم والمسيحى مهمته التركيز على قيمة الحرية بما فيها حرية الاعتقاد وحرية الرأى فلابد أن يختفى التعصب تماماً .

قداسة البابا : هناك مسائل كثيرة تحتاج إلى البحث أقترح أن تجلس مجموعة مشتركة لبحثها بروح المحبة ، وأنا أحب أن يدافع المسلم عن المسيحيين وحقوقهم لأن هذا يعكس التسامح والمحبة .

فاروق شوشة : فى مجال التعليق على موضوع اللغة التى يستخدمها رجال الدين المسيحى ، أنا أتصور أن المشكلة ليست لغوية ولكنها مشكلة مفاهيم ، وبالتالى عندما يقال أن هناك صعوبة بالنسبة للمسلم الذى لم يقرأ عن التراث المسيحى أو أدبيات الدين المسيحى كلمة قيامة وكلمة بشارة وكلمة أكليل ، الصعوبة لا يمكن حلها باستخدام معجم أو قاموس ، ولكنها أشبه بما يحدث لو أن المسلم نفسه قرأ بعض كتب التصوف الإسلامى عن المواقف والمخاطبات والحلول فسيجد الصعوبة نفسها ، صفوة المثقفين المسيحيين جزء رئيسى من ثقافتهم الثقافة والمفاهيم الإسلامية التى جعلت لغة الطرح الدينى الإسلامى سهلة وميسورة ، العكس غير قائم ، فليس هناك مسلمون كثيرون يمكن أن يفاخروا بمعرفتهم بأركان الدين المسيحى أو الفروق بين الكنائس المسيحية المختلفة ، ولذلك تدخل أخطاء وأكاذيب لا تستند إلى إطار مرجعى سليم . الصعوبة لمن يقرأ النصوص المسيحية ترجع إلى المفاهيم وليس إلى اللغة فالفكر الدينى الإسلامى دخل فى مراجعات يومية كثيرة ، ودخل فى الحياة اليومية فأصبح لغة طيعة ، وأيضاً الفكر الإسلامى ليس محصوراً فى رجال الدين وحدهم ولكنه مفتوح .. رجال الاقتصاد والقانون والفلسفة والسياسة واقترب منه غير المتخصصين فى الدراسات الأسلامية ، ولذلك أصبحت لغةالتخاطب الدينى الإسلامى لغة الصحافة والتخاطب من هنا أرى أن تعالج القضية من جذورها ، باقتراح طرحتموه منذ سنوات بتأليف كتاب واحد يجمع بين المشترك بين الدين الإسلامى والمسيحى ، ولنسميه كتاباً فى التربية الروحية الوطنية ، ليس كتاب دين ولكنه كتاب يتكلم عن القضايا الكبرى العقيدية : الله ، الكون ، الخلق ،

الخير ، الشر ، الضمير ، الأخوة ، الحساب ، المواجهة مع النفس . التكاليف الاجتماعية . وليؤلف هذا الكتاب صفوة من رجالات الدينين معاً ، ويقدموه للجيل القادم الذى يتكون من خلال الدراسة ، ويكتب بلغة مبسطة خالية من المصطلحات العقائدية ، ويقرؤه النشء على أنه كتاب تربية روحية وطنية وليس كتاب دين ، وأعتقد أن هذا سيكون طريقاً لكى لا يفترق الطفل المسلم عن الطفل المسيحى فى حصة الدين ، وينشأ الافتراق الوجدانى والتساؤل : ولماذا افترقنا ... ؟

أميل إلى السهولة فى الكتابة

قداسة البابا : سوف أهديكم بعضاً من كتبى لتروا إن كان حقاً فيها صعوبة ، أتذكر أنه فى أواخر نوفمبر ١٩٧١ دعانى الأستاذ مصطفى بهجت بدوى والأستاذ عبد الحميد حمروش لكتابة مقال أسبوعى فى جريدة الجمهورية وكان يرأس مجلس إدارتها الأستاذ مصطفى بهجت بدوى ، وطبعت هذه المقالات فيما بعد ، وكانت هذه المقالات بلغة سهلة جداً وتتناول موضوعات عامة ، وأنا شخصياً أميل إلى السهولة فى الكتابة لدرجة أنى كلما وجدت كلمة صعبة أتفاداها وأبحث عن كلمة سهلة بدلها ، وأتذكر أنه ربما فى كل شعرى لم أجد غير ثلاث كلمات صعبة فى قصائدى على مدى عشرات السنين . فى وقت من الأوقات وأنا شاب صغير مثل أى شاب سرت فى التيارات السياسية ثم وجدت أنها لا تتفق مع المثل التى أبحث عنها فتركتها منذ سنة ١٩٤٣ حتى الآن كتبت شعراً عن هذه الحالة ، فيه كلمة واحدة صعبة :

قد كنت فى غربة أو كنت فى ظعن
ثم انثنيت وبى شوقى إلى وطنى
قد حذرونى بألفاظ منمقة
وظل سحرهم ينصب فى أذنى

حتى انخدعت بما قالوا وما سردوا
يوم انخدعت بهم كم كان أبرأنى

هذا ما قلته عن أحزاب الأربعينات وكما ترى ليس فيها إلا كلمة « طعن » .

كلمة ثانية صعبة فى شعرى حين كنت أتكلم عن الفقراء فقلت :

حوله الأنهار تجرى وبها عذب المياه
وهو « صاد » يتمنى رشفة تشفى صداه

يمكن كلمة «صاد» هى الصعبة غير ذلك لم أستخدم كلمة صعبة قط .

الأنبا موسى أسقف الشباب : أنا أريد أن أقول أن هناك فارقاً بين الخطاب الدينى التخصصى والخطاب الدينى العام ، فأنا أقرأ لبعض الكتاب الإسلاميين فأفهم كل مايقولونه بينما لاأفهم مايكتبه كتاب آخرون ، لماذا ؟ لأنهم مغرقون فى التخصص .

أنا لو كنت فى جناز أعرف أن أمامى مسلمين وأقباط ، لذلك أقول كلمة عزاء عامة يفهمها الجميع ، ولكن حين أتحدث إلى الكنيسة فمن الطبيعى أن أستخدم لغة أخرى متخصصة ، تتفق مع جمهور السامعين .

قداسة البابا : أنا أيضاً حاولت فى مقالاتى العامة ألا تكون مقالات متخصصة ، ولكنى أتناول معانى يتفق عليها المسلمون والمسيحيون ، وبأسلوب ولغة يفهمها الجميع ، لأنى هنا أكتب للناس عموماً ، وعندما أتكلم داخل الكنيسة أستخدم معانى وألفاظاً أخرى .

وأذكر أنى دعيت لإلقاء محاضرة فى جمعية الاقتصاد والسياسة التى كان يرأسها الدكتور جمال العطيفى وكان الذى يقدمنى هو الشيخ الباقورى

وكان الموضوع « العدالة الاجتماعية فى المسيحية » وبعد أن تحدثت قال لى الشيخ الباقورى أنا موافق على كل ما قلته ويمكن تغيير العنوان ليصبح « العدالة الاجتماعية فى الدين » عموماً لأن ما قلته يتفق عليه المسلم والمسيحى .. ومع ذلك مسألة اللغة مسألة جانبية لا نختلف فيها .

أحمد عبد المعطى حجازى : إننا نعتز بالكنيسة المسيحية المصرية وبتاريخها كما يعتز المصريون ، وكل مصرى يعرف فضل الكنيسة المصرية على التطور . المسائل التى تثار الآن مهمة تحتاج إلى أن يفكر كل إنسان بينه وبين نفسه فيها لأنها لا تخص فئة ولكنها تخصنا جميعاً . وأذكر أننى وأنا صغير فى قرية فى المنوفية كنت أحضر مدارس الأحد ، ولا أزال حتى هذه اللحظة أتذكر ذلك النشيد :

فاتت شهور وأيام وسنين
وأنا فى خطايا غرقان وحزين
وفضلت أقول بكرة
لارجع واتوب بكرة
لما المسيح نادانى
صوت المسيح نجانى

هذا كان يحدث فى سنة ١٩٤٥ .. وأذكر أن أول بحث قرأته عن المتصوف المسلم محيى الدين بن عربى كان من طالب مسيحى يدرس الفلسفة فى كلية الآداب وكان هذا أول ما قرأته عن التصوف الإسلامى ، نحن هنا لابد أن نقرر أن هذه الكنيسة لنا فيها كما للأقباط فيها ، هذه الكنيسة كان لها دورها فى حماية استقلال مصر وكانت منارة وتراثاً عزيزاً على المسلمين هذه الكنيسة احتضنت الإسلام كما احتضن الإسلام المسيحية .

.. لكن إسلام هذه الأيام ليس دائماً هو الإسلام الحق ، كذلك ليست مسيحية هذه الأيام هى دائماً المسيحية الحق ، ونحن الكتاب والمثقفين لا نقوم بواجبنا كما ينبغى فى هذا المجال ولا أعرف لماذا حين أكتب عن العلمانية أو عن التاريخ المصرى أتلقى رسائل من قراء ومن بعض رجال الكنيسة يعترضون وحين أقول إن المسيحيين أصحاب ديانة فيقولون بل المسيحيين شعب ، كيف يكون ذلك فى عقول البعض ، ليست المشكلة أننا لسنا متصالحين ولكن لأن وجود كل واحد منا سيكون مهدداً إذا لم يقر فى أعماقنا أننا مصريون قبل أن نكون مسلمين وأقباطاً ولذلك أرى أن يعود الأمر إلى مفهوم أن « الدين لله والوطن للجميع » وأن يبقى الدين فى المسجد فحسب وفى الكنيسة فحسب وأن تبقى المؤسسات الوطنية للجميع تدين بدين واحد هو « الوطنية المصرية » أنا أتحدث عن تراث مصرى قديم وحديث وإلا فإن كل ما قدمه أمثال رفاعه الطهطاوى وأحمد لطفى السيد والشيخ محمد عبده ، والأب جورجيوس ، وطه حسين والعقاد وعلى عبد الرازق والمازنى .. كل هذا يمكن أن يكون مهدداً إذا لم نفعل ذلك . فى ظنى أن هذه أمور يجب أن تناقش كلها .. نناقش علاقة المسلمين بالكنيسة المصرية باعتبار أن المسلمين مصريون أولاً والكنيسة كنيسة مصرية أولاً ، لأن الله لم يخلق الخليقة يوم فتح العرب لمصر ، كذلك فإن المسيحيين لا يعيشون فى وطن احتله العرب ، ولذلك أنا فى غاية الامتنان للمفكرين المسيحيين الذين يقولون قليلاً وبتواضع حتى لا يتهموا بالتعصب ، كذلك يجب أن يتمتع المسلمون بالصراحة لدعم الوحدة الوطنية ولابد أن ندرك أن المسيحية هى التى قدمت الفكر الإسلامى للعالم ، هى التى قدمت الفارابى وابن رشد وابن سيناء ، هذا الإسلام العظيم يحاول البعض أن يجعله أداة قهر للمسلمين أنفسهم .

إننى حين أتحدث فى هذه المسائل أستعيد تاريخ هذه البلاد التى تخرج من مأزق لتدخل إلى مأزق ، ولن تجد الخلاص إلا بأن تعود إلى الروح

السمحة التى كانت سائدة يوم أن كان مكرم عبيد فى دائرة كلها مسلمون فينجح ويرشح مسلم فى دائرة كلها مسيحيون فينجح ، ولا يكون للدين أثر فى اختيار الكفاءات ، ولذلك فإن واجب علماء الديــن المسلميــن والمسيحيين أن يضاعفوا جهودهم لنشر وتعميق السماحة وأشكركم .

حسين أحمد أمين : مجرد تساؤل بسيط هو : ماذا عساه يحدث لو أن وسائل الإعلام أذاعت مثل ندوتنا هذه ؟ ما الذى يحول بين وسائل الإعلام وبين إذاعة هذه الآراء ؟ ألا يساهم ذلك فى زيادة الوعى بالوحدة الوطنية على أساس أقوى وأعمق ؟

الاشتباك بين الدين والاقتصاد

الدكتور طه عبد العليم : فى الحقيقة أننى لأكثر من عام أشرف بالإفطار على مائدة قداسة البابا . وفى كل مرة يشعر الإنسان أنه تعلم أشياء جديدة أعتقد أن شعور قداسة البابا العميق بمسئوليته تجاه شعبه من ناحية ومسئوليته عن الوطن كله من ناحية أخرى هو الدافع الأول وراء هذه الدعوات ، وأعتقد أن هذا الإحساس العميق بالمسئولية لو كان وراء تصرف كل مسئول فسوف تحل كثير من المشاكل التى تظهر على السطح . الملاحظة الثانية تتصل بقضية اللغة ، وأعتقد أن هناك عدم فهم من البعض لما أثاره زميلى وصديقى الدكتور محمد السيد السعيد المسألة أن الطالب المسيحى فى كتب القراءة والنصوص المقررة فى المدارس آيات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة ، لو أن هذه الكتب ضمت بعض النصوص المسيحية فسوف يساعد ذلك على المعرفة المتبادلة والقضاء على الشعور بالاغتراب ، كذلك الإذاعات والتليفزيون يمكن أن يتعرض للقيم المشتركة فى الإسلام والمسيحية ولا أتصور مانعاً من ذلك . النقطة الثالثة تتصل بما ذكره قداسة البابا عن موضوع العدالة الاجتماعية فى المسيحية وقد اهتممت بهذا الموضوع واتصلت بالأنبا

سرابيون وطلبت نص المحاضرة التى ألقاها قداسته حول هذا الموضوع لأنى كنت بصدد إعداد كراسة عن الاقتصاد الإسلامى بين النظرية والممارسة وبالاختصار الشديد فقد توصلت إلى أنه ليس هناك اقتصاد إسلامى ولا اقتصاد مسيحى فالإقتصاد اقتصاد وحسب ، وموضوعاته هى هى فى ظل أى عقيدة .. إنتاج .. توزيع .. عدالة .. هل هناك دين لا يدعو إلى العدالة الاجتماعية ، هل هناك دين يدعو إلى الغش أو الخداع أو الاستغلال الربوى ، بالقطع لا .. وهذا ينقلنى إلى نقطة هامة أشار إليها الدكتور أسامة ، هى نظام القيم الدنيوية ، لأن أمور الآخرة هى أمر بين العبد وربه وسوف يحاسبه الله عليها ، نحن نعيش معاً .. هناك نظام قيم .. هناك قيمة الحرية .. قيمة العدالة .. لابد من الدعوة إليها سواء من رجال الدين الإسلامى أو المسيحى .. بالنسبة لمقالات قداسة البابا ليس هناك اغتراب من اللغة التي يكتب بها ، بالنسبة لنصوص دينية مسيحية هناك اغتراب عنها وأعتقد أننا لو نجحنا فى فض الاشتباك بين الاقتصاد من ناحية وبين الأديان من ناحية أخرى فسوف نصل إلى ما نريده فى وطن واحد دون أية حساسيات .

الإعلام يقوم بواجبه

محمد السعيد زايد : بالنسبة للإعلام أنا عندى برنامجان فى البرنامج العام بالإذاعة أولهما كلنا جنود والثانى أنت والقانون ، وقد التقيت فيهما مع قداسة البابا شنودة أكثر من مرة ، إذن الإعلام يقوم بدوره ثانياً من ناحية الفكرة الدينية ، أنا أعتقد كمسلم أن من ضمن مسوغات إسلامى أن أكون مؤمناً بالمسيحية « والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك .. » فكلنا من ناحية الدين واحد ونختلف فى العقيدة كما أن داخل المسيحية والإسلام اختلافات وفى النهاية يجمع الكل الإيمان بالله الواحد ، وما من مرة تذكر كلمة قبطية حتي أتذكر أن القبطية هى التى حمت اللغة الهيروغليفية ويشرفنى كمصرى أن أتابع جولات قداسة البابا فى الخارج

وحين تم انتخابة رئيساً لمجلس الكنائس العالى شعرت بالفخر ، لأنه رأس الكنيسة المصرية ، أما من ناحية اللغة الخاصة بالخطاب الدينى المسيحى فهذا طبيعي كما أن هناك ألفاظاً ومصطلحات خاصة للمهندسين أو الكيمائيين أو الاقتصاديين من الطبيعى على مستوى التخصص الدينى أن تكون هناك لغة متخصصة وحين يتحدث رجل الدين إلى الكافة فلابد أن يستخدم لغة عامة مفهومة للجميع دون استخدام ألفاظ أو مصطلحات خاصة .

رجب البنا : بالنسبة لما أثاره الدكتور محمد السيد السعيد عن لغة الخطاب الدينى أنا أصر على أنها قضية هامة ولذلك أرجو أن يتيح لنا قداسة الباب فرصة مناقشتها بالتفصيل وعلى مستوى المتخصصين ، لأن لغة رجال الدين وإن كانوا هم متخصصين ، إلا أنهم يتوجهون بخطابهم إلى العامة وبالتالى لابد أن تكون كل كلمة يقولونها مفهومة تماماً للجميع دون استثناء وأن يكون ما وراءها من مفاهيم معروفة بحيث لا يجد السامع شيئاً غريباً عليه .

هالة مصطفى : أولاً أحب أن أعبر عن سعادتى أن أحضر هذا اللقاء لأول مرة وأنا أعتقد أن مصر تعيش مرحلة دقيقة بسبب تنامى تيار التطرف الذى يؤثر تأثيراً كبيراً على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذا التأثير بسبب وجود جماعات منظمة تمارس ضغوطاً وتحصل على تنازلات تنتقص من التراث العلمانى ، فى المقابل أنا أرى غياباً للدور المسيحى فى الحياة السياسية والاجتماعية ، أسمع أن هناك عزوفاً من المسيحيين عن المشاركة فى حين أنني أرى أن الوجود المسيحى فى الحياة السياسية فى هذه المرحلة بالغ الأهمية وهو حق مشروع ولا أقصد إطلاقاً أن يكون تواجداً مسيحياً طائفياً ولكن أقصد أن يكون تياراً عقلانياً غير طائفى وغير متعصب وبدون حساسية لتكريس مبدأ أن الدين لله والوطن للجميع ، أنا أخشى أن يكون هناك انسحاب مسيحى متعمد ، وهذا لا يساعد على تنمية التيار العقلانى .

قداسة البابا : نحن لا نمثل طاقة سحب ولا طاقة ضغط ، فنحن علاقتنا طيبة جداً مع رجال الدولة ، ولذلك فإن أى مشاكل نجد لها حلولاً من خلال الحب والعلاقات الطيبة ، أما اشتراك الأقباط فى الحياة السياسية فأرجوا أن يدعوا إلى ذلك ، وأن يجدوا من يقول لهم تفضلوا للعمل معنا .

هالة مصطفى : ولكن هذا حق ، والإنسان لا يحصل على حقه بدعوة .

قداسة البابا : الأقباط يحبون أن يشتركوا فى كل عمل وبخاصة فى العمل السياسى ، هذا موضوع يمكن بحثه لنعرف كيف نشجعهم ، وإذا كان هناك شعور بأن هناك نفعاً فى أى مجال فيجب أن يدعوا إلى ذلك وسوف يلبون ويعملون ... وأنا أدعو المسيحيين للاشتراك فى الانتخابات كواجب وطنى ، ولكن عندما أدعوهم لذلك يقولون البابا يشترك فى العمل السياسى ، والحقيقة أننى لم أفعل إلا أن أحثهم على أن يقوموا بواجبهم ، لأن الاشتراك فى الانتخابات واجب وليس حقاً وفقاً للدستور والقانون ، نحن دائماً نؤدى واجبنا كاملاً فى المجالات التى تتاح لنا ... وبصراحة عندما تكون القيادة إسلامية فإنها تخدم المسيحيين ويكون ذلك تسامحاً منها ومحبة أما القيادة إذا كانت مسيحية فى أى موقع فإنها لا تخدم المسيحيين لأنها تخاف من أن تتهم بالتعصب . وطبيعى أن اختيار القيادات أساسه اختيار الكفاءات دون نظر إلى ديانة هذا أو ذاك ، وإذا اعتاد الجميع أن يعيشوا معا فى محبة فلن تظهر مشاكل .. وأنا أشكر الروح الطيبة وراء كل الكلام الذى قيل الآن .. وأنا أرى أنه يمكن مناقشة كل فكرة بالتفصيل .. كل ما نريده هو أن نؤكد المحبة والهدوء .. أعتقد أن المسألة ترجع إلى الجهل من قلة ... لأن المسلم الحقيقى يعرف أن المسلم هو من سلم الناس من لسانه ويده ، وأن السلام اسم من أسماء الله الحسنى التى وردت فى القرآن .. وقد يظهر نوع من القيادة الرديئة تسىء استخدام

المفاهيم الدينية ، وكلما كان قادة الفكر مستنيرين ، سار المجتمع إلى طريق التقدم والرخاء .

.. أنا لا أقول الجماعات الإسلامية ، ولكن أقول الجماعات المتطرفة ، فالذين قتلوا الدكتور رفعت المحجوب وجهوا اعتداءهم إلى شخصية مسلمة ، إذن التطرف يوجه عدوانه إلى المجتمع ...

وأحب أن أقول أننا نحب أن نعمل دائماً بالحب ، مثلاً عندما بدأت تقليد الدعوة إلى الإفطار فى مغرب رمضان اتسعت المسألة فانتقلت إلى جميع أحياء القاهرة والاسكندرية وسائر المحافظات على امتداد شهر رمضان ، الناس تجلس معاً فى حب ، ويتبادلون التفاهم ، ويختلطون معاً ، ويعيشون معاً ، وهذا ما يحدث منذ قديم الزمان المسيحى يسافر فيترك مفتاح شقته أو رعاية أسرته وأولاده إلى جاره المسلم والعكس ... هذه هى الحالة التى عاش عليها المصريون دائماً .. وأذكر وأنا صغير أن أبى كان يزرع أرضه مع جاره المسلم فى أرض واحدة وكانا شريكين فى كل شيء وكانا يتعاملان دون أوراق ، بمجرد كلمة شرف ، والثقة بينهما كاملة ، هذه هى الحياة فى مصر ...

فى إفطار دار الشروق قال لى أحد الضيوف إن هناك حواراً إسلامياً مسيحياً يجرى فى الخارج ، فلماذا لا نجرى هذا الحوار الإسلامى المسيحى فى مصر ، قلت أن مثل هذا الحوار يمكن أن يدور حول نقطتين ، الأولى هى المسائل المشتركة بيننا وهى كثيرة وتحقق تعميقاً لنقاط الاتفاق والثانية مجالات التعاون التى يمكن أن نشترك فيها ويمكن أن نجد مجالات كثيرة نتعاون فيها من أجل مجتمعنا من أجل النهضة العلمية ، والتنمية .. هل تظنون أنه لابد أن نعمل فى السياسة وندخل مجلس الشعب .. كلا .. هناك مجالات كثيرة للتعاون والبلد يحتاج إلى جهود وعقول أبنائه فى ميادين كثيرة جداً .

ايفلين رياض : هناك عبارة قالها قداسة البابا تعبر عن شعور كل المصريين حين قال : « إن مصر ليست وطناً نعيش فيه بل هى وطن يعيش فينا » .

ولو أننا فهمنا المعنى وسرنا عليه فلن يكون هناك أى تفرقة بين مصرى ومصرى لأى سبب .

قداسة البابا : هذه العبارة كانت يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٧٧ ، وهذا المعنى يتجدد فى نفسى كل يوم خصوصاً عندما أسافر إلى الخارج ، وأرى أن هذا هو شعور كل مصرى .

* * *

٧ – استكمالاً لندوة البابا شنودة(*) ...
لمصر خصوصيتها فى قضية الوحدة الوطنية :

د. ميلاد حنا

الدكتور ميلاد حنا واحد من صفوة المفكرين المصريين ، حقيقة أنه أستاذ فى الهندسة ، وخبير فى الإسكان ، ولكنه شخصية عامة له مكان فى الصدارة بين المثقفين ولهذا يعتز باب « هايدبارك » بتعليقه ...

أتابع باهتمام باب « هايدبارك » فى الأهرام الاقتصادى منذ أن ولد ، وأراه بالفعل مزيجاً رائعاً من حرية التعبير وتنوع القضايا فى جميع المجالات وقد شد انتباهى الحوار الجاد الذى نشر فى العدد ١١٦٣ بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٩١ الذى يسجل ملخص ما دار فى اللقاء الذى أعقب حفل الإفطار الذى أقامه البابا شنودة الثالث تحية لرجال الفكر والإعلام .

ولعل أجمل ما فى هذا الحوار هو تلقائيته فالأمر برمته لم يعد له مسبقاً ولذا جاء خلواً من عبارات للمجالات التقليدية وحراً طليقاً وصريحاً وأتصورها المرة الأولى منذ سنوات حيث امتد تبادل وجهات النظر بموضوعية وعمق حول قضية حيوية تشغل بال المثقفين المصريين جميعاً وهى مسألة « الوحدة الوطنية » .

وكل فقرة وكل مداخلة جاءت فى موضعها ، وجديرة بالتعليق والفحص ولكن ما استوقفنى بالتحديد هو ما طرحه الأستاذ الشاعر فاروق شوشة والذى تضمنت مداخلته قضيتين رئيسيتين :

الأولى هى أن مسيحيى مصر يدركون ويعرفون « المفردات الإسلامية » بحكم المعايشة والاستماع إليها فى كافة المجالات ومن ثم

(*) الأهرام الاقتصادى فى ١٩٩١/٥/٢٧ .

« أصبحت لغة الطرح الدينى الإسلامى سهلة وميسورة لدى صفوة المثقفين المسيحيين » .

ولكن العكس غير صحيح ، فالمثقف المسلم يجد صعوبة عندما يقرأ أو يستمع إلى « أدبيات الدين المسيحى » مثل مفردات القيامة والبشارة والأكليل وهو أمر لا يمكن حله باستخدام المعجم أو القاموس .

وقد لاحظت بالفعل - فيما يتعلق بنفسى - أننى ملم بكثير من دقائق الأدبيات الاسلامية ، وكثيراً ما أستشهد بتلقائية بآيات من القرآن الكريم أو عبارات من الحديث الشريف ، فى حين اضطر فى كثير من الأحيان لأن أهمس فى أذن أصدقائى من المسلمين عندما يشاركون فى حفل عرس « أكليل » أو مشاركة فى جنازة أو حضور جزء من القداس والصلاة وخاصة فى ليالى وأمسيات الأعياد أى عندما يحضر بعض أعضاء مجلس الشعب أو بعض الوزراء صلاة القداس للمجاملة والمشاركة ، أقول : أضطر فى أغلب الأحيان أن أهمس فى أذن من يقف بجوارى لكى أشرح وأفسر له ما يرى وما يسمع .

وبالفعل لقد وضع الأستاذ فاروق شوشة أصبعه على نقطة ضعف رئيسية ، لأن التفاهم الذى ترتكز عليه الوحدة الوطنية مبنى على أساس الإلمام والمعرفة بالمسطح المشترك بين الديانتين وهى كثيرة ، ولذلك فليسمح لى وهو من القيادات الرئيسية فى كل من الإذاعة المسموعة والمرئية ، أن يفتح أبواب أجهزة الإذاعة والتليفزيون ليدخلها الفكر والممارسات الدينية المسيحية حتى يتعودها ويتفهمها كل المواطنين المصريين وعندئذ يتم تبادل . « الخطاب الإسلامى والمسيحى » وتعم المصطلحات والممارسات الدينية لكلا الطرفين ويصبح التفاهم جزءًا من النسيج المصرى .

إن المجتمع المصرى يواجه أزمة فى هذه الجزئية ، لأن الجيل الذى

تربى وعايش ما تبقى من تراث ثورة عام ١٩١٩ هو إلى إختفاء بحكم العمر وها نحن نرى رموزهم يتساقطون كأوراق الخريف واحداً بعد الآخر فهو جيل ينفرط عقده الآن ، وهذا الجيل الذى استوعب الديانتين واقتنع بشعارات « وحدة الهلال مع الصليب » وأن « الدين لله والوطن للجميع » أما الأجيال الصاعدة الأصغر سناً فقد عاشت عصر « العزلة » وهو أمر مؤسف ، لأن الإنسان عدو ما يجهل . ولـــذلك فإن نشر « الأدبيات القبطية » على الساحة المصرية كلها من خلال الإذاعة والتليفزيون أمر ضرورى لاستمرار الوحدة الوطنية على أسس ثقافية وحضارية .

ثانياً .: أن الفكرة الرائعة التى تدعو لتأليف كتاب – أو عدة كتب – تدرس لجميع الطلاب مسلمين وأقباطاً فى « التربية الروحية الوطنية » يتضمن القضايا الكبرى العقيدية : الله – الكون – الخلق – الخير – الشر – الضمير – الآخرة – الحساب – المواجهة مع النفس – التكاليف الاجتماعية ، لهى بالفعل فكرة لابد من تأييدها وتحويلها إلى واقع حى ، وأتصور أن وزير التربية والتعليم سوف يتبنى هذه الفكرة إذا وجد لها مناصرين من المثقفين ولذا أدعو فاروق شوشة لأن يفتح لها حواراً ومجالاً فى أجهزة الاعلام .

واؤيد أيضاً التعليل السيكولوجى الذى قدمه لتزكية الفكرة بأن الأستاذ فاروق شوشة يعتقد أن هذه الفكرة ستكون طريقاً لكى لا يفترق الطفل المسلم عن الطفل المسيحى فى حصة الدين ، وينشأ الافتراق الوجدانى والتساؤل لمـاذا افترقنا .

وإذا كان لى من إضافة على هذه الفكرة الجوهرية فهى أن تتضمن هذه الكتب أيضاً المبادىء الأساسية لمواثيق حقوق الإنسان فقد صارت هذه المواثيـق جزءًا رئيسياً من تشكيل الوجـدان للمواطـن الـمصرى

لمسايرة العصر فى القرن القادم ، كما لابد أن يتضمن كذلك تاريخ خصوصية الحضارة المصرية منذ دخول العرب مصر ، وأن انتقال المصريين من المسيحية إلى الإسلام جاء بالتدريج عبر عصور وقرون طويلة وبذلك تعايشت المسيحية والإسلام فى البيت الواحد لسنوات طويلة ، وقبول المصريين للقيم والمبادىء والأخلاقيات الأساسية للديانتين ، وصولاً إلى الحركة الوطنية عام ١٩١٩ والمبادىء التى ارتكزت عليها ، وكيف أن فى مصر إسلاماً حضارياً مصرياً واحداً وكيف أن فى مصر مسيحية حضارية مصرية واحدة ، ولكل منهما خصوصية فى الواقع المصرى مما يسمح لهما بالاستمرار والمعايشةوأن هذا نوع من قبول « التعددية » أى قبول الديمقراطية .

ولتسمح لى - أيها الأخ والصديق رجب البنا - أن أدعو لأن تفتح باب هايدبارك لاستكمال الحوار الهادىء والموضوعى حول هذه القضية الحيوية التى لابد أن نعمل كجيل يسلم العلم لجيل قادم أن ننقل إليه مشاعرنا وفكرنا الذى حافظ على هذه الوطنية كمحافظته على حدقة العين .

* * *

المحتويات

الموضـــــوع		الصفحة
المقدمــة	:	٧
الفصـل الأول	: مصر لكل المصريين	٩
الفصـل الثانى	: الأقباط أقلية من نوع خاص	٢٩
الفصـل الثالث	: التطرف واحتياجات الإنسان	٧٥
الفصـل الرابع	: فى المسألة الطائفية	١١٣
الفصل الخامس	: خصوصية مصر	١٥٩
الفصل السادس	: وثائق وقرارات وحوارات	١٩٣


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كتب أخرى للمؤلف

١ - أريد مسكناً .. مشكلة لها حل

دار روزاليوسف ١٩٨٧

٢ - نعم أقباط .. ولكن مصريون

مكتبة مدبولى ١٩٨٠

٣ - ذكريات سبتمبرية

دار المستقبل العربى ١٩٨٦

٤ - الاسكان والمصيدة

دار المستقبل العربى ١٩٨٧

٥ - الأعمدة السبعة للشخصية المصرية

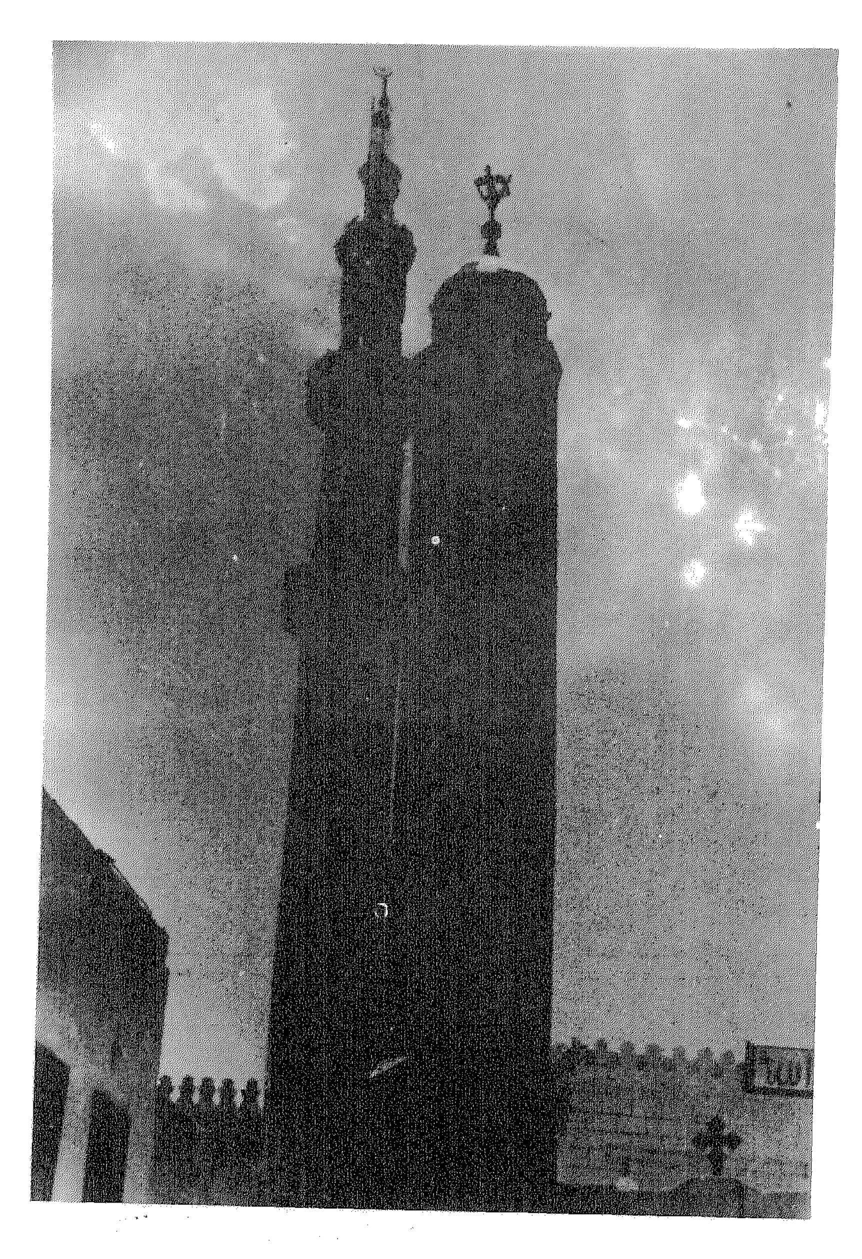
دار الهلال ١٩٩٣





مصر لكل المصريين





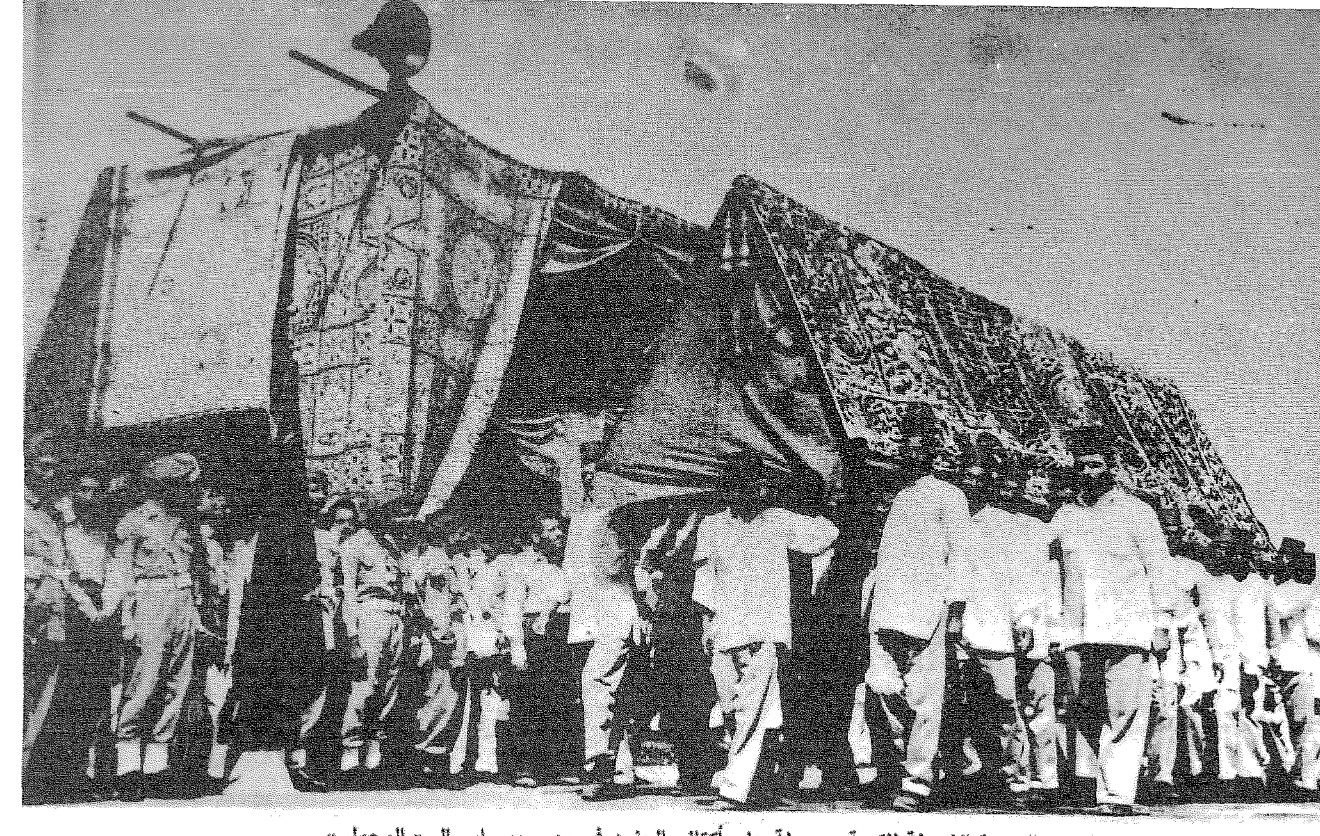
المسجد والكنيسة يتعانقان فى سوهاج





الضابط العظيم يسلم لجام « الجمل » إلى رئيس وزراء مصر أحمد ماهر
بمناسبة احتفال مصر كلها بسفر « المحمل »





الكسوة الشريفة للكعبة محمولة على أكتاف الجنود فى مصر يوم ارسال « المحمل »
احتفالات توقفت مع تدفق البترول وتغيير التوازنات





الشيخ الباقورى مع مطران سوهاج
قيادات دينية تؤمن بالوحدة الوطنية من القلب


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



لقاء بين الرئيس السادات والبابا شنودة والود المفقود





الوحــدة الوطنيــة



يوم تاريخى للإجتماع الجماهيرى للجنة المصرية للوحدة الوطنية فى ٩ أكتوبر ١٩٩٢
فضيلة المفتى يلقى خطابه والبابا شنودة يستمع

■ دار سعاد الصباح

للنشر والتوزيع

هي مؤسسة ثقافية عربية مسجلة بدولة الكويت وجمهورية مصر العربية وتهدف إلى نشر ما هو جدير بالنشر من روائع التراث العربي والثقافة العربية المعاصرة والتجارب الابداعية للشباب العربي من المحيط إلى الخليج وكذا ترجمة ونشر روائع الثقافات الأخرى حتى تكون في متناول أبناء الأمة فهذه الدار هي حلقة وصل بين التراث والمعاصرة وبين كبار المبدعين وشبابهم وهي نافذة للعرب على العالم ونافذة للعالم على الأمة العربية وتلتزم الدار فيما تنشره بمعايير تضعها هيئة مستقلة من كبار المفكرين العرب في مجالات الإبداع المختلفة .

■ مركز ابن خلدون

للدراسات الإنمائية

هو مؤسسة بحثية مستقلة مسجلة في جمهورية مصر العربية ويقوم المركز بالدراسات والبحوث التطبيقية في مجالات الثقافة والاجتماع والسياسة والاقتصاد والتربية وينشر نتائجها على أوسع نطاق ممكن في الوطن العربي والخارج بشكل مستقل أو بالمشاركة مع مؤسسات ثقافية عربية وعالمية لها نفس الأهداف التنويرية والتنموية .




مطابع
ت ٩٣٢٧٠٦



مصر لكل المصريين



• الكاتب •

الدكتور ميلاد حنا

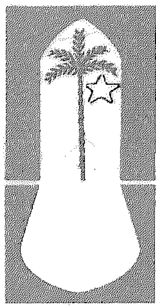
- كاتب ومفكر مهتم بقضايا حقوق الإنسان .
- دكتوراه فى الهندسة الإنشائية جامعة سنت أندروس باسكتلندا ١٩٥٠ .
- أستاذ متفرغ بهندسة عين شمس .
- كاتب متفرغ بمؤسسة الأهرام .

• الكتاب •

بين عنوان « مصر لكل المصريين » وعنوان « خصوصية مصر » ينهض هذا الكتاب عن مصر ولمصر ولشعب مصر ، فبين هاتين الضفّتين جرى ماء كثير ، وظهرت أحداث وتطورت أفكار وتعمقت رؤى ، وبين هاتين الضفّتين سبعة عشر عاماً على وجه التقريب . تم خلالها التحذير من الفتنة والبحث عن جذورها والمناداة بأن تكون « مصر لكل المصريين » .

وفى هذا السياق من البحث والتطور الفكرى والاكتشاف والعمل يظهر هذا الكتاب الجديد ، تأكيداً لقدرة الشعب المصرى على الاستمرار والتطور شعباً واحداً موحداً ، قادراً على حماية وحدته الوطنية ، رافعاً راية الاستنارة والعقلانية والديموقراطية جوهراً لشعار :

« مصر لكل المصريين »



دار سعاد الصباح